وزارة التعليـــم العـــالي والبحـــث العلـــمي
جامعة محمد البشيـــر الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

مشروع مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبـــة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد دولي

العنوان:

تأثير الصادرات خارج المحروقات على نمو الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010 –2020

من إعداد الطالب:
–خالد ويثاس

إشراف الأستاذ:
–د/حمزة عبد الرزاق

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
وليد العايب	أستاذ محاضر– أ–	جامعة محمد البشير الإبراهيمي– برج بوعريريج–	رئيسا
حمزة عبد الرزاق	أستاذ محاضر– أ–	جامعة محمد البشير الإبراهيمي– برج بوعريريج–	مشرفا ومقررا
وليد زهار	أستاذ محاضر– أ–	جامعة محمد البشير الإبراهيمي– برج بوعريريج–	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى:

" يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١﴾"

(سورة المجادلة: الآية 11)

- الإهـــــــــــــــــداء -

أهدي هذا العمل إلى الذي قال عز وجل " وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا" إلى نبع الحنان وحضن الأمان إلى أمي الغالية – أطال الله في عمرها–

إلى الذي كان لي سندا للوصول إلى ما أنا فيه الآن أبي –– أطال الله في عمره–

إلى الزوجة الكريمة التي كانت سندا يدفع للأمام، و إلى أبنائي الأعزاء –– حفظهم الله ورعاهم.

إلى إخوتي وأخواتي الذين أكن لهم المحبة والمودة

إلى زملائي في العمل بمديرية التجارة سطيف.

إلى جميع أصدقائي وزملائي، إلى دفعة سنة ثانية ماستر علوم اقتصادية تخصص اقتصاد دولي 2021-2020

وإلى كل من تجمعني بهم مودة ومحبة

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

شكـــــــــر وتقديـــــــــــر-

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه، وبعد الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه وأن من عليا بإتمام هذا البحث

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ المشرف الدكتور **"حمزة عبد الرزاق"** والذي لم يدخر جهدا في سبيل مساعدتي وتوجيهي كما لا أنسى أن أتقدم بجزيل الشكر للأساتذة الذين ناضلوا في سبيل حصولي على المعلومات والبيانات في حياتي العلمية و الأساتذة المناقشين لهذا البحث

وأخيرا أتقدم بالشكر لكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث

وبارك الله في الجميع

- فهرس المحتويات -

المحتـــــــــــــوى	رقم الصفحة
شكر وتقدير	–
فهرس المحتويات	–
فهرس الجداول	–
فهرس الأشكال	–
فهرس الملاحق	–
مقدمـــــــــة	أ – ه
الفصل الأول: مفهوم التصدير وعلاقته بالنمو الاقتصادي	
تمهيـــد	01
المبحث الأول: مفهوم التصدير في الفكر الاقتصادي	31-16
المطلب الأول: مفهوم التصدير وأنواعه	02
المطلب الثاني: مفهوم التصدير وأنواعه	05
المطلب الثالث: أهم نظريات التصدير	11
المبحث الثاني: مفهوم النمو في الفكر الاقتصادي وعلاقته بالقطاع التصديري	31-17
المطلب الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي	17
المطلب الثاني: طرق قياس النمو الاقتصادي	22
المطلب الثالث: أهم نظريات ونماذج النمو الاقتصادي	25
المطلب الرابع: علاقة التصدير بالنمو الاقتصادي	29
خلاصة الفصل الأول	31
الفصل الثاني: واقع التصدير وإستراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2010–2020	
تمهيد	32
المبحث الأول: واقع التصدير في الجزائر خلال الفترة 2010–2020	52-33
المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة 2010-2020	33
المطلب الثاني: تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2020	36

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2020	45
المبحث الثاني: إستراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر	71-53
المطلب الأول: السياسات والإجراءات المنتهجة	53
المطلب الثاني: الهيئات الداعمة لترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر	59
المطلب الثالث: مشاكل التصدير في الجزائر	68
خلاصة الفصل الثاني	71
الفصل الثالث: أثر الصادرات خارج المحروقات على نمو الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010-2020	
تمهيد	72
المبحث الأول: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 2010-2020	90-73
المطلب الأول: تكور النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 2010-2020	73
المطلب الثاني :النمو الاقتصادي والصادرات خارج المحروقات بالجزائر	87
المبحث الثاني: تحليل أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر 2010-2020	98-91
المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة	91
المطلب الثاني: نتائج الدراسة	96
خلاصة الفصل الثالث	98
الخاتمـــــة	101-99
قائمة المراجع	103-102
الملاحق	105-104
الملخص	/

- فهـــرس الأشكـــــــال -

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(01-02)	تطور هيكل الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 2010–2020.	35
(02-02)	تطور الصادرات النفطية والغير نفطية في الفترة 2010–2020	39
(03-02)	تطور هيكل الصادرات غير النفطية خلال الفترة 2010–2020	43
(02 - 04)	التمثيل النسبي لهيكل مجمل الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2010–2020	44
(05-02)	تمثيل بياني للتوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010–2020	46
(01-03)	تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2010–2020	75
(02-03)	تطور معدل تغطية الواردات بالصادرات خلال الفترة (2010–2020)	76
(03-03)	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2010–2020	79
(04-03)	متوسط نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الإجمالي المحلي	82
(05-03)	التمثيل البياني لتطور النمو الاقتصادي خلال الفترة 2010–2020	82
(06-03)	التمثيل البياني للمتوسط السنوي لسعار المحروقات خلال الفترة 2010–2020	85
(07-03)	منحني يمثل مؤشر القدرة على التصدير في القطاع خارج المحروقات خلال الفترة 2010–2020	88
(08-03)	تمثيل بياني لتطور العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2010–2030).	90
(09-03)	لوحة الانتشار الخاصة بالمتغيرين DGP و EXP	93

- فهرس الجـــــداول -

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(01-02)	مجمل صادرات وواردات الجزائر من سنة 2010-2020 .	34
(02-02)	بنية الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2020	37
(03-02)	التوزيع السلعي للصادرات خلال الفترة 2010-2020	42-41
(04-02)	التوزيع الإقليمي للصادرات الجزائرية في الفترة 2010-2020	46-45
(05-02)	الزبائن الرئيسيين للجزائر سنة 2020	48-47
(06-02)	مجمل الصادرات خارج المحروقات نحو مناطق الاتفاقيات التفضيلية سنة 2020	51
(01-03)	رصيد الميزان التجاري ومعدل التغطية للجزائر خلال الفترة 2010–2020	74
(02-03)	الناتج الإجمالي المحلي خلال الفترة 2010-2020	78
(03-03)	مساهمة القطاعات الاقتصادية في إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2010-2019	81
(04-03)	تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2020	83-82
(05-03)	المتوسط السنوي لأسعار المحروقات خلال الفترة 2010-2020	84
(06-03)	مؤشر القدرة على التصدير في القطاع الغير نفطي خلال الفترة 2010-2020	87
(07-03)	تطور العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2010-2020	89
(08-03)	متغيرات الدراسة (معبرا عنها بالمليار دولار)	92
(09-03)	علاقة الارتباط بين المتغيرين GDP و EXP	93
(10-03)	النتائج الخاصة بمعامل التفسير R^2	94

تمهيـــــد:

تعد مسألة النمو الاقتصادي من بين المسائل الهامة التي تسعى العديد من الدول إلى إدراكها إذ يعتبر هذا الأخير من بين مؤشرات رفاهية المجتمع وازدهاره، ولا يعتبر نموا اقتصاديا حقيقيا إلا إذا كان مستمرا ولن يتم ذلك إلا بإشراك جميع القطاعات " الصناعية و الفلاحية و التجارية و الخدمية وغيرها كل حسب أهميته. والتجارة الخارجية بعملياتها الاستيراد والتصدير تحظى بأهمية كبيرة في عملية النمو الاقتصادي، حيث أكد العديد من الاقتصاديين على أن الصادرات تعتبر من أهم محركات النمو الاقتصادي،وذلك من خلال ما تقدمه للاقتصاد من جلب للنقد الأجنبي وتصريف الفائض من الإنتاج. من هذا المنطلق تعمل العديد من الدول على تنمية صادراتها والابتعاد عن الأحادية في التصدير.

وتعتبر الجزائر إحدى الدول التي تعاني أحادية التصدير، حيث تهيمن فيها المحروقات على أكثر من 95 % من إجمالي الصادرات، مما يجعل اقتصادها مرتبطا بتقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الخارجية، وتعتبر أزمة أسعار المحروقات سنة 1986 أكبر دليل على ذلك.

وقد سعت الجزائر إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات وتوفير الدعم المالي اللازم لتنشيط مختلف القطاعات غير النفطية، وهذا بهدف تنويع الصادرات وتحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية ومستقرة.

أ- الإشكالية:

ومن هذا المنطلق نحاول تقييم النتائج المحققة في ما يتعلق بتشجيع الصادرات خارج المحروقات من خلال الإجابة علي الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدي تأثير الصادرات خارج المحروقات علي النمو الاقتصادي الجزائري في الفترة من 2010 إلي 2020 ؟

ب- الأسئلة الفرعية:

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

– كيف تؤثر الصادرات علي النمو الاقتصادي؟

– ما هو واقع النمو الاقتصادي الجزائري في الفترة 2010- 2020 ؟

– ما هي علاقة الصادرات غير النفطية بنمو الاقتصاد الجزائري في الفترة 2010-2020؟

ج– الفرضيات:

– تعتبر الصادرات محركا أساسيا للنمو الاقتصادي.

– سجلت الجزائر معدلات نمو غير مستقرة خلال الفترة 2010-2020.

– توجد علاقة طردية بين الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي الجزائري في الفترة 2010-2020 .

د– أهداف الدراسة:

– تحديد العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي .
– الإطلاع على واقع النمو الاقتصادي الجزائري في الفترة 2010- 2020 .
– إثبات أهمية وتأثير الصادرات خارج المحروقات في نمو الاقتصاد الجزائري في الفترة 2010-2020 .

ه– أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هاته الدراسة في تحديد دور الصادرات في التنمية الاقتصادية في الفترة 2010-2020 ودلك من خلال إبراز الوضع الاقتصادي للجزائر في هاته الفترة وأهم القطاعات التي تساهم في تنمية الصادرات والعلاقة الموجودة بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي.

و– منهج الدراسة:

المنهج المتبع في هذه الدراسة هو وصفي تحليلي حيث يقوم علي إبراز الواقع الاقتصادي الجزائري في تلك الفترة وأهم القطاعات التي تساهم في تنمية الصادرات بالإضافة إلي إظهار العلاقة بين الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي.

ي- الدراسات السابقة:

لقد تعرض الكثير من الدراسات السابقة إلي تأثير الصادرات خارج المحروقات علي النمو الاقتصادي ومن أبرز العناوين نذكر منها:

1- تأثير الصادرات علي النمو الاقتصادي في الجزائر- الفترة 1990-2014، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية من إعداد الطالب عدة محمد من جامعة عبد الحميد ابن باديس – مستغانم – السنة الجامعية 2015-2016، هذه الدراسة تعرضت إلي إشكالية ما مدي مساهمة الصادرات في النمو الاقتصادي الجزائري حيث تطرقت إلي تطور الصادرات وعلاقتها بالنمو الاقتصادي كما قامت بعرض مختلف البرامج والإستراتيجيات الاقتصادية التي وضعتها الدولة الجزائرية من أجل تشجيع الصادرات في الفترة 1990-2014 وقد خلصت إلى أنه هناك ارتباط وثيق بين الصادرات والنمو الاقتصادي.

- حققت إستراتيجية تنويع الصادرات نتائج إيجابية لكنها ليست بالكافية بالحد الذي ترتفع معه قيمة الصادرات غير النفطية لتمثل نسب مقبولة من إجمالي الصادرات.

- بغية تنويع الصادرات خارج المحروقات تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأقلمها مع المستجدات التكنولوجية الحاصلة في الأسواق العالمية .

- هناك مشاكل ومعوقات أمام تسويق صادراتنا خارج المحروقات،كضعف الأساليب التقنية والحديثة وارتفاع تكاليف الإنتاج وعدم توفر الجودة في المنتجات المحلية مما أدي إلى ضعف تنافسيتها في الأسواق العالمية.

كما خلصت إلي عدة توصيات نذكر منها ما يلي:

- وجوب توفير مناخ استثماري مناسب من أجل تطوير الصادرات غير النفطية.

- ضرورة رفع مستوي الجودة من أجل زيادة تنافسية المنتوج المحلي في الأسواق العالمية.

- وجوب انضمام الجزائر إلي منضمات وتكتلات اقتصادية من أجل الاستفادة من الخبرات الإنتاجية لمختلف الدول الأعضاء.

- ضرورة الاهتمام بتوفير شبكة معلومات مرتبطة بالتصدير.

2-أثر الصادرات خارج المحروقات علي نمو الاقتصاد الجزائري في الفترة 2000-2015 ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر إدارة أعمال تجارة دولية,من إعداد الطالبتين: بن زغدة سعاد و بربيط ربيعة العام الدراسي 2016-2017، وقد عالجت هاته الدراسة إشكالية أثر الصادرات خارج المحروقات علي النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 وذلك من خلال تقييم النتائج المحققة فيما يتعلق بتشجيع الصادرات خارج المحروقات ومدي تأثيرها علي النمو الاقتصادي في تلك الفترة، وقد خلصت الدراسة إلي أن الصادرات خارج المحروقات في الجزائر سجلت تطورا إيجابيا طفيفا خلال الفترة 2000-2015، فقد كانت معدلات النمو إيجابية إلا أنها غير مستقرة.

3-أثر الصادرات خارج المحروقات علي النمو الاقتصادي –دراسة قياسية لحالة الجزائر–وهي دراسة للدكتورة بلحنافي أمينة والدكتور مختاري فيصل من جامعة معسكر تم نشرها في المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية عدد 11 لشهر أفريل 2019، حيث حاولت هاته الدراسة التوصل إلي أي مدي يمكن أن تؤثر الصادرات علي النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة من 1970 إلى 2012، ودلك من خلال البحث عن مشاكل التصدير والإستراتيجيات المتبعة لتشجيع الصادرات خارج المحروقات ومعدل نمو الناتج الإجمالي المحلي، وقد كانت الدراسة بالاعتماد علي اختبار سببية رانجر، والنتائج المتوصل إليها بينت عدم وجود سببية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والصادرات، ويعود ذلك بشكل أساسي لاعتماد الجزائر علي الصادرات خارج المحروقات وضآلة الصادرات غير النفطية رغم الإستراتيجيات المنتهجة لتنمية مختلف القطاعات الإنتاجية.

ز- تقسيمات الدراسة:

بناء على ما تقدم، قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية، يحاول كل فصل معالجة الأسئلة المطروحة في الإشكالية:

الفصل الأول: مفهوم التصدير وعلاقته بالنمو الاقتصادي

نتطرق في هذا الفصل لأهم المفاهيم التي تتعلق بالتصدير والنمو الاقتصادي وذلك في مبحثين: يتضمن الأول مفهوم التصدير في الفكر الاقتصادي،والثاني مفهوم النمو في الفكر الاقتصادي وعلاقته بالقطاع التصديري.

الفصل الثاني: واقع التصدير وإستراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2010-2020

سنقوم في هدا الفصل بمعالجة هذه النقاط من خلال التطرق إلى واقع التصدير وإستراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، وذلك في مبحثين:

المبحث الأول: واقع التصدير خلال الفترة 2010-2020

المبحث الثاني: إستراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

الفصل الثالث: أثر الصادرات خارج المحروقات على نمو الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010-2020

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى واقع النمو الاقتصادي في هده الفترة وذلك في المبحث الأول، ونقوم بدراسة تحليلية لأثر الصادرات الكلية على النمو الاقتصادي، ودراسة قياسية لأثر الصادرات خارج المحروقات على النمو في تلك الفترة، وذلك في المبحث الثاني.

الفصل الأول

مفهوم التصدير وعلاقته بالنمو الاقتصادي

تمهيـــد:

لا يمكن تصور أي دولة في العالم في غنى عن التصدير ومستقلة تماما باقتصادها عن باقي اقتصاديات العالم، فمنذ زمن طويل كان التصدير من القضايا الأساسية التي كانت الدول تولي لها اهتماما كبيرا بالنظر إلي الدور الكبير والأساسي الذي يلعبه في جلب الثروة وبالتالي الرفع من معدلات النمو وما يصاحبه من تغيرات في أنماط الاستهلاك وهذا ما يؤدي إلي تحسين المستوي المعيشي للسكان.وذلك لأنه يرتبط ارتباطا وثيقا بالقطاعات الاقتصادية الأخرى بحيث يقوم هذا القطاع بتصريف فائض الإنتاج المحلي إلى العالم الخارجي، كما يقوم في الوقت نفسه بالوفاء بتغطية العجز من الاحتياجات المستوردة عن طريق عائدات التصدير.

وتعتبر الجزائر من الدول التي تسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة من خلال تنويع الصادرات خارج المحروقات،وتنويع مصادر الدخل لتفادي أي انعكاسات سلبية لأسعار المحروقات على النمو الاقتصادي، لذلك عملت الجزائر علي تنويع صادراتها خاصة بعد الأزمة التي صاحبت انهيار أسعار المحروقات سنة 1986.

وعليه، نتطرق في هذا الفصل لأهم المفاهيم التي تتعلق بالتصدير والنمو الاقتصادي وذلك في مبحثين: يتضمن الأول مفهوم التصدير في الفكر الاقتصادي،والثاني مفهوم النمو في الفكر الاقتصادي وعلاقته بالقطاع التصديري.

المبحث الأول: مفهوم التصدير في الفكر الاقتصادي:

يشمل الفكر الاقتصادي العديد من الآراء والأفكار التي أولت لنشاط التصدير أهمية كبيرة، واعتبرته من بين أهم مقومات النمو ومن محدداته الرئيسية.

وقد احتلت قضية التصدير حيزا هاما في الفكر الاقتصادي المرتبط بالنمو الاقتصادي خصوصا الدول النامية وذلك بسبب الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها موازين مدفوعاتها، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى المفاهيم العامة المتعلقة بالتصدير بدءا من مفهوم التصدير وأنواعه، أهميته وأهدافه بالإضافة إلى أهم نظريات التصدير في الفكر الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم التصدير وأنواعه:

تحظى عملية التصدير باهتمام العديد من المفكرين والأخصائيين الاقتصاديين الذين منحوه عدة مفاهيم و تعاريف نذكر منها:

1- مفهوم التصدير: هناك عدة مفاهيم للتصدير منها:

* **المفهوم الأول:** التصدير هوالقدرة على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول و أسواق عالمية ودولية أخرى بغرض تحقيق أهداف من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو وانتشار وفرص عمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيات جديدة وغيرها.

***المفهوم الثاني:** التصدير بصفة عامة هو الطلب الفعلي الأجنبي على المنتجات المحلية سواء أكانت هذه المنتجات من السلع أو الخدمات. وبذلك التصدير هو اجتياز السلع الوطنية حدود الدولة سواء كانت هذه الحدود طبيعية أم حكمية،ويقصد بالحدود الطبيعية حدود الدولة الإدارية والدولية مع الدول الأخرى المجاورة لها. في حين يقصد بالحدود الحكمية الحدود الجمركية للمناطق الحرة فقط دون الحدود الإدارية والدولية لها.

***المفهوم الثالث:** عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته دولة ما إلى الدول التي تعاني نقص في الإنتاج،وهو عملية عبور السلع والخدمات للحدود الوطنية".

2- أنواع التصدير:

يمكن تقسيم الصادرات إلي ثلاثة أنواع هي:

1- مباشرة وغير مباشرة على أساس خروجها من المنتج إلى المستورد الأجنبي مباشرة أو عبر وسيط.

2- صادرات منظورة وغير منظورة وذلك على أساس معيار كونها مرئية وغير مرئية عند خروجها من بلد المنتج.

3- صادرات مؤقتة وأخرى نهائية وذلك على أساس بقائها بصفة مؤقتة خارج البلد المنتج لها أو بصفة دائمة.

ويمكن شرحها بإيجاز على النحو التالي[1]:

2-1- التصدير المباشر:ويقصد به توصيل السلع إلى الموانئ والمطارات للشحن عن طريق المصدّر وبنكه إلى المستورد وبنكه، دون الحاجة إلى وسطاء، ويتميز التصدير المباشر بعدة طرق[2]:

- التصدير المباشر بدون دعم من الخارج.

- البيع عن طريق فروع الشركة في الخارج.

- الوكيل التجاري وهو مندوب لشركة ما بغية التفاوض على بعض الأعمال تحت اسم هذا المشروع.

- الممثل التجاري هو شخص من دولة ما أو شركة ما ملحق بدولة أجنبية.

---

[1]- بورياح كترة وبطيوي محمد الأمين، واقع وأفاق سياسة التصدير في الجزائر دراسة حالة بمديرية الجمارك لولاية مستغانم، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، شعبة العلوم التجارية، جامعة عبد الحميد ابن باديس-مستغانم-2019-2020،ص:32 .

[2]- رضوان المحمود العمر، تسويق دولي، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2006 ، ص13 .

2-2- التصدير غير المباشر: يمر من خلال وكيل أو وسيط أو شركات تتخصص في التصدير تتميز بالاستقلالية بشكل كامل عن الشركة المنتجة،وتقوم بتبني عملية تسويق المنتج خارجيًا عن طريق الدراسات والاتصالات،والعقود التي يتم توقيعها مع المستوردين أو المستهلكين في السوق الخارجي، حيث لا تتولى المؤسسات المنتجة للسلعة عملية التصدير مباشرة للأسواق الخارجية،وإنما توكل المهمة إلى جهات خارجية، سواء كانوا من نفس البلد أو من خارج البلد، يطبق هذا النوع من التصدير على شركات حديثة العهد بالتصدير إلى الأسواق الخارجية، كونه أقل مخاطرة،وهذا النوع لا يكلف الشركة أي تكوين للأيدي العاملة في الخارج، فالوسيط التجاري لديه معرفة كافية بأحوال السوق الأجنبي،وطريقة التعامل في الأسواق الأجنبية المستهدفة.

ويتميز التصدير غير المباشر بالطرق التالية:

- **عملاء التصدير**: يتصرفون باسمهم الشخصي حيث يعقدون اتفاقيات مع الموزعين مقابل حصولهم على عمولة شريطة أن يتحمل المنتج المخاطر.
- **تجمعات المصدرين**: تعمل لحساب مجموعة من المؤسسات وتقدم خدمات شبيهة بخدمات عملاء التصدير.
- **مفاوض الاستيراد والتصدير**: يقوم بشراء السلع وإعادة بيعها في الخارج.

2-2 – أ- الصادرات المنظورة:

والتي تضم صادرات السلع المادية الملموسة التي تعبر الحدود الجمركية تحت نظر السلطات الجمركية، مثل القمح، السيارات . . . الخ،وتنقل من المقيمين في دولة ما إلى المقيمين في الخارج،ويمكن للسلطات الجمركية معاينتها وإحصائها.

2-2-ب- الصادرات غير المنظورة:

وهي الخدمات التي يؤديها الأَفراد والمؤسسات للأجانب، ومن أمثلتها خدمات المطاعم والفنادق التي تقدم للسياح الأجانب، أو خدمات البنوك الوطنية لعملائها المقيمين في الخارج.

2-3-أ- الصادرات المؤقتة:

وهي تلك البضائع أو الأموال التي يتم تصديرها إلي الخارج لمدة معينة من الزمن، ثم يعاد استيرادها ومن جملتها:

- المنتجات التي يراد تقديمها في المعرض أو المؤتمرات أو الصالونات الدولية.

- مواد وأجهزة وآلات أشغال ضرورية للقيام بمهمات عمل في الخارج.

- إرسال أجهزة أو آلات لإصلاحها في الخارج.

2-3-ب -الصادرات النهائية:

وهي تلك السلع والخدمات التي يتم تصديرها بصفة نهائية، بحيث تنقطع علاقتها بالمصدر بمجرد وفائها بالتزاماتها التعاقدية مع المستورد.

المطلب الثاني: أهمية التصدير وأهدافه

تحظى عملية التصدير بأهمية وأهداف مختلفة في سياسات الدول والشركات على حد سواء والتي ترغب في تحقيق التنمية الاقتصادية التي تصبو إليها.

1- أهمية التصدير: مع دخول العالم عصر العولمة وانفتاح الأسواق العالمية وازدياد حدة المنافسة، اكتسب التصدير أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة للدول والشركات على حد سواء وذلك للأسباب التالية:

1-1- بالنسبة للدول:

- **تحقيق النمو الاقتصادي القومي**: يمثل نشاط التصدير أهمية كبيرة في اقتصاديات مختلف الدول وهو أحد العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية، فلمدة طويلة من الزمن اعتبره أصحاب النظرية التجارية وسيلة فعالة لتحقيق معدلات النمو المرجوة.

-**كسب المزيد من العملة الصعبة**: مما يساعد على تمويل عمليات الاستيراد من جهة،وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات من جهة أخرى.

-**المساعدة على تقليل حجم البطالة نسبياً**: يساعد إنتاج السلع والخدمات المخصصة للتصدير على إيجاد فرص عمل في سلسلة التوريد، سواءً بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وقد اكتشفت إحدى الدراسات أن كل دفعة جديدة من الصادرات تبلغ قيمتها 01 مليار دولار أمريكي تُوجِد 400 فرصة عمل إضافية.

- **مساعدة القطاع الصناعي الوطني علي البقاء والنمو**: حيث تعمل الصادرات على جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، حيث ترتبط الصادرات والاستثمارات بعلاقات تشابكية تبادلية، فالاستثمار يأتي بالتكنولوجيا الحديثة التي تساهم في تنويع المنتج وتحسين جودته وربطه بالسوق الخارجية، والصادرات تسمح بزيادة رأس المال الذي يؤدي إلى التوسع في الإنتاج وإنشاء صناعات جديدة[3].

- **يوفر أقل مخاطرة للدولة في اكتساح الأسواق الأجنبية**:وذلك مقارنة بالاستثمار المباشر والمشروعات المشتركة، كما يعتبر من أهم وسائل الدخول إلى الأسواق الخارجية.

[3] – قاسمي الأخضر، أثر الصادرات غير النفطية علي النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري–، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص:اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر –باتنة -2013-2014، ص:77 .

وقد أثبتت التجارب السابقة والمشاهدات العلمية أيضا أن التقدم الذي حققته الدول الصناعية لم يكن فقط من خلال تطوير تقنيات الإنتاج وعملياته، بل بالإضافة لعمليات أخرى أسهم التصدير في دفع عجلة تقدمها،وبالتالي فإن عملية التصدير تعتبر مكسبا قوميا بالنسبة للدولة[4].

1-2-- بالنسبة للشركات:

-الاستفادة القصوى من التكنولوجيا المتاحة: حيث تعمل الشركات المصدرة على مواكبة الشركات المنافسة لها في الأسواق الخارجية، من حيث تكنولوجيا الإنتاج،وتطوير المواصفات الفنية، واستخدام وسائل ترويج أكثر تأثيراً وغيرها، وكل هذه الأمور تنعكس بدورها على تطوير هيكل الصناعات التصديرية، بشكل مباشر وتطوير هيكل الصناعة ككل بشكل غير مباشر.

-زيادة حجم العمالة الماهرة: غالبًا ما يكون للشركات المُصَدِرة حضور في الساحة العالمية، ما يجعلها تجذب الموظفين عند التعيين،وقد يجد أصحاب الشركات سهولة أكبر في تعيين موظفين ممن لديهم مؤهلات أفضل وطموحات أعلى، أي أشخاص لديهم رغبة في مساعدة الشركة على التطور عالميًا.

- التصدير يعزز الابتكار: تميل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمارس نشاط التصدير إلى الابتكار في المنتجات والعمليات بشكل أكبر من الشركات غير المصدرة وذلك نتيجة المنافسة القوية من طرف الشركات الأجنبية في الاستحواذ على الأسواق وذلك من خلال تقديم أجود المنتجات بهدف إرضاء زبائنها في مختلف الأسواق العالمية.

- مواجهة الأزمات: تحقق الشركات المُصَدِّرة بوجه عام نموًا في الإيرادات أكبر من الشركات غير المُصَدِّرة، ويكون لديها إمكانيات أكبر لمواجهة حالات الركود الاقتصادي.

[4] - عتيق شيخ، الصادرات خارج المحروقات في الجزائر-حالة النفايات-مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة وهران، 2012/2011، ص: 85 .

– **زيادة المبيعات:** تساعد أسواق التصدير المتنوعة الشركات على زيادة حجم مبيعاتها، وغالبًا ما يكون من الأسهل والأجدى اقتصاديًا دخول سوق جديدة بدلاً من محاولة زيادة حجم المبيعات في سوق قائمة.

– **مرونة الأسعار:** غالبًا ما تكون لدى الشركات مرونة أكبر في تحديد أسعار سلعها وخدماتها في سوق التصدير أكثر من السوق المحلية.

– **اقتصاديات (وفورات) الحجم:** إذا كان لدى إحدى الشركات طاقة إنتاجية زائدة، فسيكون من الأكثر إفادة لهذه الشركات زيادة حجم إنتاجها بدلاً من خفضه،وبيع الفائض في إحدى أسواق التصدير.وبهذه الطريقة، تستطيع الشركات الصغرى الاستفادة من اقتصاديات الحجم.

– **التغلب على المنافسة:** إذا كانت السوق المحلية تتميز بالمنافسة، فسيكون من المفيد دائمًا للشركات الصغرى دخول إحدى أسواق التصدير بدلاً من منافسة الشركات الأكبر حجمًا.

2– أهداف التصدير:

تلجأ الدول إلى التصدير لتحقيق أهداف يصبو إليها المجتمع وتتمثل في ما يلي[5]:

2–1–الأهداف المرتبطة بالاقتصاد:

– ضمان استقرار في النمو الاقتصادي بالكيفية والمعدلات التي تحقق مستويات مرضية ومقبولة من المعيشة لأفراد المجتمع في الحاضر والمستقبل.

– استقرار الأسعار وهو الهدف الذي يعبر عن رغبة المجتمع في تفادي الزيادة السريعة أو النقصان السريع في المستوى العام للأسعار.

[5]– الدكتور جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولي، 2014نص:32– 33 .

- التوازن الاقتصادي الخارجي:وهي الحالة التي يتوازن فيها ميزان المدفوعات.

- كما تلجأ المؤسسات إلى التصدير كمبرر لتحقيق الأهداف المرجوة والتي تتمثل في:

2-2-الأهداف المرتبطة بالتنمية:

أ- تقسيم القدرات الموجودة لدى المؤسسة: إن رفع المبيعات من خلال التصدير يؤدي إلى استغلال الطاقات الإنتاجية المعطلة، بالإضافة إلى امتصاص التكاليف الثابتة مما يجعل المؤسسة قادرة على الرفع من المردودية الإنتاجية للمعدات والعمال.

ب-تعويض جهود البحث والتطوير: لكي تضمن المؤسسة مكانتها في السوق الدولية يجب عليها القيام بعملية البحث والتطوير التي تتطلب ميزانية ضخمة، غالبا ما تتعدى هذه الأخيرة القدرات المالية للمؤسسة،وحتى تتمكن هذه الأخيرة من تغطية كل هذه النفقات وجب عليها القيام بتصدير منتجاتها إلى أسواق ذات عوائد مالية أكثر والتي عادة تكون متوفرة في الأسواق الخارجية.

ج-استغلال الفروق بين دورات حياة المنتجات في أسواق التصدير: يساهم التصدير في الدخول إلى أسواق جديدة ما يتيح الفرصة للمنتجات المحلية للاستمرار في القبول من طرف الزبائن، وينعكس ذلك على دورة حياة المنتج، حيث يساهم في زيادة بقاء السلع والخدمات في الأسواق الجديدة أطول فترة ممكنة قد تزيد عن فترة بقاءها في الأسواق الداخلية.

د-الحاجة إلى تطوير المنتجات وفق اتجاهات المنافسين: إن قيام المؤسسات بعملية التصدير يفرض عليها القيام بعمليات الابتكار والتحسينات اللازمة لخصوصيات وشروط استعمال المنتجات، وهذا لاختلاف أذواق ومتطلبات الزبائن وخصوصياتهم في الأسواق الدولية.

2-3- الأهداف المرتبطة بالإستراتيجية:

أ- تحقيق تنويع جغرافي للصادرات لتجنب المخاطر:

حتى تؤمن المؤسسة نشاطها من المخاطر سواء كانت سياسية، اقتصادية أو اجتماعية تلجأ للتصدير كوسيلة للهروب من مشاكل السوق المحلية، ففي الجزائر مثلا، نجد أن تضخم الأسعار قد جعل منتجات بعض المؤسسات خارج متناول المستهلك المحلي، مما يدفع المؤسسة إلى التصدير لضمان انسياب أفضل لمخزوناتها والحفاظ على دورة حياة منتجاتها.

ب- مراقبة بعض أجزاء السوق الدولية: تعتمد المؤسسة على إستراتيجية طويلة المدى في توسيع نشاطها وتدويله، وتكون لديها رغبة في الحفاظ وتأمين وجودها في بعض أجزاء السوق الدولية، وذلك عن طريق التصدير من خلال مراقبة السوق الخارجية وتحليلها، وعليه تقي نفسها من مخاطر المنافسة الموجودة في الأسواق، إذ تتيح لها الفرصة للإطلاع الدائم على تطور هذه الأسواق.

2-4- الأهداف المرتبطة بالجانب المالي:

أ- زيادة رقم الأعمال: إن رفع رقم الأعمال هو المحفز الأساسي لدى المصدرين، فهو هدف كمي لتوسيع حجم نشاط المؤسسة، من خلال زيادة مداخيلها، وله تأثيرات نوعية على الهيكلة المالية.

ب- رفع مردودية رؤوس الأموال المستخدمة: تقوم المؤسسات باستثمارات تختلف من حيث طبيعتها ومردوديتها، فزيادة مبيعاتها عن طريق التصدير من شأنه أن يسمح للمؤسسة الحصول على عوائد كبيرة،وهوامش ربح مرتفعة وذلك بعد إسقاط مصاريف التعبئة والتغليف والنقل، وذلك كون أسواق التصدير مختلفة من حيث المسافة وكمية ونوع المنتوجات المصدرة لها.

4-3-3- الرغبة في الحصول على العملة الصعبة: إن عملية التصدير تتيح للمؤسسة التمويل الذاتي للمنتوج الدائم بسبب حصولها على عائدات بالعملة الصعبة، كما تتيح لها الحصول على رؤوس أموال

مباشرة من الأسواق الخارجية في شكل قروض تصدير، هذه العوائد بالعملة الصعبة تدعم القدرة التفاوضية للمؤسسات المصدرة إذا أرادت الاقتراض مجددا.

المطلب الثالث: أهم نظريات التصدير

يزخر الفكر الاقتصادي– قديماً وحديثا بالعديد منا لآراء التي أولت أهمية خاصة لنشاط التصدير كأحد المقومات الأساسية للنمو الاقتصادي ودوره في دفع التنمية، فقد احتلت قضية الصادرات مكانا هاما في الفكر الاقتصادي بدءا من الفكر التجاري إلى الأفكار الاقتصادية ما بعد الحرب العالمية الثانية.

نتطرق في هذا المطلب إلى أهم النظريات التي ساهمت في تطوير عملية التصدير بدءا بنظرية التجاريين، الكلاسيكية ثم النظرية الحديثة:

1- التصدير في الفكر التجاري: ساد الفكر الاقتصادي التجاري منذ منتصف القرن الخامس عشر وحتى أوائل القرن الثامن عشر ولقد اعتبر التجاريون أن قوة أي شعب من الشعوب تتمثل بما لديها من ثروة.

وركز الفكر التجاري في جانب الصادرات على تنمية الاقتصاد الوطني وزيادة ثروته أو زيادة مصادر الحصول على تلك الثروة وذلك عن طريق زيادة رصيدها من الذهب والفضة، والسياسة التي كانت متبعة في ذلك هي ضرورة تكوين فائض إيجابي في الميزان التجاري عن طريق زيادة الصادرات على الواردات وفرض قيود على التجارة الخارجية من هنا تبدو آلية تشجيع الصادرات عند التجاريين،وضروراتها، بما يسمح بتدفق المعدن النفيس إلى الدولة. بالتالي نموذج التجارة الخارجية حسب التجاريين كان بالصيغة التالية[6]:

[6]- بلحنافي أمينة ومختاري فيصل، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد – 11 أفريل2019، ص:10.

حيث أن: - E : يرمز للتجارة الخارجية

- G : يرمز للذهب

- S : يرمز للفضة

واعتبر التجاريون أن تحقيق وتكوين فائض مستمر في الصادرات هو المصدر الرئيسي لتعزيز القدرة الشرائية التي تستطيع الدولة من خلالها الحصول على احتياجاتها من الخارج.وقد تمثلت سياسة تشجيع الصادرات لديهم من خلال التالي[7]:

- تشجيع الصادرات من السلع الصناعية بكافة الوسائل.

- العمل بشكل مستمر على توسع وإيجاد واكتساب الأسواق الخارجية الجديدة وخاصة في البلدان المكتشفة حديثا.

- تقديم الدعم والمعونة المالية لبعض الصناعات التصديرية لمواجهة المنافسة الخارجية.

-رد بعض الرسوم أو الضرائب التي سبق أن تم تحصيلها عند استيراد المواد الخام لها من الخارج.

- تخفيض نفقات إنتاج السلع التي تصدر إلى الخارج من خلال سياسة الأجور المخفضة.

- إنشاء المستودعات الكبيرة للسلع الجاهزة للتصدير.

- إنشاء المناطق الحرة والموانئ التي من شأنها مساعدة الصادرات على التطور.

-تشجيع عمليات التصدير ودعمها من خلال إتباع نظام "الدرو باك Drawback[8] ".

- تقديم الدعم اللازم لنشاط التصدير في شكل إعانات التصدير أو تقديم الدعم لقطاعات الإنتاج الرئيسية بغرض تشجيع الإنتاج المحلي ما يسمح بتحقيق فائض التصدير.

---

[7]- وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، عدد2002/01، ص:07 .

[8]- استرداد(بالإنجليزيةDrawback) :مصطلح يشير في القانون وفي التجارة إلى استرجاع الرسوم الجمركية التي سبق دفعها على الأصناف الخاضعة للضريبة عند تصديرها أو عند إعادة تصدير البضائع الأجنبية.

- تشجيع الصادرات الصناعية من خلال الحد من تصدير المواد الخام إذ ما توفرت الفرصة لتصديرها على شكل منتجات صناعية، فقد أوقفت انجلترا تصدير الصوف الخام نهائيا عام 1960 بهدف تصديره في شكل منتجات نهائية.

– تشجيع عمليات إعادة التصدير وإنشاء الموانئ الحرة.

- استخدام سياسة العمالة على نحو يسمح بزيادة القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق الخارجية [9].

2- التصدير في الفكر الكلاسيكي:

مع ظهور عدد من المفكرين أمثال "آدم سميث"، "دافيد ريكاردو"، الذين قدموا ما يعرف بالنظرية التقليدية" الفكر الكلاسيكي"حيث اعتمدت أفكارهم على مبدأ التوازن التلقائي وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية " ، بالتالي حرية التجارة الخارجية التي اعتبروها وسيلة لزيادة الثروة لجميع الأطراف والثروة في نظر الكلاسيك هي زيادة الإنتاج من السلع والخدمات داخل كل دولة بالتالي يختلفون عن التجاريين الذين كانت قضيتهم الأساسية كيف تقتطع الدولة لنفسها حصة اكبر من الثروة العالمية من خلال التجارة الخارجية.

بالتالي أفكار المدرسة الكلاسيكية أكدت على دور الصادرات في توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، وتحقيق الغلة المتزايدة،وتحريك الاستثمار، على وجه يضمن الحصول على أكبر كفاية ممكنة، لاستخدامات الموارد المحلية، إلى جانب اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار، في إنتاج السلع التصديرية.

حيث يري "**ادم سميث**" بأن السوق هي المحدد الأول للنمو الاقتصادي حيث تزداد إمكانية تقسيم العمل مع كل اتساع في حجم السوق وقد أكد على أهمية التجارة الخارجية في توزيع الفائض من

[9]– سليمان دحو، التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، –دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر– أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر–بسكرة –2015-2016،ص:13 .

الإنتاج الصناعي،وكان دافعه للعناية بهذا النشاط هو اهتمامه بالقوى المحددة لنمو الإنتاج الحقيقي وليس المعدن النفيس.

أما "**ريكاردو**" فقد تمكن من إبراز دور التجارة الخارجية وأهميتها في الإنماء الاقتصادي بشكل يفوق "**آدم سميث**"وعلى أسس علمية جديدة، وأوضح كيف أن قيام التجارة الدولية على أسس اختلاف النفقات النسبية والذي يتيح الاستفادة من مبدأ التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي.وذلك بضرورة توفر شروط الحرية الاقتصادية بشكلها الكامل، فلا تدخل من جانب الدولة على الإطلاق في النشاطات الاقتصادية، كما بين الأضرار الكبيرة التي يمكن أن تلحق بالنمو الاقتصادي في ظروف إعاقة حرية التجارة.

وعليه فإن الفكر الكلاسيكي أوضح أثر التجارة الخارجية على تراكم رأس المال عن طريق ما يترتب على التخصص الأكفأ للموارد الاقتصادية من ارتفاع في الدخل الحقيقي وزيادة الادخار وتوفير حوافز الاستثمار كنتيجة لاتساع إطار السوق والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير.

ومن خلال ما سبق عرضه عن الفكر لدى الكلاسيك فيما يتعلق بنظرتهم إلى التجارة الخارجية وخاصة الصادرات بأنها لم تكن مجرد أداة لإعادة تخصيص الموارد أو تحقيق التوزيع الأمثل لها، بل تعتبر عندهم قوة محركة للنمو.

3 –التصدير في الفكر الحديث:

قام عدد من الاقتصاديين بانتقاد النظرية الكلاسيكية وخاصة بعد أزمة الكساد الكبير سنة 1929،وفي عام 1936 قدم الاقتصادي البريطاني "**جون مينارد كينز**" ما يعرف بالنظرية الكينزية لينتقد بها قوانين وتحليل التقليديين، ويقلب الكثير من المنطلقات والآراء ويؤسس تحليلا اقتصاديا كان علاجا ناجحا لأزمة الكساد، فأحدثت ثورة على الفكر الاقتصادي التقليدي، مما دفع بالكثير من الاقتصاديين إلى تبنّي طريقة التحليل الكينزي والدفاع عن مبادئها ونظرياتها، أو البناء على أطروحاته في معالجة أوضاع اقتصادية ظهرت لِمَا بعد الحرب العالمية الثانية.

وقد برز في نظرية كيتر الاهتمام البالغ في تحليل أهمية دور الصادرات كأحد مكونات الدخل القومي حيث تسهم الصادرات من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة، حيث اعتبرها احد مكونات الدخل القومي وظهر ذلك في صياغة دالة الطلب الفعال كالتالي:

$$Y=C+I+G+(X-M)$$

حيث أن y: الدخل القومي.

C: الاستهلاك الوطني.

I: الاستثمار الوطني

G: الإنفاق الوطني

X: الصادرات

M: الواردات

وقد ظهر عدد من الاقتصاديين الذين يحملون وجهة نظر مغايرة لما سبقهم من الاقتصاديين اتجاه دور الصادرات في عملية التنمية الاقتصادية منهم "Myrdal، Nurkse، وMarx" حيث أشار ماركس إلى استحالة قيام التجارة الخارجية بدور فاعل في الإنماء الاقتصادي للدول النامية في ظل سيطرة الدول الرأسمالية على العلاقات الاقتصادية الدولية وما تمارسه هذه الدول من استغلال ونهب ثروات الدول الفقيرة، بالإضافة إلى المنافسة الكبيرة بين هذه الدول للسيطرة على الأسواق ومناطق النفوذ في العالم وتحكمها في رأس المال العالمي.

أما "**ميردال**[10]" فانهيرى أن التجارة الخارجية بين الدول النامية والدول المتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستويات الاقتصادية بين المجموعتين،ويرى أن الأسواق الكبيرة التي تخلقها التجارة الدولية تعمل في المقام الأول على تعزيز وضع الدول المتقدمة التي تتمتع أصلا بصناعة قوية مقابل ضعفها في الدول النامية،

[10]– غونار ميردال (Gunnar Myrdal) هو اقتصادي سويدي صاحب نظرية السببية الدائرية والآثار المؤخرة والتوسعية للتجارة الدولية من مواليد 6 ديسمبر 1898وتوفي في سنة 1987، حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة1974 .

إلى جانب أن الطلب على صادرات الدول الأخيرة وغالبا ما تكون مواد خام أو أولية يتصف بعدم المرونة،ويرى أن أي تقدم يحدث في قطاع الصادرات في الدول النامية غالبا ما يرجع أثره إلى الدول الصناعية المستوردة للمواد الأولية، إضافة إلى عوائد استثماراتها التي اقتصرت على قطاعات معينة كإنتاج المواد الأولية وتصديرها.

وبالتالي يشير "ميرادال" إلى إن التجارة الخارجية لن تؤدي إلى الركود الاقتصادي وهو ما تسعى إليه التنمية الاقتصادية من زيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة.

أما "**نيركس**[11]" فانهيرى أن التجارة الخارجية أداة لانتشار النمو الاقتصادي فضلا عن كونها وسيلة لتوزيع الموارد توزيعا أكثر كفاءة، وضرب مثالا عن ذلك بالدور الذي تلعبه التجارة الخارجية في الدول الحديثة مثل كندا وأستراليا وجنوب إفريقيا والأرجنتين،كما أكد على ضرورة الاهتمام بهذا الجانب في الدول النامية خاصة عندما تكون ظروف الطلب الخارجي على مواد التصدير وسلعة غير مواتية، وقد اظهر تشاؤمه في ما يتعلق بإمكانية قيام التجارة الخارجية بدور إنمائي للدول النامية،وذلك نتيجة ما تواجهه صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة من عقبات عديدة، هذا ما يجعل اللجوء إلى تنمية الصادرات أكثر من ضرورة[12].

[11]- نيركس، اقتصادي نمساوي، ولد سنة1907، عين أستاذ في جامعة كولومبيا، توفي 1959 .

[12]- وصاف سعيدي، مرجع سابق، ص:08

المبحث الثاني: مفهوم النمو في الفكر الاقتصادي وعلاقته بالقطاع التصديري.

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب؛ وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع؛ إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرًا من مؤشرات رخائها، ويرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تُعَد بمثابة المناخ الملائم لتطوره؛ كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية، الحكم الراشد، المشاركة المجتمعية، البحث العلمي، الصحة والتعليم، وبالتالي صارت عملية تحقيق مستوى نمو لا بأس به مرتبطةً عضويا بتوفر هذا المناخ المؤثر.

نحاول في هذا المبحث أن تقدم تصورًا عاما عن مفهوم النمو الاقتصادي، خصائصه، عناصره، مؤشراته، طرق قياسه وكذا أبرز النظريات التي كُتبت في سبيله تحقيقًا لغاياته الكبرى بفاعلية في نظم المجتمعات وصولا إلي العلاقة التي تربطه بقطاع التصدير.

المطلب الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي:

يعتبر مفهوم النُّمو الاقتصادي مفهومًا كميًّا يعبِّر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل،وقد خصه عدة أخصائيين ومفكرين اقتصاديين بعدة تعاريف نذكر منها[13]:

1- تعريف النمو الاقتصادي:

يرى فرانسوا بيرو (François Perroux) أن النمو الاقتصادي: "هو الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لمؤشر تقدير اقتصادي، غالبا هو الناتج الداخلي الخام بالنسبة للفرد.

[13]- أ. مليك محمودي، أ. د يوسف بركان، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990-2014) مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي، الجزائر، العدد السابع، السنة السابعة 2014، ص: 261.

أما فلامينغ (Flamming R. A) فيرى في تعريفه للنمو الاقتصادي "بأن هذا الأخير يرتكز على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها.

كما عرفه **سيمون كازنتس**[14] بأنه إحداث أثر زيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية، ويعتبر الاستثمار في رأس المال المادي والبشري – فضلاً عن التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية — هو المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي؛ فرأس المال المادي والبشري يؤثر بشكل إيجابي على إنتاجية العامل وتنمية القوى العاملة من حيث التدريب والتأهيل إلى الحد الذي يزيد من نسبة القوى الفاعلة اقتصاديًّا، أما التقدم التقني فهو يعني استخدام أساليب تقنية جديدة من خلال الاختراع أو الابتكار، فضلاً عن عنصر المخاطرة في المنشآت الإنتاجية، أما النظم الاقتصادية فتظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد إلى المجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم والوضع الأمثل للإنتاج[15]ويعرف النُّمو الاقتصادي بأنه: "الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد"، كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الاقتصادي، الذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج،وبالتالي نستطيع القول: إن النُّمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المتتالي،وبما أن النُّمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج؛ أي: معدل نمو الدخل الفردي.

ويعتبر النُّمو الاقتصادي شرطًا ضروريًّا،ولكنه غير كافٍ لرفع مستوى حياة الأفراد المادية؛ فالشرط الآخر هو طريقة توزيع الزيادة المحققة على الأفراد، التي تعد موضوعًا شائكًا مرتبطًا بطبيعة النظم الاقتصادية والسياسية في كل دولة.

---

[14]– **سيمون كوزنتس** (Simon Smith Kuznets) اقتصادي واختصاصي إحصاء، وديموغرافي، ومؤرخ اقتصادي حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 1971 "لمساهمته تجريبيًا في إيجاد تفسير للنمو الاقتصادي الذي قاد إلى خلق نظرة عميقة داخل الاقتصاد وداخل الهيكل الاجتماعي وعملية التطور ."وُلد سيمون كوزنتس في روسيا عام 1901، توفي سنة 1985م

[15]– توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق – دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010، ص: 28.

كما يمكن للنمو أن يكون مصاحبًا لتقدم اقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان، أو أن يكون غير مصحوب بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساويًا لمعدل نمو السكان، بينما إذا كان معدل نمو السكان أرفعَ من معدل نمو الناتج الوطني فإن النُّمو حينئذ يكون مصحوبًا بتراجع اقتصادي.

وفقا لما سبق نستخلص ثلاث شروط أساسية يتضمنها مفهوم النمو الاقتصادي وهي[16]:

أولا: أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يترتب عليها زيادة في نصيب الفرد منه، بمعنى أن معدل نمو الدخل الوطني أو الناتج المحلي الإجماليين يجب أن يفوق معدل النمو السكاني، حيث غالبا ما يعَوق هذا الأخير النمو الاقتصادي، لذلك يتعين على الدول التي تسعى إلى تحسين أوضاعها الاهتمام بمعالجة تزايد السكان، وإلا فإن مجهداتها لن تسفر عن تقدم يذكر، وعليه فإن معدل النمو الاقتصادي يحسب كالتالي:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني – معدل النمو السكاني

من ناحية أخرى يركز بعض الاقتصاديين على أهمية السكان وتركيبتهم في النمو الاقتصادي، باعتباره أحد عوامل الإنتاج المهمة، فالمشكلة ليست في حجمه بقدر ما هي في المؤهلات التي يمتلكها، فبعض الدول تتميز باستقطابها للهجرة وهو ما يرفع من عدد الأفراد المقيمين فيها، إلا أنها استطاعت تحقيق النمو الاقتصادي على غرار دول شمال أمريكا واستراليا ونيوزيلندا،كما تؤكد الصين على مفارقات هذا الشرط بما حققته من نهضة اقتصادية بالرغم من ارتفاع تعداد سكانها إلى حوالي 17,5%من مجموع سكان العالم.

ثانيا: يجب أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست نقدية فقط، بمعنى أن تفوق الزيادة النقدية في الدخل الفردي الزيادة في المؤشر العام للأسعار (التضخم)، فكثيرٌ من الدول فشلت في احتواء ارتفاع الأسعار نتيجة تحرير اقتصادياتها، ما أدى إلى ارتفاع المداخيل كالمرتبات والأجور والمعاشات وغيرها من

[16]– كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية:دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2013/2012، ص:17-18

المداخيل بصفة آلية كنتيجة لارتفاع الأسعار، إلا أن هذه الزيادة في الدخل الفردي اسمية لم تؤدي إلى حصول الأفراد على كميات إضافية من السلع والخدمات، وعليه فإن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي – معدل التضخم

ثالثا: يجب أن تكون الزيادة المحققة في الدخل الحقيقي الفردي أوفي متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي مستمرة إلى المدى الطويل وليست آنية أو مؤقتة تزول بزوال أسبابها، بمعنى يجب مراعاة ما إذا كان النمو المحقق عابرا، كتلك الدول التي تستفيد من أوقات الأزمات مثل الأزمة النفطية في سبعينيات القرن الماضي حيث حققت بعض دول الأوبك زيادة كبيرة في الناتج القومي الإجمالي نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، زاد معها نصيب الفرد منه، أوفي مثل الأزمة السياسية الكورية التي تحولت إلى حرب، ما أدى إلى إقبال الدول على شراء المنتجات الزراعية والمعدنية وتخزينها خوفا من تحولها إلى حرب عالمية ثالثة، نتج عنها ارتفاع كبير في الأسعار زاد معها دخل الدول المعنية بتصدير تلك المنتجات، مما فارتفعت مداخيل الأفراد،ولكن سرعان ما عادت المداخيل إلى ما كانت عليه.

2-سمات النمو الاقتصادي:

يحصل النمو الاقتصادي بتوفر الظروف التالية:

- **زيادة حجم الإنتاج**:ونقصد به زيادة حجم النشاط الإنتاجي أو التوسع الاقتصادي، ويجب الإشارة إلى الزيادة الحقيقية في الإنتاج وكذا زيادة الدخل الفردي الحقيقي المرافق لزيادة الإنتاج وذلك خلال فترة زمنية مقارنة بالفترات السابقة.

– حدوث تغيرات على مستوى طرق التنظيم: بما أن هدف العمليات الإنتاجية هو إشباع الحاجات الإنسانية وتحقيق ربح لأصحابها فإنه مع مرور الوقت يسعى المستثمر إلى إيجاد طرق تنظيم جديدة تسهل ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل والبحث عن عناصر إنتاج أقل تكلفة وأكثر ربحية، هذا السعي الدائم للمستثمرين يؤدي إلى إتاحة طرق تنظيم جديدة أنجع من التي كانت سائدة من أجل تحقيق فائض أكبر والاستمرار في عملية النمو.

2-عناصر النُّمو الاقتصادي وفوائده:

أما العناصر فيمكن حصرها في:

العمل:ونعني به "مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته".

حجم العمل مرتبط بعدد السكان النشيطين في البلد وكذا بعدد ساعات العمل التي يبذلها كل عامل، هذا من جهة ومن جهة أخرى بإنتاجية عنصر العمل بحيث كلما زادت إنتاجية عنصر العمل أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج رغم أن عدد العمال أو عدد ساعات العمل بقيت على حالها.ونقصد بإنتاجية العمل حاصل قسمة الإنتاج المحقق على عدد وحدات العمل المستعملة في إنتاجه.

رأس المال: "مجموع السلع التي توجد فيوقت معين في اقتصاد معين"،يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة من جهة أخرى.

التقدم التقني: هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بـــ: [17]

- إنتاج كمية أكبر من المنتوج بنفس كميات عناصر الإنتاج.

- أو إنتاج نفس الكمية من المنتوج بكميات أقل من عوامل الإنتاج، أي أن التقدم التقني يعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية،وبالتالي فإنه حتى وإن بقيت كميات عناصر الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتماً إلى زيادة الإنتاج وتحقق النمو الاقتصادي.

[17]- مصطفى مقدم، مرجع سابق.

4- فوائد النمو الاقتصادي:

أما عن فوائد النُّمو فيمكن حصر أهمها فيما يلي: [18]

- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات.

- زيادة رفاهية الشعب؛ عن طريق زيادة الإنتاج،والرفع في معدلات الأجور والأرباح،والدخول الأخرى.

- يساعد على القضاء على الفقر، ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان.

-زيادة الدخل القومي تسمح بزيادة موارد الدولة،وتعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها؛كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية،والتوزيع الأمثل للدخل القومي، دون أن يؤثر ذلك سلبًا على مستويات الاستهلاك الخاص.

- التخفيف من حدة البطالة

المطلب الثاني: طرق قياس النمو الاقتصادي:

يقتضي النمو الاقتصادي الزيادة في الناتج الحقيقي وفي متوسط دخل الفرد وبالتالي فإن طرق قياس هذا النمو يتم عن طريق قياس نمو الناتج الوطني ونمو الدخل الفردي.

أ- الناتج الوطني: هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي،وحساب معدل نموه هو ما يصطلح على تسميته معدل النمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في البلد وتقييمه بعملة ذلك البلد ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو.

[18]- بناني فتيحة، السياسة النقدية والنموا لاقتصادي - دراسة نظرية - مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس، 2009/2008 - ،ص: 10.

وما يعاب على هذه المعدلات أنها نقدية ولا تأخذ بعين الاعتبار أثر التضخم.، كما أن هدا المقياس تم رفضه من البعض، لك أن زيادة الدخل (أو نقصه) قد يؤدي إلي بلوغ نتائج إيجابية (أو سلبية)، فزيادة الدخل القومي لا يعني نموا اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر،ونقصه لا يعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر.

كما أن لكل دولة عملتها الوطنية وبالتالي لا يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس،ولذا تستخدم غالباً عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها.

ب–الدخل الفردي: تكمن أهمية قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان، ويعتبر هذا المقياس قياس عيني للنمو، أي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه.

كما يمكن أيضاً قياس النمو من خلال قياس القدرة الشرائية لدولار واحد في بلد ما مثلاً ومقارنتها بالقدرة الشرائية لنفس المقدار– أي دولار واحد– ببقية الدول ومن ثم ترتيب الدول الأكثر نمواً وفق أكبر قدرة شرائية.

ويعتبر هدا المعيار الأكثر استخداما وصدقا لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، بينما في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد.

هناك طريقتان لقياس معدل النمو علي المستوى الفردي الأول معدل النمو البسيط والثاني معدل النمو المركب.

أولا: معدل النمو البسيط: يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى وتتمثل صيغته في ما يلي:

$$CM_S = \frac{y_t - y_{t-1}}{y_{t-1}} \times 100$$

حيث أن: CM_S: معدل النمو البسيط.

t : متوسط الدخل الحقيقي في السنة.

t-1 : متوسط الدخل الحقيقي في السنة

ثانيا: معدل النمو المركب: يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، وتوجد طريقتان لحسابه: طريقة النقطتين وطريقة الانحدار.

أ- **طريقة النقطتين:**

$$Y_N = (1 + CM_C)^n$$

حيث:

N : فرق عدد السنوات بين أولوآخر سنة في الفترة.

Y_0 : الدخل الحقيقي لسنة الأساس.

Y_N : الدخل الحقيقي لآخر فترة (N)

ب- طريقة الانحدار: صيغتها كما يلي:

$$INY_T = A + CM_{et} \Longrightarrow CM_{et} = \ln Y_T - A$$

حيث INY_T: اللوغاريتم الطبيعي للدخل في السنة (T)

A ثابت

CM_{et}: معدل النمو المركب في السنة T

T: الزمن

ج- الدخل القومي الكلي المتوقع: هناك من يقترح قياس النمو علي أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة وتتوفر لها الإمكانيات المختلفة لاستغلال هذه الموارد كالتقدم التقني مثلا[19].

المطلب الثالث: أهم نظريات ونماذج النمو الاقتصادي.

تطورت واختلفت النظريات الاقتصادية في تفسير النمو الاقتصادي وتحاول على مدار التاريخ الاقتصادي أن توضّح الشروط الضرورية التي تؤدي إلى تحقّق النمو،ومن خلال إيجاد المحدِّدات العامة للنمو وتتبّع أنماطه في الدول والأزمنة المختلفة يمكن الكشف عن بعض القوانين العامة التي تحكم النمو الاقتصادي

ونقدم في هدا المطلب أهم نظريات النمو الاقتصادي التي ظهرت على مدار حوالي قرنين ونصف من تاريخ علم الاقتصاد. [20]

---

[19]- بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي-دراسة نظرية- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2009/2008، ص: 06

[20]- سمير الشناوي، نظريات النمو الاقتصادي من آدم سميث إلى بول رومر الحائز على نوبل في الاقتصاد سنة 2018،ورقة بحثية نشرت في موقع المحطة، https://elmahatta.com اطلع عليه بتاريخ:2021/05/11

1-النموذج الكلاسيكي للنمو الاقتصادي.

وضع علماء الفكر الكلاسيكي نماذج للنمو الاقتصادي كل حسب اجتهاده نستعرض آراء البعض منهم في ما يلي:

أ- آدم سميث (1723-1790)

طرح آدم سميث النموذج الكلاسيكي للنمو في كتابه الشهير ثروة الأمم (1776) مُشيرًا إلى عدة عوامل تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي:

- دور الأسواق في تحديد العرض والطلب.

- إنتاجية العامل حيث يحدد دخل الفرد درجة المهارة والحرفية والحكم الصائب التي يتم بها تنفيذ العمل في أي دولة.

- دور التجارة في تعميق عملية ''تخصيص العمل''.

- تزايد العوائد مع كبر حجم المشاريع الاقتصادية، حيث يؤدي تخصيص العمل على نطاق واسع كما نراه في المصانع الحديثة إلى زيادة الإنتاج.

ب- ريكاردو و مالثوس

قام هذان العالمان الكبيرَين بتطوير نموذج سميث الكلاسيكي حيث افترضا أنّ التغيّر التكنولوجي معامل ''ثابت constant''،وأن زيادة المدخلات يمكن أن تؤدي إلى تناقص العوائد وفقًا لقانون العوائد المتناقصة،ولقد ترتّب على هذا النموذج تلك التنبؤات المتشائمة لمالثوس بأنّ عدد سكان هذا الكوكب سينمو بسرعة تفوق بكثير قدرة هذا العالم على إطعام سكانه.

والحقيقة أنّ مالثوس لم يتمكن من إدراك مدى قوة التغيرات التكنولوجية على زيادة المحاصيل والمنتجات الغذائية.

2- النموذج النيو كلاسيكي للنمو الاقتصادي.

تشير النظرية الكلاسيكية الجديدة، إلى أنّ زيادة رأس المال والعمل تؤديان في النهاية إلى تناقص العوائد، ولذلك فإنّ زيادة رأس المال ذات أثر مؤقت ومحدود على زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وهناك مرحلة لن تؤدي فيها زيادة رأس المال مهما بلغت إلا إلى الإبقاء على معدل النمو الاقتصادي ثابتًا. وعلى هذا فإنه حتى نستطيع زيادة النمو الاقتصادي وفقًا لهذا النموذج علينا أن نقوم بما يلي:

– زيادة الاستثمار كنسبة في الناتج المحلي، أخذًا في الاعتبار أن لهذه الزيادة فترة محدودة، وبعدها سيعود معدّل النمو إلى مستواه الثابت،وذلك مع تناقص العوائد الحدّيّة للاستثمار.

– التقدم التكنولوجي الذي يؤدي إلى زيادة إنتاجية رأس المال/ العمل.

ووفقًا لهذا النموذج فإنّ الدول الفقيرة التي تستثمر أكثر ستشهد معدلات نمو اقتصادي تماثل نظيراتها في الدول المتقدمة وتتفوق عليها.

والحقيقة أنّ هناك مآخذ عدة على النموذج المذكور حيث لا يشرح أسباب اختلاف مستويات الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي بين الدول، ولأسباب عجز بعض الدول عن جذب مستويات مرتفعة من الاستثمار بسبب الفساد وغياب البنية التحتية، هذا بالإضافة إلى عجز النموذج عن تفسير كيفية تحسين معدلات التقدم التكنولوجي.

3- نموذج هارود دومار Harrod Domar (الادخار والاستثمار).

يعد هذا النموذج، في الواقع، نوعًا أو شكلًا من أشكال نموذج الكلاسيكية الجديدة،والذي يركّز على اعتماد النمو على العلاقة بين الادخار والاستثمار، فإذا كان الاستثمار مثلًا هو العامل الأساسي في دفع النمو كما حدث في آسيا، فإننا يجب أن نضع في عين الاعتبار أنه في حالة حدوث مستويات مرتفعة بشكل مغالى به في أحد الاقتصاديات، سعيًا وراء استخدامها في زيادة الاستثمار، سوف يتراجع

النمو على عكس مما نظن لأنه لن يتبقى لدى الناس القدر الكافي من الدخل للإنفاق الكافي على الاستهلاك.

4- نظرية النمو الاقتصادي الداخلي .

يركز نموذج النمو الداخلي الذي طرحه "**بول رومر**" الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2018 "**وروبرت لوكاس**" على فرضية أساسية وهي أنه خلافًا للأرض ورأس المال، فإن المعرفة knowledge لا تخضع لقانون العوائد المتناقصة،وأنه لكي تنمو الاقتصاديات عليها أن تخفف تدريجيًا من اعتمادها على الموارد الماديةوالتوجّه نحو توسيع قاعدة المعارف لدى مواطنيها، وهنا يبرز مفهوم رأس المال البشري، أي دور العمال الذين يتمتعون بمستوى عالٍ من المعرفة والتعليم والتدريب في زيادة معدلات التقدم التكنولوجي.

وفِي هذا الشأن، تُولي هذه النظرية أهمية كبيرة لضرورة قيام الحكومات بدورٍ نشط في تشجيع النمو التكنولوجي،وذلك لأنه وفقًا للنظرية الكلاسيكية للسوق فإنه تحت ضغوط تنافس الأسواق لن تجد الشركات أي حافز يدفعها للاستثمار في تكنولوجيات جديدة،وعلى الحكومات أن تدعم أنشطة البحوث والتطوير التي يقوم بها القطاع الخاص،وتشجيع المؤسسات التي تساهم في نشر المعارف مثل الجامعات.

ويمكن تلخيص النموذج في النقاط التالية:

1- التركيز على زيادة إنتاجية العامل؛ حيث ترى أنها ليست كغيرها من الموارد الاقتصادية لها عوائد متناقصة، بل لها عوائد متزايدة.

2- الاستثمار في رأس المال -كما تنبأ سولو- ليس له عوائد متناقصة في كل الحال،وأن الأمر مرتبط بنوع الاستثمار مثل الاستثمار في التكنولوجيا والتعليم.

3- هناك أهمية كبيرة للإبقاء على الاقتصاد منفتحًا على قوى التغيير من خلال تخفيض البيروقراطية ورفع الدعم.

بعد عرض كل هذه النماذج التي يحاول علماء الاقتصاد عن طريقها فهم النمو الاقتصادي ووضع السياسات المناسبة لدفعه، ربما يجدر التأكيد هنا، على أنه لا يوجد نموذج شامل ولا مجموعة قواعد محددة يمكن أن يهتدي، في ضوئها، رجال السياسة إلى السياسات السليمة،ويظل الأمر يعتمد على دراسة أفضل الممارسات التي طبقتها الدول، والتحليل العميق لوضع كل دولة على حدة في ضوء هذه النماذج دون الاستناد على واحد منها بمفرده.

المطلب الرابع: علاقة التصدير بالنمو الاقتصادي.

لقد تزايد اهتمام الاقتصاديين بسياسة تشجيع الصادرات، وتركزت جهودهم في بحث وتحليل العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي، وتوضيح أسباب هذه الظاهرة، وأجريت العديد من الدراسات التجريبية لبحث أثر النمو في الصادرات على نمو اقتصاديات الدول النامية من جوانب متعددة حيث تبين الأدبيات المختلفة وخاصة التجريبية منها وجود علاقة سببية كبيرة بين الصادرات وبين معدل النمو الاقتصادي لدرجة لا يمكن الحكم عليها أو حصرها،

فقد قام (DODARO 1991) بدراسة العلاقة بين مستوى التنمية في البلد (تم التعبير عنها بأنها معدل دخل الفرد وحصته من الناتج القومي الإجمالي)وبين تركيبة الصادرات وكذلك العلاقة بين تركيبة الصادرات والنمو الاقتصادي، كما أنه انتقد البنك الدولي لأنه يعتبر أن سياسة تشجيع الصادرات هي من أفضل السياسات التي يجب أن تتبناها الدول النامية مع إدراكه للمسألة الجدلية التي أثيرت وأبرزت السؤال التالي -: هل يؤدي التوجه الخارجي إلى أداء اقتصادي أفضل ؟ أو هل يمهد الأداء الاقتصادي المتميز الطريق أمام التوجه الخارجي ؟ من أهم النتائج التي توصل إليها "دودارو" أن مستوى التنمية يعد عاملا مهما جدا لمستوى التصنيعوالصادراتوأن تركيبة الصادرات تؤثر في النمو الاقتصادي،وخلال دراسة له سنة 1993وجد عندما استخدم اختبار السببية لGRANGER على 87 دولة، بأنه لا يوجد

هناك أي دعم للفرضية الكلاسيكية المحدثة التي ترى بوجود العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي لأي من الدول في العينة ولكن وجد تلك النتيجة بارزة في 07 دول فقط كانت من الدول الفقيرة جدا ومنخفضة الدخل .

وقد شدد (KAVOUSSI 1984) على ضرورة المحافظة على تشجيع الصادرات لان ذلك سيساهم في نمو الاقتصاد عن طريق زيادة معدل تكوين رأس المال في البلد مما يعزز طاقته الإنتاجية،كذلك وجد أن هناك علاقة طردية قوية بين الصادرات والنمو الاقتصادي.

كذلك أجرى (ROBERT EMERY 1967) دراسة للعلاقة بين الصادرات والناتج الإجمالي القومي على خمسين دولة خلال الفترة الواقعة بين الأعوام 1953-1963 حيث وجد بينهما علاقة قوي هو قد وصلت درجة الارتباط بينهما إلى 82 % .

وبينت الدراسة أن كل زيادة في الصادرات بنسبة 2,5 % يترتب عليها زيادة بمعدل 1% في نصيب الفرد من الناتج القومي كما خلصت هذه الدراسة إلى أن الدولة التي تريد رفع معدلات نموها الاقتصادي، ينبغي أن تعنى باستخدام السياسة التي تحقق انتعاش لصادراها

وهناك دراسات أخرى كذلك توصلت إلى وجود علاقة سببية متبادلة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي، أي أن العلاقة بينهما متبادلة نظرا لعدة عوامل ومن هذه الآراء دراسة (MICHAELY 1977) التي اعتمدت على تجارب 41 دولة نامية خلال الفترة ما بين 1950و 1973أظهرت النتائج وجود علاقة ايجابية بين معدل نمو الدخل الفردي ومعدل نمو الصادرات الوطنية ونمو الناتج الوطني ككل، وأظهرت نتائج الدراسة أن معامل الارتباط بين هذه المتغيرات 52,3 %حسب "بيرسون" في 23 دولة التي قدر دخلها الفردي سنة 1972 أكثر من 300 دولار، في حين وجد معامل الارتباط لسبيرمان -4% في 18 دولة ضعيفة الدخل (دخلها الفردي أقل من 300 دولار)، واستنتج الباحث أن النمو الاقتصادي يتأثر بالصادرات الوطنية إذا كانت هذه الدول قد حققت الحد الأدنى من التنمية.

خلاصة الفصل

نستخلص في هذا الفصل أن موضوع التصدير والنمو الاقتصادي قد حضي باهتمام كبير من طرف المفكرين الاقتصاديين، فقد ظهرت نظريات عديدة قامت بدراستهما: كالكلاسيكية، النيوكلاسيكية، والنظريات الحديثة. وعلى الرغم من تباين أفكار روادها، إلا أنها تعتبر مكملة لبعضها البعض، لإظهار مدى مساهمة الصادرات في دفع عجلة النمو الاقتصادي،وذلك لما تحققه من مكاسب ومنافع للدول المنتهجة لها.

الفصل الثاني

واقع التصدير وإستراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2010-2020

تمهيـــد:

تولي الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، اهتماما كبيرا بالتجارة الخارجية، كما تعطي أهمية كبيرة لتنمية صادراتها من مختلف السلع والخدمات بهدف توفير العملة الصعبة من اجل تمويل البرامج التنموية الاقتصادية وتغطية ما تحتاجه من واردات من سلع وخدمات، وكدا تصريف الفائض من الإنتاج المحلي، لكن معظم الدول وخاصة الدول النامية تعتمد في صادراتها علي المواد الأولية الخاصة بقطاع المحروقات، ومنها الجزائر التي تعتمد علي مدا خيل صادرات النفط في توفير النقد الأجنبي وهو ما سيكون له تداعيات سلبية على استتراف الثروات الطبيعية الغير قابلة للتجديد، وكذا على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ولذلك توجهت العديد من الدول ومنهم الجزائر إلي تبني آليات وسياسات من اجل تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات تقوم على مجموعة من الإجراءات والوسائل التي تهدف إلى تمكين صادراتها من اختراق الأسواق الدولية من خلال رفع قدراتها التنافسية من حيث الجودة والأسعار.

سنقوم في هدا الفصل بمعالجة هذه النقاط من خلال التطرق إلى واقع التصدير وإستراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.وذلك في مبحثين:

- المبحث الأول: واقع التصدير خلال الفترة 2010- 2020.
- المبحث الثاني: إستراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

المبحث الأول:واقع التصدير في الجزائر خلال الفترة 2010-2020

لقد كان خيار الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال منهج التخطيط المركزي في نماذج التنمية المتبعة،وقد طرح ضرورة تطوير القطاع الصناعي العمومي، حيث اعتبر الصناعة هي الوسيلة الوحيدة التي تضمن الاستقلالية والتكامل للاقتصاد الوطني إلا أن توالي الاختيارات الاقتصادية المتناقضة أحيان أو الآثار السلبية للسياسات الاقتصادية غير الكفؤة المرتبطة بها قد افرز أوضاعا اقتصادية جعلت الاقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية يترجمها تدبدب النمو الاقتصادي من فترة إلي أخري وفي هدا المبحث نحاول التطرق إلي تطور التجارة الخارجية في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2020 ومنها القطاع التصديري وتوزيعه عبر ربوع الوطن.

المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة 2010-2020

إن سياسة الانفتاح علي الأسواق الدولية التي انتهجتها الجزائر في هده الفترة جعلت التجارة الخارجية تحضي باهتمام كبير باعتبارها المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي والعامل الأساسي في توازن الميزات التجاري، لذلك سنتطرق لتطور المعاملات التجارية خلال هده الفترة واهم زبائنها.

جدول (02-01): مجمل صادرات وواردات الجزائر من سنة 2010-2020 .

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	إجمالي الصادرات	تطور إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	تطور إجمالي الواردات
2010	57053	-	40472	-
2011	73489	16436+	47247	6775+
2012	71866	1623-	50376	3129+
2013	65917	5949-	54852	4476+
2014	62 886	3031-	58580	3728+
2015	37787	25099-	51501	7079-
2016	30026	7761-	47089	4412-
2017	34763	4737+	45957	1132-
2018	41797	7034+	46330	373+
2019	35824	5973-	41934	4396-
2020	23797	12027-	34392	7542-

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير البنك المركزي الجزائري

شكل (02-01):تطور هيكل الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 2010-2020.

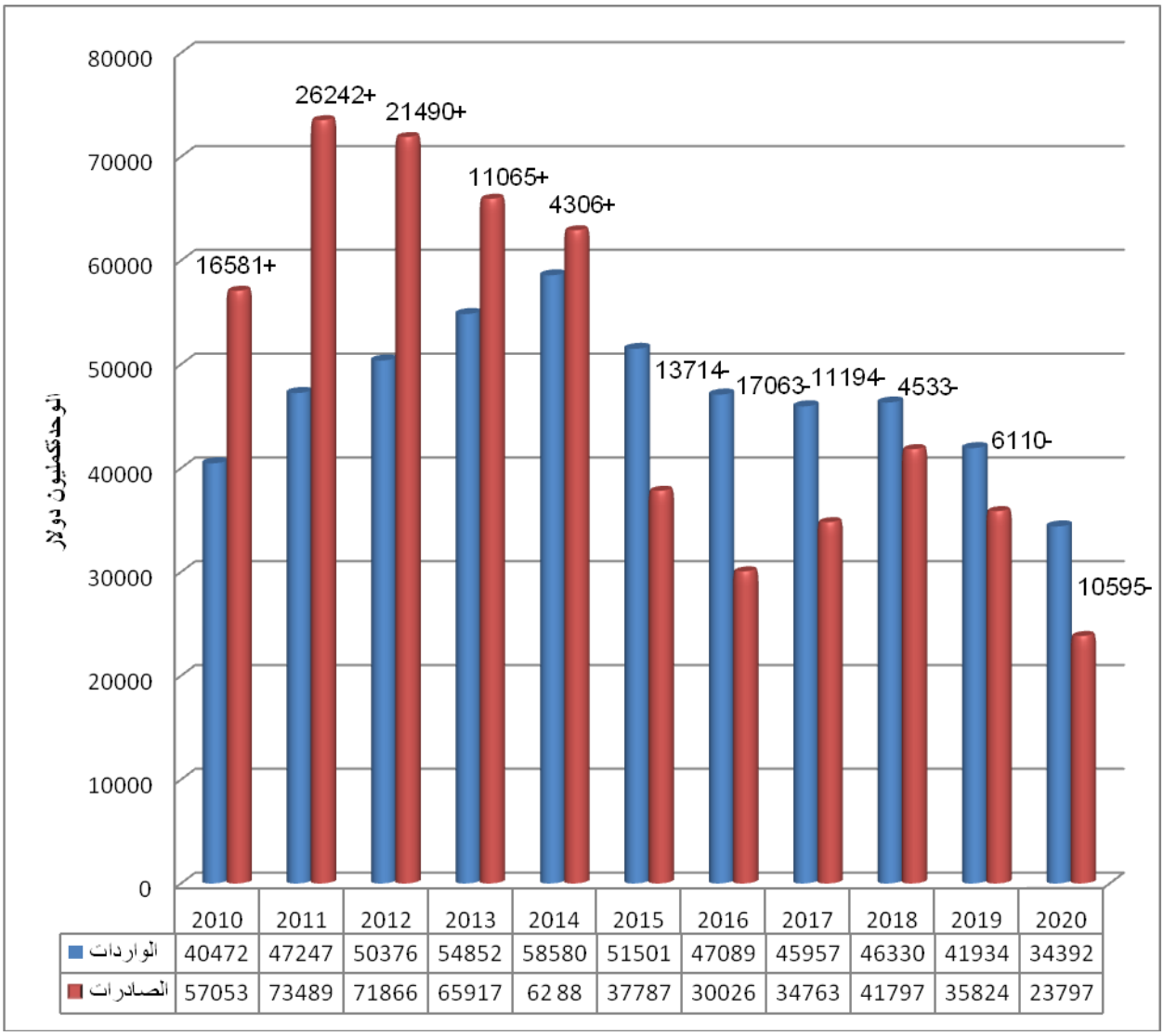

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الواردات	40472	47247	50376	54852	58580	51501	47089	45957	46330	41934	34392
الصادرات	57053	73489	71866	65917	62 88	37787	30026	34763	41797	35824	23797

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (02-01)

من خلال المعطيات المدونة في الجدول رقم (02-01) والممثلة بيانيا في الشكل رقم (02-01) نلاحظ أن هيكل الصادرات والواردات عرف منحي غير مستقر طيلة فترة الدراسة المحددة بسنة 2010 إلي غاية 2020 .

بالنسبة للصادرات عرفت نموا في بداية العشرية الفارطة لتصل اعلي قيمة سنة 2011 تقدر بـــ 73489 مليون دولار أمريكي، لتعود بعد ذلك للانخفاض التدريجي لتصل سنة 2016 أدني مستوياتها حيث سجلت حصيلة تقدر بـــ: 30026 مليون دولار أمريكي، لتنتعش سنتي 2017 و 2018 بزيادة تقدر بـــ 4737 مليون دولار و41797 مليون دولار على التوالي،وفي السنتين الأخيرتين عرفت انخفاضا قدر بـــ: 35824 مليون دولار سنة 2019 و 23797 مليون دولار سنة 2020، وهو أعلى انخفاض سجل طيلة فترة الدراسة وأدنى حصيلة سنوية للصادرات الجزائرية.

بالنسبة للواردات، عرفت زيادة متواصلة من سنة 2010 بحصيلة تقدر بـــ:40472 مليون دولار أمريكي إلي سنة 2014 بحصيلة تقدر بـــ: 58580 مليون دولار أمريكي.

لتعرف بعد دلك انخفاضا متواصلا ابتداء من سنة 2015 مسجلة أدني حصيلة سنة 2020 بـــ: 34392 مليون دولار أمريكي.

المطلب الثاني: تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2020

وسنحاول دراسة وتحليل وضعية الصادرات والتوزيع الجغرافي لأهم الصادرات خلال فترة الدراسة .

أولا: دراسة وضعية الصادرات النفطية وغير النفطية .

تتشكل الصادرات الجزائرية من صادرات نفطية وصادرات من سلع وخدمات (صادرات غير نفطية) والجدول التالي يبين بنية الصادرات خلال فترة الدراسة.

جدول (02-02): بنية الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2020

البنية / الفترة	الصادرات النفطية		الصادرات خارج المحروقات		الصادرات الإجمالية	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
2010	55527	97,33	1526	2,67	57053	100
2011	71427	97,19	2062	2,81	73489	100
2012	69804	97,13	2062	2,87	*71866*	100
2013	63752	96,72	2165	3,28	65917	100
2014	60304	95,89	2582	4,11	62886	100
2015	35724	94,54	2063	5,46	37787	100
2016	28221	93,99	1805	6,01	30026	100
2017	32864	94,54	1899	5,46	34763	100
2018	38872	93,00	2925	7,00	41797	100
2019	33243	92,80	2580	7,20	35823	100
2020	21541	90,52	2256	9,48	23797	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات التابع للجمارك الجزائرية.

من خلال المعطيات في الجدول أعلاه نلاحظ أن الصادرات الجزائرية تعتمد بنسبة كبيرة على المحروقات طوال فترة الدراسة، بأكثر من 90% من إجمالي الصادرات، حيث تراوحت نسبتها في الفترة بين 2010 و2020 بين 90,52 % و 97,33% ، ولقد تم تسجيل ادني حصيلة للصادرات النفطية سنة 2020 بقيمة تقدر بـــ: 21541 مليون دولار، بينما سجلت أعلى حصيلة سنة 2011 بقيمة تقدر بـــ: 71427 مليون دولار،وهدا يعود إلى الارتفاع المحسوس لأسعار النفط في الأسواق العالمية التي فاقت 100دولار للبرميل خلال الفترة 2011 والتي امتدت إلي غاية منتصف سنة 2014 بسبب نمو الطلب العالمي بقوة (خاصة الأسيوي) علي النفط في تلك الفترة، و الإنقطاعات في العرض النفطي خاصة من ليبيا، سوريا، نيجيريا وإيران (بسبب تشديد العقوبات الدولية عليها)، كما ساهم انخفاض الصادرات الروسية من النفط الخام في انخفاض العرض في تلك الفترة[1].

بداية من النصف الثاني من سنة 2014 عرف سعر النفط هبوطا حادا بسبب صعود الإنتاج الأميركي للنفط (زيادة في إنتاج النفط المحصور)، ففي ديسمبر 2013 سجل سعر البرميل 110 دولارات، ليهبط في ديسمبر 2014 إلى 57 دولاراً، وصولاً إلى 37 دولاراً في 2015، و27 دولاراً في 2016 مسجلا انخفاضا في قيمة الصادرات لتصل 28221 مليون دولار في هده السنة.

ومع إطلاق تحالف بين منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ومنتجين آخرين من خارجها، أبرزهم روسيا في تجمع عرف باسم (أوبك+) في نوفمبر 2016، بدأ سعر النفط بالتحسن مع المباشرة في خفض الإنتاج، بالرغم من التخبط مع حصول حرب نفطية بين السعودية وروسيا، ليرتفع سعر البرميل في أبرز محطاته إلى 45 دولاراً في جوان 2017، وفي أكتوبر 2018 سجل 86 دولاراً، لترتفع قيمة الصادرات إلي 38872 مليون دولار في تلك السنة.

[1]– علي ميرازا، آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة، ملف ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، الدوحة،07 نوفمبر 2015.

ومع بدء انتشار كورونا وبدء الإغلاقات الاقتصادية العالمية تراجع سعر النفط وتزايدت المخزونات النفطية إلى حد التخمة، فسجل البرميل أدنى مستوياته في أفريل 2020 عند 09 دولارات[2]، وهو ما يفسر انخفاض قيمة الصادرات النفطية لأدني مستوياتها بقيمة 21541 مليون دولار (90,52% من إجمالي الصادرات) .

في حين أن نسبة الصادرات خارج المحروقات تراوحت بين 02,67%,و 09,48% من إجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة، حيث تم تسجيل أدني حصيلة سنة 2010 بـــقيمة تقدر بـــ: 1526 مليون دولار (02,67%)، وأعلى حصيلة سنة 2020 بقيمة تقدر بـــ: 2256 مليون دولار (09,48%).

ومن جهة أخرى الزيادة في حجم الصادرات غير النفطية نتيجة انتهاج الدولة الجزائرية لسياسة تشجيع الصادرات خارج المحروقات، والرسم البياني التالي يبين تطور حصيلة الصادرات النفطية وغير النفطية خلال فترة الدراسة.

شكل (02-02) تطور الصادرات النفطية والغير نفطية في الفترة 2010-2020

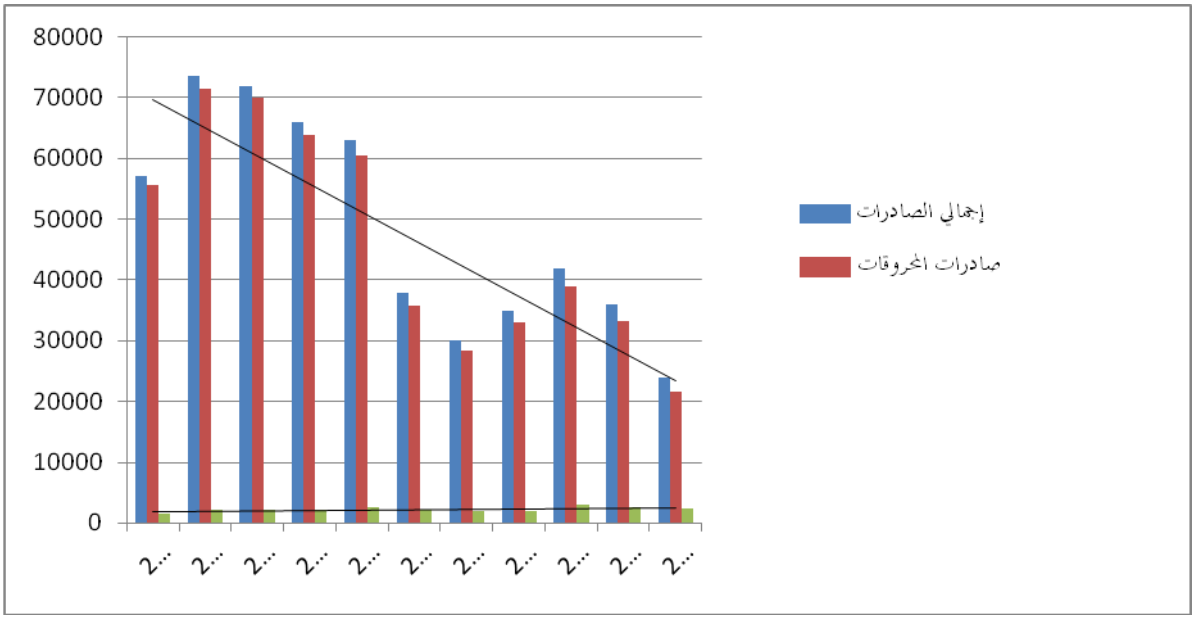

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (02)

[2]-://www. alaraby. co. uk/economy/تعرّف إلى رحلة الأزمات في سعر النفط منذ العام 2008 حتى اليوم/date de consultation :le 25/04/2021, heure :10h30

نلاحظ من الشكل البياني أن الصادرات من المحروقات تساهم بنسبة كبيرة في إجمالي الصادرات الجزائرية حيث تم تسجيل أعلى نسبة سنة 2010 تقدر بـــ (97,33%)، وأدني نسبة سجلت سنة 2020 قدرت بـــ: (90,52%)، ومساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات ضئيل جدا حيث لا يتعدي (09,48 %)، وذلك سنة 2020 بعد أن سجلت ادني نسبة سنة 2010 بـــ: (02,67 %).

نلاحظ أن منحنى الاتجاه الخطي للصادرات خارج المحروقات يأخذ منحي تصاعديا مما يدل على أن نسبة الصادرات خارج المحروقات في ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة.

في المقابل نلاحظ أن منحنى الاتجاه الخطي للصادرات الكلية يأخذ منحي تنازليا مما يدل علي أن نسبة الصادرات النفطية في انخفاض مستمر خلال فترة الدراسة.

ثانيا: هيكل الصادرات الغير نفطية في الفترة 2010-2020.

يقصد بالهيكلة السلعية للصادرات ماهيتها من حيث طبيعة السلع التي تكون موضوع التصدير ونسبة كل سلعة إلى باقي مجموعات السلع الأخرى، يعني مدى مساهمة المجموعات السلعية في إجمالي الصادرات.

درجة التركيز السلعي للصادرات: وهو مدى غلبة الوزن النسبي لسلعة أو مجموعة من السلع التصديرية للدولة على جملة صادراتها، فعندما ترتفع نسبة سلعة أو عدد قليل من السلع التصديرية إلى جملة صادرات الدولة ارتفاع يتعدى النسبة التي يمكن اعتبارها مألوفة، تزداد احتمالات الحرج فيوضع الدولة،وتزداد احتمالات ضعف قدرتها التنافسية،وتبعيتها للخارج ترتفع،ويكون الأمر أخطر لما يتعلق التركيز السلعي بالسلع الأولية.

جدول رقم (02-03): التوزيع السلعي للصادرات خلال الفترة 2010-2020

الوحدة: مليون دولار

الصادرات / السنوات		2010	2011	2012	2013	2014	2015
المواد الغذائية	القيمة	315	355	315	402	323	234
	النسبة	20. 64	17,22	15,28	18,57	12,51	11,34
المواد الأولية	القيمة	94	161	168	109	109	106
	النسبة	06. 16	7,81	8,15	5,03	4,22	5,14
المواد النصف مصنعة	القيمة	1056	1496	1527	1610	2121	1693
	النسبة	20 .69	72,55	74,05	74,36	12,51	82,06
التجهيزات الفلاحية	القيمة	01	00	01	00	02	01
	النسبة	0,07	0,00	0,05	0,00	0,08	0,05
التجهيزات الصناعية	القيمة	30	35	32	27	16	18
	النسبة	01,96	1,70	1,55	1,25	0,62	0,87
السلع الاستهلاكية	القيمة	30	15	19	17	11	11
	النسبة	01,96	0,73	0,92	0,79	0,43	0,53
مجموع الصادرات	القيمة	1526	2062	2062	2165	2582	2063
	النسبة	67 .2	81 .02	87 .02	28 .03	11 .04	46 .05
الطاقة والمحروقات	القيمة	55527	71427	69804	63752	60304	35724
	النسبة	33 .97	19 .97	13 .97	72 .96	89 .95	54 .94
مجموع	القيمة	57053	73489	71866	65917	62886	37787

السنوات / الصادرات		2016	2017	2018	2019	2020	المجموع
المواد الغذائية	القيمة	327	348	374	408	443	3844
	النسبة	11 .18	18,33	12,79	15,81	19,64	16,07
المواد الأولية	القيمة	84	73	93	96	72	1165
	النسبة	4,65	03,84	3,18	3,72	3,19	04,87
المواد النصف مصنعة	القيمة	1321	1384	2335	1957	1611	18111
	النسبة	73,19	72,88	79,83	75,85	71,41	75,70
التجهيزات الفلاحية	القيمة	00	0,26	0,25	00	0,32	05,57
	النسبة	0,00	0,01	0,01	0,00	10,0	0,02
التجهيزات الصناعية	القيمة	54	74	90	83	91	550
	النسبة	2,99	03,90	3,08	3,22	4,03	02,30
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	القيمة	19	20	33	36	39	250
	النسبة	1,05	1,05	1,13	1,40	1,73	01,04
مجموع الصادرات خارج المحروقات	القيمة	1805	1899	2925	2580	2256	23926
	النسبة	01 .06	46 .05	00 .07	20 .07	48 .09	
الطاقة والمحروقات	القيمة	28221	32864	38872	33243	21541	
	النسبة	99 .93	54 .94	00 .93	80 .92	52 .90	
مجموع الصادرات	القيمة	30026	34763	31797	35823	23797	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات cnis

شكل رقم (02-03): تطور هيكل الصادرات غير النفطية خلال الفترة 2010-2020

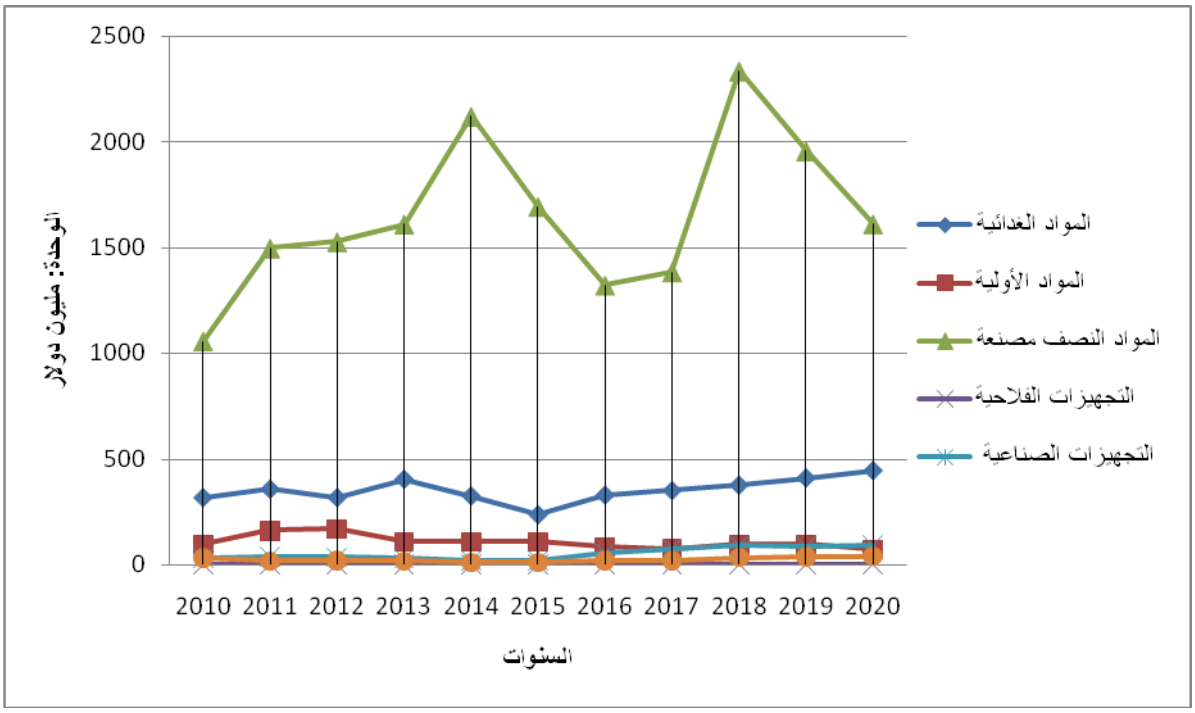

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال الجدول رقم (03) يتبين أن الصادرات غير النفطية تتكون من ستة (06) أصناف تختلف نسبها من صنف لآخر، حيث نلاحظ من خلال التمثيل البياني الموضح في الشكل (04) ا ن المواد النصف مصنعة رغم أنها تختلف من سنة إلى أخرى إلا أنها تمثل دائما اكبر قيمة من الصادرات خارج المحروقات حيث تتراوح بين 1056 مليون دولار كحد ادني بنسبة 20,69% سجل سنة 2010 إلى 2335 مليون دولار كحد أقصى بنسبة 83, 79% سجل سنة 2018، ثم تليها الصادرات من المواد الغذائية التي تتراوح بين 235 مليون دولار كحد أدنى بنسبة 34% .11 سجل سنة 2015 إلى 443 مليون دولار كحد أقصى بنسبة 19,64 %سجل سنة 2020، ثم تليها المواد الأولية المحصورة قيمتها بين 72 مليون دولار كحد أدنى بنسبة 03,19 %سجلت سنة 2020، و168 مليون دولار كحد أقصى بنسبة 08,15 %سجلت سنة 2012.

بالنسبة للتجهيزات الصناعية سجلت قيم ضئيلة تراوحت بين 16 مليون دولار كحد أدنى بنسبة 0.62 %سجلت سنة 2014، و91 مليون دولار كحد أقصى بنسبة 04,03 %سجل سنة 2020 .

أما السلع الاستهلاكية غير الغذائية والتي لم تتجاوز أكبر قيمة لها 39 مليون دولار بنسبة 01,73 % سجلت سنة 2020، فقد سجلت ادني قيمة لها سنة 2014 بما يعادل 11 مليون دولار وبنسبة تقدر بـــ: 0,43 %.

بالنسبة للتجهيزات الفلاحية والتي تدخل ضمن هيكل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات إلا أنها تساهم بقيم ضئيلة جدا ومعدومة أحيانا محصورة بين 00 مليون دولار أي بنسبة 0,00 %، و02 مليون دولار أي بنسبة 0,08 %.

الشكل رقم (02 – 04): التمثيل النسبي لهيكل مجمل الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2010-2020

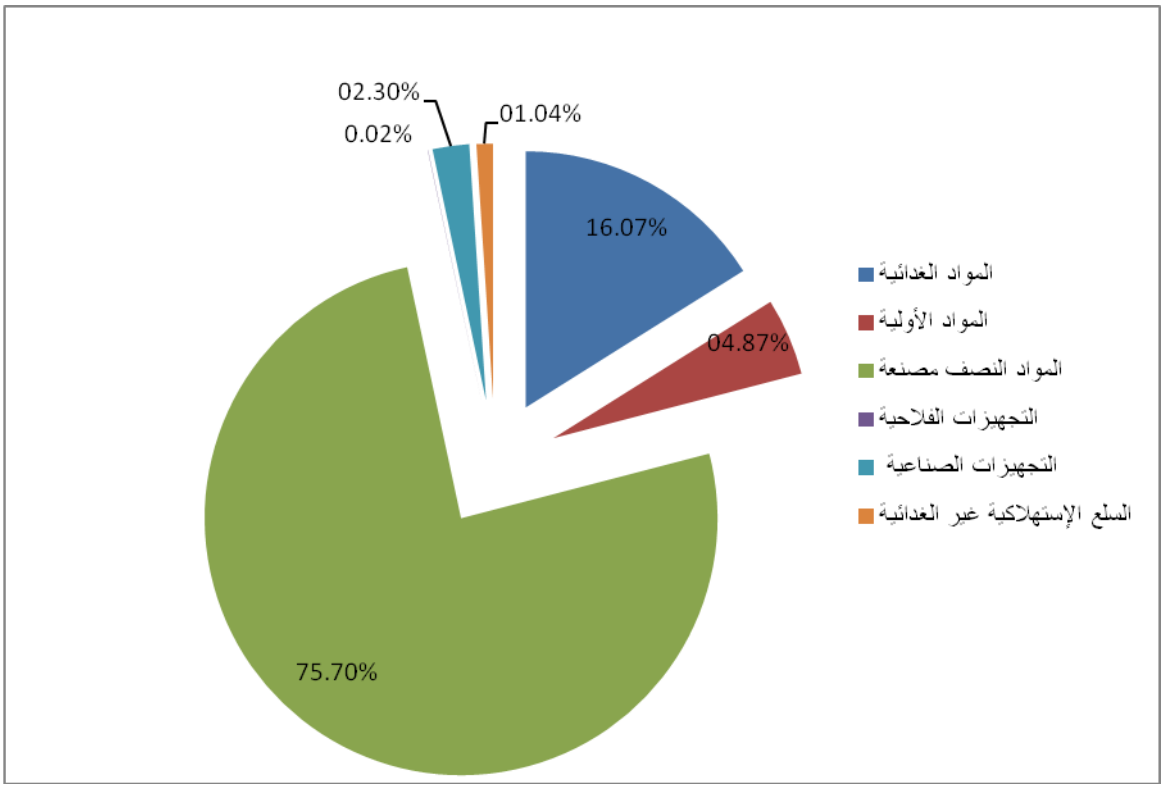

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02-03)

من خلال الشكل رقم (02-04) والدي يمثل التمثيل النسبي لهيكل مجمل الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2010-2020 يوضح أنها تتشكل من حوالي 75,70 %من المواد النصف مصنعة، والتي تتشكل أساسا من الزيوت ومشتقاتها و16,07 %من المواد الغذائية، ثم المواد الأولية بنسبة 04,87 %،

التجهيزات الصناعية بنسبة 02,30 %، السلع الاستهلاكية غير الغذائية بنسبة 01,04 %، وبنسبة ضئيلة جدا تقدر بـــ: 0,02 % التجهيزات الفلاحية.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2020

يعبر التوزيع الجغرافي للصادرات عن مجموعة من العوامل أهمها طبيعة الصادرات في حد ذاتها والعلاقات التجارية وقدرتها التنافسية في أحيان كثيرة، لذا سنتناول التوزيع الإقليمي للصادرات خارج المحروقات حسب التجمعات الإقليمية وتطورها خلال الفترة (2010-2020) وأهم الدول المستقبلة للصادرات الجزائرية.

جدول رقم (02-04): التوزيع الإقليمي للصادرات الجزائرية في الفترة 2010-2020

	الإتحاد الأوربي	منظمة التعاون الأوربي	باقي دول أوروبا	أمريكا	آسيا و أوقيانوسيا	البلدان العربية (خارج المغرب العربي	بلدان المغرب العربي	باقي دول إفريقيا
2010	28009	20278	10	2620	4082	694	1281	79
2011	37307	24059	102	4270	5209	810	1586	146
2012	39797	20029	36	4228	4683	958	2073	62
2013	42773	12202	51	2965	4241	869	2749	67
2014	40378	10344	98	3183	5060	648	3065	110
2015	25801	5428	37	1575	2619	628	1607	92
2016	17221	6945	80	1943	2197	416	1173	51
2017	20291	6496	63	2473	3321	749	1268	102
2018	23993,58	2558,02		7042,30	6021,57		2181,85	

2019	20496,83	2317,61	3884,09	9217,32	2169,65
2020	13394,66	113,04	1537,39	6822,94	1928,57
المجموع	281453,07	90958,67	3100,78	52207,87	20431,07

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على تقارير cnis

الشكل رقم (02-05): تمثيل بياني للتوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2020

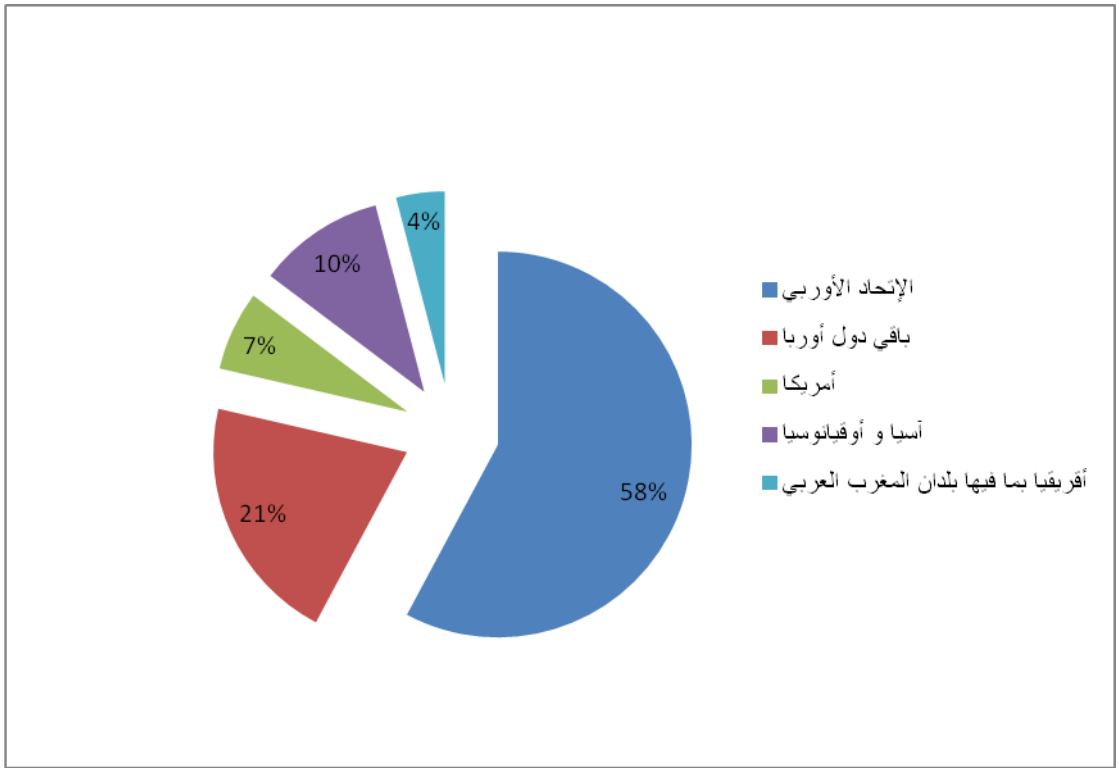

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04).

من خلال المعطيات التي يوفرها الجدول رقم (02-04) والممثلة بيانيا في الشكل رقم (02-06) نلاحظ أن البلدان الأوربية تمثل أهم وجهة للصادرات الجزائرية بنسبة 69%، منها حوالي 48% نحو بلدان الإتحاد الأوربي،والباقي 21% نحو باقي البلدان الأوربية.قارة آسيا (بما فيها الدول العربية) و أوقيانوسيا تستحوذ على 10%، ثم قارة أمريكا (الشمالية والجنوبية) 07%، ثم أخيرا قارة أفريقيا بما فيها دول المغرب العربي تستحوذ علي 04% من الصادرات الجزائرية.

– أهم الدول المستقبلة للصادرات الجزائرية سنة 2020

تستعرض في الجدول الموالي أهم الدول المستوردين للسلع الجزائرية وذلك خلال سنة 2020.

جدول رقم (02-05): الزبائن الرئيسيين للجزائر سنة 2020

أهم الدول المصدر إليها	القيمة	النسبة
إيطاليا	3444,18	14,47
فرنسا	3257,06	13,69
إسبانيا	2341,37	09,84
تركيا	2121,44	08,91
الصين	1164,82	04,89
تونس	1032,74	04,34
هولندا	1025,93	04,31
اليونان	821,34	03,45
ماليزيا	778,66	27 .03
البرازيل	726,98	05 .03

بلجيكا	682,46	02,84
الهند	656,42	02,76
المملكة المتحدة	636,78	02,68
مالطا	627,05	02,63
كوريا الجنوبية	573,35	02,41
المجموع الجزئي	19888,57	83,58
بقية العالم (115 دولة)	3908,03	14,42
المجموع الكلي	23796,60	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير cnis

من خلال المعطيات التي يوفرها الجدول رقم (05) نلاحظ أن إيطاليا تمثل أهم زبون للجزائر لعام 2020 حيث تستورد ما قيمته 3444,18 مليون دولار بنسبة تقدر بـــ: 14,47 %من مجموع الصادرات، تليها فرنسا بقيمة 3257,04 مليون دولار بنسبة 13,69 %، تليها إسبانيا بـــ: 2341,37 مليون دولار بنسبة 09,84%، ثم تركيا بقيمة 2121,44 مليون دولار بنسبة تقدر بـــ:08,91 % بعد ذلك تليها الصين بقيمة 1164,82مليون دولار بنسبة 04,89 %، حيث استقبلت هذه الدول الخمس أكثر من نصف صادرات الجزائر سنة 2020،وكانت دول حوض البحر الأبيض المتوسط والممثلة في إيطاليا، فرنسا، إسبانيا وتركيا تستقبل حوالي47% من صادرات الجزائر،وهدا بحكم الموقع الجغرافي وكذا الروابط التاريخية والاتفاقيات التي قد ساعدت بشكل مباشر على تطوير العلاقات التجارية.

– أهم الدول المستقبلة للصادرات الجزائرية خارج المحروقات سنة 2020 في إطار الاتفاقيات التفضيلية.

لقد قامت الجزائر مند التسعينات بإبرام اتفاقيات تفضيلية ثنائية وفي إطار تكتلات اقتصادية بهدف تحقيق تكامل أعمق مع هذه الدول من خلال رفع القيود على المبادلات التجارية بين أطراف الاتفاق.

ومن أهم الاتفاقيات التفضيلية التي أبرمتها الجزائر هي[3]:

1- اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي:

ندرج هذه الاتفاقية في إطار مشوار برشلونة الذي دعت إليه المجموعة الأوروبية بغرض تطوير علاقات التعاون مع بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط و بغرض إنشاء "منطقة ازدهار مشتركة" على المدى الطويل.

تلك الاتفاقية التي تم الإمضاء عليها في فالنسيا (اسبانيا) بتاريخ أفريل 2002 ودخلت حيز التنفيذ في 01 /2005/09، لا تنحصر على إنشاء منطقة التبادل الحر فحسب بل تشمل كذلك جوانب اقتصادية (فرع تجاري،تعاون اقتصاديو مالي،تدفقات استثمارية)و جوانب سياسية و اجتماعية و ثقافية ضرورية لتنمية مستدامة.

تتمثل أهمية هذه الاتفاقية بالنسبة للجزائر في التعاملات التجارية الخارجية التي تبلغ نسبة 60 % مع المجموعة الأوروبية.

2- المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر:

تم تبني هذا المشروع في 02/19/ 1997 بقرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية والذي يحمل رقم 1317 د. ع 59، و كل دولة عربية ترغب في الدخول إلى هذه المنطقة،وجب عليها المصادقة على اتفاقية تيسير و تنمية المبادلات التجارية بين البلدان العربية،و الالتزام رسميا بتطبيق برنامجها

[3] - https://www.commerce.gov.dz/ar/a-presentation-de-l-accord-d-association consulté le 30/06/2021 a 13h30

التنفيذي الذي يهدف إلى وضع منطقة للتبادل الحر في مدة 10 سنوات ابتداءا من جانفي 1998مع التخفيض للحقوق الجمركية بـــ: 10% كل سنة.

كما تم تبني:

- مبدأ المعاملة الوطنية العربية.
- مبدأ الشفافية.
- مبدأ تبادل المعلومات.
- مبدأ توحيد التعريفات.
- المعايير المتعلقة بأسس معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، كنتيجة لتطبيق البرنامج التنفيذي.

3- الاتفاقية التجارية بين الجزائر و تونس:

تم التوقيع عليها في 04 /2008/12 في تونس،والتي دخلت حيز التنفيذ في 2014/03/01، وقد تم تحديد –بموجب هذا الاتفاق– قوائم منتجات (من الجانبين) معفاة من حقوق الجمركة إضافة إلى قائمة تضم منتوجات صناعية جزائرية تدخل تونس بخفض بـــ 40 % من رسوم الجمركة وكذا إعفاء كل المنتوجات الصناعية الجزائرية من الرسوم الجمركية أو الرسوم المماثلة في دخولها إلى تونس.وبالنسبة إلى المنتجات الزراعية المصنعة فقد تم إعداد قوائم محدودة تضم 10 إلى 15 منتج معفى من الرسوم الجمركية على أن يتم تنظيم لقاءات كل(3 إلى 5 سنوات) لمراجعة هذه القوائم.

4- الاتفاقية التجارية الثنائية الحرة بين الجزائر والأردن:

تم التوقيع عليها بتاريخ 1997/05/19 والتي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 1999/01/31والتي تنص على إعفاء المنتجات ذات المنشأ الأردني والجزائري من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل.

جدول رقم (02-06): مجمل الصادرات خارج المحروقات نحو مناطق اتفاقيات التفضيلية سنة 2020

		القيمة	النسبة (%)
الإتحاد الأوربي		925,66	67,22
منها	إسبانيـــــــــا	210,48	22,74
	إيطاليـــــــــا	53,96	05,63
	فرنســـــــــا	305,79	33,03
المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر		309,56	22,46
منها	العربية السعودية	02,30	0,74
	مصـــــــــر	11,10	03,59
	تونس	83,03	26,83
الأردن		61,91	04,50
تونس		80,03	05,81
مجموع الاتفاقيات التفضيلية		1377,16	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير cnis

تحتل الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوربي المرتبة الأولي من إجمالي الصادرات المحققة في إطار الاتفاقيات التفضيلية خلال سنة 2020 وذلك بمبلغ قدره 925,66 مليون دولار أمريكي .

في إطار اتفاقية المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، فقد تم تصدير ما قيمته 309,56 مليون دولار أمريكي.

في إطار الاتفاقية التجارية بين الجزائر وتونس، تم تسجيل سنة 2020 حوالي 80,03 مليون دولار أمريكي قيمة الصادرات الجزائرية .

في إطار الاتفاقية التجارية الثنائية الحرة بين الجزائر والأردن فقد تم تسجيل ما قيمته 61,91 مليون دولار أمريكي صادرات الجزائر خارج المحروقات نحو الأردن .

المبحث الثاني: إستراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

شهد الاقتصاد الجزائري تحولات عميقة بانتقاله من النهج الاشتراكي إلى اعتماد الاقتصاد الرأسمالي بداية سنوات 1990، وقد سعت الجزائر إلى بعث إستراتيجية وطنية شاملة لتنمية صادراتها وتنويعها والرفع من مستوى تنافسية منتجاتها المحلية على المستوى الدولي عبر توجيه الاهتمام إلى القطاعات الإنتاجية الأخرى، في محاولة منها لتخليص اقتصادها من الاعتماد بصفة شبه كلية على النفط، وقد بادرت باتخاذ جملة من الإجراءات واستحداث عدد من الهيئات في سبيل ترقية صادراتها خارج المحروقات.

حاولت العديد من الدول وخاصة منها الجزائر تطوير عملية التصدير بغية تنمية الاقتصاد الوطني وعملت بذلك على تدعيم نشاط المؤسسات المصدرة عن طريق اتخاذ إجراءات متعددة لبلوغ هذا الهدف ولنا في ذلك تجارب بعض الدول النامية.

المطلب الأول: السياسات والإجراءات المنتهجة

لقد تزامن إصلاح قطاع التجارة الخارجية بالجزائر مع نهاية الأزمة النفطية عام 2006 وزيادة عبء المديونية الخارجية وكذا ضغط المنظمات الدولية مما دفع بالجزائر إلي الحد من الإجراءات المتخذة في ظل الاحتكار متجهة، وإلى تبني جملة من الإصلاحات من أهمها:

1- تخفيض قيمة العملة الوطنية: نتيجة لانخفاض السيولة النقدية بفعل انخفاض أسعار المحروقات سنة 1986 وتدهور قيمة الدولار الأمريكي باعتباره الأداة الأساسية للمعاملات مع الخارج فالدينار الجزائري بدا يعرف انخفاضات متتالية،وبدأت تتخذ إجراءات أخرى تصب في الاتجاه العام الذي شرع فيه والتوجه نحو اقتصاد السوق وهكذا وبموجب نظام البنوك والقرض لسنة 1986 فانه أصبح للبنوك التجارية والبنك المركزي دورا أكثر أهمية وأصبحت البنوك تكتسب بعض الصلاحيات في مجال الصرف كما أصبحت تشارك في إعداد التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية التي أسندت إلى البنك المركزي/ وأمام الصعوبات التي أصبحت تواجه الجزائر في مجال المالية الخارجية،وأمام ضغوطات المنظمات الدولية فان السلطات الجزائرية قبلت تخفيض الدينار حيث عرفت العملة الوطنية تخفيضا صريحا أمام الدولار

الأمريكي قدر بـــ 22% سنة 1991 ثم 40.17% سنة 1994 حيث انتقل سعر صرف الدولار الأمريكي من 4. 963 إلى 17. 776 دينار جزائري ويهدف هذا التخفيض إلى:

- تشجيع الصادرات الجزائرية وإعطائها تنافسية أكبر في السوق العالمية مع تقليص حجم الواردات.

- الزيادة في النمو الاقتصادي الوطني، من خلال المحافظة على القدرة التنافسية للمنتجين المحليين مع توسيع أسواق الصادرات وتشجيع الاستثمار في المجال الخارجي.

- زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع والخدمات القابلة للتصدير بافتراض وجود مرونة الطلب السعرية.

- استعادة التوازن الخارجي .

2- **تحرير التجارة الخارجية:** لقد اقر قانون المالية التكميلي لسنة 1990 لأول مرة منذ تكريس الاحتكار على التجارة الخارجية مبدأ بتحريرها، إذ أصبح استيراد البضائع النهائية لإعادة بيعها مع إعفائها من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية والصرف أمر مسموح به للمتعاملين التجاريين الذين يمارسون أنشطة بيع بالجملة أو وكلاء معتمدين مقيمين بالجزائر.وهذا بفضل قانون النقد والقرض الذي صدر في أفريل 1990، ومنذ أفريل 1991 أصبح لأي كان مدرج في السجل التجاري الجزائري الحق في استيراد السلع لإعادة بيعها ولمستورد البضائع الحق في الحصول على النقد الأجنبي بالكامل بالسعر الاسمي وفقا لما جاء به بنك الجزائر في سبتمبر 1990، حيث هذه القوانين تهدف في مجملها إلي تمكين المتعاملين الاقتصاديين من إنجاز عمليات التجارة الخارجية المتعلقة بالسلع والخدمات وذلك عن طريق بنك وسيط معتمد.

ولأجل تسريع عملية تحرير التجارة الخارجية، تم إصدار المرسوم التنفيذي 37/91 والمتعلق بشروط التدخل في ميدان التجارة الخارجية والذي جاء بمبدأ تحرير التجارة الخارجية بصفة فعلية ليلغي ممارسة احتكار التجارة الخارجية كما يلغي شهادات الاستيراد والتصدير وأصبح بإمكان كل مؤسسة عمومية أو خاصة أو شخص طبيعي أو معنوي مارس وظيفة التجارة بالجملة يعمل لحسابه أو لحساب غيره على أن يقوم بعمليات التجارة الخارجية تحت شرط وحيد وأساسي هو تسجيل المتعامل في السجل التجاري بصفة

بائع بالجملة، وذلك مهما كانت نوعية البضاعة المستوردة، إلا في ما يخص المواد ذات الاستهلاك الواسع التي تخضع لدفتر الشروط من وزارة التجارة قبل الاستنًاد وذلك للسهر على انتظام المخزونات ومراقبة توزيع وتطور أسعار هذه المواد والمنتجات.

وقد حددت المادة 03/91 التي صدرت من قبل بنك الجزائر الجانب المالي الذي تخضع له عمليات التجارة الخارجية، حيث تعالج شروط وقواعد تمويل عمليات الاستيراد التي يقوم بها تجار الجملة، حيث وضعت ثلاثة شروط لدلك:

- إجبارية توطنٌ الواردات.

-إجبارية الحصول وتعبئة التحويلات الخارجية المناسبة لطبيعة وحجم السلع المستوردة وذلك بالاتفاق مع بنك التوطين.

- إلغاء ميزانية العملة الصعبة للمؤسسات العمومية.

أما التعليمة رقم 625 والمؤرخة في 1992/08/18 التي جاءت بها الحكومة والمتعلقة بالتجارة الخارجية.

لجأت الحكومة لهذه التعليمة نتيجة نقص في موارد التسديد الأجنبية وأصبحت الموارد الأجنبية تقدم للمتعاملين حسب الأولويات المحددة في السياسة الاقتصادية وليس حسب القدرة المالية بالعملة المحلية للمتعاملين الاقتصاديين أو تقديمهم ضمانات مادية،وأصبحت عمليات الاستيراد مسيرة من طرف الحكومة من خلال اللجنة ىالمؤقتة لتسيير التجارة الخارجية التي تضم بالإضافة إلى العديد من الوزراء محافظ بنك الجزائر ومن بين ما جاء في هذه التعليمة للسلع الخاصة لنظام الحصص أنها حددت في هذا الإطار 3 مجموعات من المنتجات وتستفيد كل منها على:

* **المجموعة الأولى:** تستفيد السلع من امتيازات في ما يخص الاستفادة من العملة الصعبة وتخص السلع المستوردة المرتبطة بتطوير الإنتاج وزيادة موارد صادرات المحروقات وكذلك قطاع الزراعة والمواد الغذائية ومواد البناء.

* **المجموعة الثانية:** فتضم السلع التي لا تحظى بالأولوية في منظور البرنامج الاقتصادي للحكومة ويصبح استيراد هذه السلع محظورا بسبب عدم تمكن المتعامل الاقتصادي من استيراد هذه السلع باستعمال الوسائل تمويل الدولة أو حسابه الخاص بالعملة الأجنبية.

***المجموعة الثالثة:** فتضم السلع التي يرخص لها باستيرادها بشرط تسويتها عن طريق استعمال الحساب الخاص بالعملة الأجنبية للمستورد.

ووفقا لهذه التعليمة تم إنشاء لجنة AD-HOC المكلفة بتخصيص الغلاف المالي من العملات الصعبة للمستوردين العموميين والخواص والتي من مهامها الأساسية[4]:

السهر على توفير أفضل تمويل موجه للعمليات الاستيرادية ضمن أفاق الحد من المديونية القصيرة المدى وتفادي مشاكل الخزينة.

تركيز المصاريف اتجاه الموارد اتجاه الضرورية.

وتولت هذه اللجنة تسيير الواردات إلى غاية أفريل 1994 تاريخ إلغائها ليتمك ذلك إلغاء كل من التعليمة رقم 625 المؤرخة في 1992/08/18 ودفتر الشروط الذي كان يخص السلع المعاد بيعها للدولة إلى جانب ذلك تم إلغاء القاعدة التي تقضي بتمويل بعض الواردات الاستهلاكية بشكل مطلق بالنقد الأجنبي الخاص للمستورد الصادر من بنك الجزائر بتاريخ 1994/04/11والمتعلق بشروط القيام بعمليات استيراد السلع إلى الجزائر وتمويلها.

[4]- بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعةالجزائر3، السنة الجامعية 2011-2012نص:110

في ما يخص الصادرات تم فتح مجال واسع لزيادة الصادرات وتنويعها، إذ نجد القرار الوزاري المشترك الصادر بتاريخ 09 أفريل 1994 والذي حدد قائمة السلع الممنوعة من التصدير وتشمل: أشجار النخيل، الأغنام والأبقار الولود إلى جانب الأشياء التي تمثل المنفعة الوطنية من الناحية التاريخية أو الفنية أو الأثرية، يذهب إلي ابعد حدود في تحرير باقي السلع للتصدير حين اظهر إمكانية تصدير البضائع المشار إليها في الحالات الاستثنائية شرط الحصول على ترخيص بذلك على أن يتم الأخذ بعين الاعتبار جودة ومطابقة السلع المعدة للتصدير.

كما قامت الدولة الجزائرية بإعطاء العديد من الامتيازات والتحفيزات للمصدرين منها: التجارية، المالية، الجبائية، الجمركية، والتي سيتم ذكرها فيما يلي:

1-التسهيلات في مجال التجارة الخارجية: ورد في المادة 19 من دستور 1989 وفي الجانب التنظيمي ما يبرز تحرير التجارة الخارجية الجزائرية من خلال

- إنهاء سيطرة الدولة على التجارة الخارجية والحرية التامة لممارستها ما عدا الميادين الإستراتيجية.
- الحرية التامة لقوانين السوق.

ويعتبر المرسوم التنفيذي 91-37 المؤرخ في 13 فيفري 1991، والمتعلق بشروط التدخل في التجارة الخارجية أول نص قانوني وتنظيمي مجسد لحرية التجارة الخارجية، وقد كرس الأمر 03-04 المؤرخ في 19 جويلية 2003 مبدأ حرية التجارة الخارجية.

2- التسهيلات المالية:

إصدار قانون النقد والقرض 90- 10 والذي جاء من أجل تكييف النظام المالي، وقام بوضع قواعد متعلقة بمعالجة وتسيير عمليات التجارة الخارجية لاسيما ما تعلق منها بالتصدير، ومع القانون رقم 90-02 المؤرخ في سبتمبر 1990 في مادته 7 التي نصت على السماح للمصدر التصرف في جزء أوفي كل المبالغ المحصل عليها بالعملة الصعبة من عملية تصدير المنتجات خارج المحروقات، ومنذ سنة 1994 أصبح بإمكان المصدرين تسجيل 50 %من حصيلة صادراتها خارج المحروقات ومن منتجاتهم المنجمية.

وتم إنشاء سوق صرف ما بين البنوك في الجزائر تضطلع بتغطية العمليات الجارية للبنوك وعمليات زبائنهم المتعلقة أساسا بإعادة تمويل وتقديم تسبيقات حول الحصيلة المتأتية من الصادرات خارج المحروقات .

وتشمل المساعدات المالية في إطار ترقية الصادرات ثلاث عمليات يرتكز عليها نشاط التصدي

3- التسهيلات الجبائية:

تعتبر الضرائب عنصرا هاما في عملية ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال إعفاء المؤسسات المصدرة إعفاءا كليا أو جزئيا من دفع الضرائب ومن أمثلة هذه الإعفاءات:

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة لجميع عمليات البيع والتصنيع التي تتعلق بالبضائع المصدرة؛
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة تتراوح مابين 3-5 سنوات.

4- التسهيلات الجمركية: سعت الجزائر إلى تبني أنظمة جمركية داعمة للعملية التصديرية عبر القانون المؤرخ في 21 جويلية 1998 المعدل والمتمم بواسطة القانون رقم 98-10 المؤرخ في 22 أوت 1998 الفصل 7والذي يسمح بإنشاء العديد من الأنظمة أهمها:

- **نظام التصدير المؤقت:** ينص على أن البضائع المرسلة إلى الخارج قصد إعادة تحويلها أو عرضها في المعارض أو أية تظاهرة أخرى يمكنها أن تصدر بصفة نهائية انطلاقا من الخارج؛

-**نظام القبول المؤقت:** هو النظام الذي يسمح بأن يقبل في الإقليم الجمركي البضائع المستوردة المعدة للتصدير خلال مدة معينة مع وقف الحقوق والرسوم للتصدير ودون تطبيق المحظورات ذات الطابع الاقتصادي.

-**إعادة التموين بالإعفاء:** يسمح بأن تستورد بالإعفاء من الحقوق والرسوم عند استيراد بضائع متجانسة من حيث نوعيتها وجودها وخصائصها التقنية.

-**نظام المستودع الجمركي:** هو النظام الجمركي الذي يتم بموجبه تخزين البضائع في محلات تعينها الجمارك لمدة معينة مع وقف الحقوق والرسوم الجمركية وتدابير الخطر ذات الطابع الاقتصادي.

كما ألغيت أيضا دفاتر الشروط بواسطة قرار 1994/07/02 وكذا إلغاء إجبارية حساب العملة الصعبة وقابلية العملة الوطنية للتداول بالنسبة للعمليات الجارية مع الخارج، أما في سنة 1995 قامت الدولة

بتحسين الحساب الجاري على المدى المتوسط والتحرير الكامل للتجارة الخارجية والسعي إلى تخفيف عبء المديونية عن طريق تشجيع الصادرات غير النفطية وقد اعتمدت الدولة إنشاء مؤسسات لتنمية الصادرات، بالإضافة إلى إنشاء مجموعة من الهياكل الداعمة والمساندة كما استحدثت جملة من الأدوات الجديدة والمؤسسات، وذلك بعد الركود الذي أصاب الصادرات غير النفطية وسعيا لخلق ديناميكية جديدة لقطاع الصادرات، وسنقوم في المطلب الموالي بالتطرق إليها بالتفصيل:

المطلب الثاني: الهيئات الداعمة لترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

سعيا لخلق ديناميكية جديدة لقطاع الصادرات قامت الدولة الجزائرية باستحداث مجوعة من الهياكل الداعمة والمساندة كما استحدثت جملة من الأدوات الجديدة والتي من شانها العمل على خلق ديناميكية جديدة لقطاع التصدير خارج المحروقات، سواء في مجال التنظيم أو التمويل أو التموين أو التسويق.

01- في الجانب التنظيمي:

-وزارة التجارة الوطنية: أعادت سلطة التعديل الهيكلي تنظيم دور وزارة التجارة في مجال التجارة الخارجية، بمقتضى المادة الثامنة من المرسوم التنفيذي (207/94) الصادر في 16 جويلية 1994، وبالتالي حددت كافة المهام التي تقوم بها هذه الوزارة برئاسة وزير التجارة، حيث توجه المهام التالية لها في مجال العلاقات الخارجية حسبما جاء في المادة الثامنة من هذا المرسوم:

- المساهمة في إعداد الاتفاقيات التجارية والتفاوض في شانها بالتعاون مع الهيئات المعنية ومتابعتها وتنفيذها.

- تنشيط وتحفيز النشاطات التجارية الخارجية الثنائية ومتعددة الأطراف.

- تصور منظومة إعلام تخص العلاقات والمبادلات التجارية الخارجية.

- السهر على التسيير النشيط للميزان التجاري الإجمالي.

- تشجيع الصادرات وتوظيف الإنتاج الوطني من السلع والخدمات في الأسواق الخارجية.

بالإضافة إلى المديرية العامة للتجارة الخارجية تم تنظيمها بموجب المرسوم التنفيذي رقم94/ 208 الصادر في 16 جويلية 1994 وتتشكل حسب المادة الثانية منه مديرية العلاقات التجارية الثنائية تتألف من مديريات فرعية، فيكلمن: أوروبا، أمريكا، إفريقيا، الدول العربية، آسيا وأمريكا اللاتينية،ومديرية أخرى للعلاقات التجارية المتعددة الأطراف، وتهتم بالعلاقات مع دول اتحاد المغرب العربي والمنظمات الدولية المتخصصة، وأخيرا مديرية لترقي التبادل التجاري الخارجي،وتتكون من مديرية فرعية للتنظيم و التأطير وأخرى لدعم الصادرات.

من خلال هذه المهام وهذه البنيات التنظيمية يتبين لنا من خلال هذه البنيات التنظيمية، رغبة السلطة في تجنيد الوزارة لخدمة سياسة ترقية الصادرات غير النفطية، و إذا لم تعد الوزارة بهذا المعنى جهة محايدة، بل أصبحت أداة في يد الدولة لتوجيه الأعوان الاقتصاديين نحو التصدير، وبما يتماشى وانشغالات السلطة في تحقيق التوازن المنشود للميزان التجاري الجزائري.

– **الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة CACI** أنشأت هذه الغرفة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93/96 الصادر في 03 مارس 1996 وقد كيفها المشرع الجزائري على أنها هيئة عامة ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتخضع لوصاية وزارة التجارة، وتتمثل مهامها في:

– القيام بأي عمل يهدف إلى ترقية وتنمية القطاعات الاقتصادية وتوسيعها نحو الأسواق الدولية.

– توطيد العلاقات وعقد اتفاقيات التعاون مع المؤسسات الأجنبية المماثلة.

– تقوم الغرفة بالمساهمة في تنظيم الملتقيات،والتظاهرات الاقتصادية داخل التراب الوطني،وخارجه. مثلا لمعارض والندوات والمهام التجارية، التي تسعى لترقية وتطوير النشاطات الاقتصادية والمبادلات التجارية مع الخارج.

– انجاز الدراسات الخاصة بترقية المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية،وتقديم الاقتراحات بتسهيل عمليات التصدير.

– بالإضافة إلي ذلك تتدخل الغرفة في حل النزاعات المتعلقة بالتبادل التجاري من خلال هيئة مصالحة وتحكيم تابعة لها ويمتد اختصاص هذه الهيئة إلى المنازعات التجارية الدولية[5].

02- جانب التمويل:

تتمثل المؤسسات التي أنشئت لهذا الغرض في:

الصندوق الخاص لترقية الصادرات « FSPE »

تم تأسيس هدا الصندوق بموجب قانون المالية 1996، حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في ترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواق الدولية، حيث يتلقي التمويل بواسطة 10% من الضريبة الخاصة TSA بالإضافة غلي الهبات التي يحصل عليها من الهيئات والمؤسسات العامة والخاصة،كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير، يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة.

وهناك خمسة مجالات إعانة مقررة[6]:

– أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية.

التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج.

– جزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية.

– تكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع بالموانئ الجزائرية والموجهة للتصدير.

– تمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية.

---

[5]– المادة رقم 06 من المرسوم التنفيذ يرقم 93/96 الصادر في 03 مارس1996

[6] -http: //www. mincommerce. gov. dz/arab/?mincom=takitsadi ،date de consultation le 15/06/2021 heure 10: 54

ولقد قامت وزارة التجارة بإنشاء لجنة مختصة بدراسة الملفات المقدمة من طرف المتعاملين الراغبين من الاستفادة من مساعدة الصندوق، هذه اللجنة تتكون من ممثلين عن وزارة المالية،وزارة الصناعة والتجهيز، وزارة النقل والمدير العام للديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية، وكذا المدير العام لغرفة التجارة والصناعة ومدير الإدارة والوسائل لوزارة التجارة، وتجري أشغالها تحت رئاسة المدير العام للتجارة الخارجية

03- جانب التامين

تتمثل المؤسسات التي تعمل في هذا المجال في:

– الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات (CAGEX) :

تم إنشاء هذه الشركة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 205/96 الصادر في 05 جوان 1996، والمتعلق بتامين القرض على الصادرات والذي أسس في نص المادة الأولى منه نظام التامين على مخاطر التصدير.

وانطلاقا من ذلك أصدرت السلطة القانون الأساسي للشركة والذي يعتبرها ذات أسهم بالنظر إلى عقدها الموثق الصادر في 03 ديسمبر 1996 ذات رأس مالي قدر ب: 250 مليون دج موزعة بصفة متساوية بين خمسة بنوك وخمسة شركات تأمين بحصة 10% لكل مساهم، ومن أهدافها[7]:

– تغطية المخاطر الناتجة عن التصدير وضمانا لدفع في حالة التمويل.

– تغطية المخاطر المتعلقة بعملية التصدير(التجارية، السياسية، عدم التحويل).

– تعويض وتغطية الديون.

– تأسيس بنك المعلومات في مجال الإعلام الاقتصادي.

[7] - http: //www. elmouwatin. dz/spip. php?page=imprimer&id_article=5141&lang=fr date de consultation le 15/06/2021، heure 11: 05 .

ومن المخاطر المؤمنة من قبل الشركة الجزائرية للتامين وضمان الصادرات

أ. الأخطار التجارية:

ويقصد بها الأخطار التي يكون مصدرها ومسببها المستورد أو أوضاعه المالية، وتؤدي إلى عدم استلام المصدر لكامل مستحقاته في الآجال المتفق عليها ومن بينها ما يلي:

- إفلاس المستورد أو إعساره أو تصفيته:ويعني ذلك صدور حكم قضائي بإفلاس المستورد، أو إذا تقررت تصفيته قهرا، مما قد يؤدي بالمستورد إلى عدم دفعه لديونه في المواعيد المتفق عليها.

- امتناع المستورد عن سداد ما أستحق عليه للمصدر:ويعني ذلك عدم وفاء المستورد بما استحق عليه للمصدر أو عجزه عن ذلك رغم قيام هذا الأخير بالوفاء بجميع التزاماته قبل المستورد.

- رفض المشتري استلام البضاعة المشحونة:ويعني ذلك رفض المشتري أو امتناعه عن استلام مستندات البضاعة المشحونة رغم قيام المصدر بالوفاء بجميع التزاماته تجاه المشتري.

ب. الأخطار غير التجارية (السياسية):

ويقصد بها المخاطر التي تخرج عن إرادة المستورد والتي يكون مصدرها سلطات القطر المستورد، أو سلطات قطر العبور،وأيضا تلك التي تكون نتيجة عن اضطرابات عامة أو وقائع معينة يشهدها قطر المستورد، بمعنى آخر المخاطر الناتجة عن عجز مستورد عن الدفع بسبب عوامل سياسية،ومصطلح الأخطار السياسية يغطي جانبا واسعا من الأخطار،ويمكن تصنيفها إلى أخطار كلية وأخطار جزئية، وكذا إلى أخطار داخلية وأخطار خارجية.

ج. أخطار أخرى:

كما قد يندرج ضمن هذه الطائفة خطر عدم التحويل الناجم عن أحداث سياسية أو صعوبات اقتصادية أو مستجدات تشريعية شهدتها دولة المشتري ومن شانها أن تعرقل أو تؤجل عملية التحويل والى جانب هذه المخاطر تمتد التغطية إلى ضمان الأخطار الناتجة عن الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين والتي تتسبب فيوقف نشاط المشتري.

04- جانب التسويق

تتمثل المؤسسات التي تعمل في هذا الجانب في:

– الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية (PROMEX)

انشأ هذا الديوان بموجب المرسوم التنفيذي رقم 327/95 المؤخر في 1 أكتوبر1996، وقد اعتبرها لمشرع هيئة عامة ذات طابع إداري، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهو موضوع تحت وصاية وزارة التجارة، والملاحظ إن إضفاء الطابع الإداري على الديوان يجعلهم جرد مؤسسة إدارية،وهو ما قد يعرضه لمخاطر البيروقراطية، والجمود الإداري خاصة إذا ما أدركنا طبيعة المهام المكلفة بها والتي تتطلب المرونة والتكيف مع متغيرات التجارة الدولية، حيث تحدد المادة الأساسية لهذا الديوان .

– إعداد برنامج لترقية وتحليل أوضاع السوق العالمية لتسهيل دخول المنتجات الجزائرية إلى هذه الأسواق والزيادة من حجمها.

–وضع ونشر كل البيانات المتعلقة بالوضع الاقتصادي فيما يخص التجارة الخارجية للمؤسسات والإدارات.

– تكوين وتسيير شبكة المعلومات التجارية وبنك المعطيات لخدمة جميع المعنيين بالتجارة الخارجية.

–وضع ونشر كل البيانات المتعلقة بالوضع الاقتصادي فيما يخص التجارة الخارجية للمؤسسات والإدارات.

– انجاز الدراسات المستقبلية وتحريك كل المساعدات التقنية الضرورية في ميدان التجارة الخارجية.

– تطوير الإستراتيجيات الخاصة بترقية التجارة الخارجية في إطار السياسة الوطنية، مع إحياء البرامج الخاصة بالتبادلات التجارية.

– الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (SAFEX).

هي مؤسسة اقتصادية عمومية ذات أسهم أنشئت سنة 1971 تحت اسم الديوان الجزائري للمعارض، وقد تم تغيير التسمية إلي الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير في 24 ديسمبر 1990، يعمل على ترقية الصادرات من خلال تنظيم المعارض الوطنية ومساعدة الشركات المهتمة بعملية التصدير، وذلك بعرض منتجاتها في المعارض الدولية والجهوية خارج الوطن

وتتمثل المهام الرئيسية لصافكس في ما يلي: [8]

– تنظيم المعارض الخاصة خارج البلاد.

– إعانة المتعاملين الاقتصاديين في ميادين ترقية التجارة الخارجية ودلك بفضل:

– الإعلام في ميدان القوانين والتنظيمات التجارية.

– فرص التعامل الاقتصادي والتجاري مع الشركاء الأجانب.

– الإعلام الاقتصادي والتجاري.

– التقارب بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والأجانب.

– التدخل كوسيط للمتعاملين بطلب منهم للقيام بعمليات التصدير.

– تحرير مجلات ونشريات إعلامية اقتصادية وتجارية.

– تنظيم ملتقيات مهنية، ندوات ومحاضرات متخصصة.

[8] -https://www. commerce. gov. dz/ar/societe-algerienne-des-foires-et-expositions-safex. DATE Date de cobsultation le 22/06/2021 , heure: 14H40

- تسيير واستغلال كل منشات قصر المعارض .

- تشجيع المتعاملين الاقتصاديين للمساهمة في تحديد المنتجات المعدة للتصدير من حيث النوعية والكمية ولتخطيط عمليات التصدير،وكذا تزويدهم بمختلف المعلومات والاستشارات لحل مشاكلهم[9].

- جمع وتحديد المعايير الاقتصادية والمالية المنافسة لنوع المنتج المصدر لاتخاذ القرار الصائب.

وفي إطار تبادل المعلومات والخبرات في مجال التجارة الخارجية، فقد وقعت صفاكس على سلسلة من الاتفاقيات مع نظرائها في أوربا والدول العربية ودول المغرب العربي وأفريقيا وآسيا ومع مختلف الهيئات الدولية.

- المرصد الوطني لرصد الأسواق الخارجية والصفقات التجارية (OPE)

تم إنشاء هذا المركز بمقتضي المرسوم التنفيذي رقم 135/90 المؤرخ في 15 ماي 1990، ومن المهام التي يقوم بها ما يلي:

- توفير المعلومات التي تساعد المتعاملين الاقتصاديين على تقييم عمليات الاستيراد وترشيدها.

- رصد وتحليل الأوضاع الهيكلية والظرفية للأسواق العالمية بهدف تسهيل نفاد المنتجات الوطنية إلي الأسواق الخارجية.

- الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين ANEXAL:

تم إنشاء هذه الجمعية في 10 جوان 2001 من اجل الدفاع عن حقوق ومصالح المصدرين الجزائريين وتضم أكثر من 100 مصدر واهم وظائفها المساهمة في تطوير إستراتيجية التصدير و إيجاد مساحة للتواصل بين المصدرين وتجميع ونشر المعلومات ذات الطابع التجاري والاقتصادي وتوفير المساعدة التقنية لتطوير القدرات التصديرية للمتعاملين.

[9]- نشرية وزارة التجارة،سنة2013 ، ص24

– المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات CNCPE.

تم إنشاء هذا المجلس بموجب المرسوم التنفيذي رقم 173/04 المؤرخ في 2004/06/12، ليتولي حسب المادة 02 من نفس المرسوم المهام التالية:

– المساهمة في تحديد أهداف تطوير الصادرات واستراتيجياتها.

– القيام بتقييم برامج ترقية الصادرات.

– اقتراح كل تدبير سواء ذو طبيعة مؤسساتية أو تشريعية أو تنظيمية لتسهيل توسع الصادرات خارج المحروقات.

5– إنشاء المناطق الحرة

تم إنشاء هذه المناطق في إطار قانون ترقية الاستثمار حيث يتكفل المستثمرون المقيمون بها بإنتاج سلع مخصصة للتصدير كما يمكن تصريف بعض منها داخل التراب الوطني شريطة أن لا تتعدى نسبة التصريفات 20% من الإنتاج.

– تصميم برنامج جزائري – فرنسي لدعم الصادرات خارج المحروقات

أطلقت الجزائر وفرنسا بتاريخ 29 جوان 2008 برنامجا مشتركا لدعم الصادرات خارج المحروقات أطلق عليه" أوب تيما ياكس بورت "يرتكز قدرات التصدير لدى عموم المجموعات التجارية الجزائرية مع تركيز خاص على فئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويندرج هذا البرنامج الذي تبلغ تكلفته 2 .1 مليون دولار في إطار برنامج عمل الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية،وتم تمويل هذا البرنامج من قبل وزارة التجارة الجزائرية والوكالة الفرنسية للتنمية.ويوجه هذا البرنامج إلى المؤسسات الجزائرية التي تنشط في مجال التصدير أو تلك التي تكتسب كفاءة عالية في هذا المجال ودعم المستفيدين من الجانب التقني وذلك بجعل مساراتهم التنموية الدولية أكثر حرفية من خلال ضمان تكوينات في المهن المتعلقة بالتصدير والإعلام التجاري واستكشاف الأسواق الخارجية.

كما يهدف هذا البرنامج بمساعدة خبراء من الوكالة الفرنسية لدعم المؤسسات المتواجدة في الخارج، إلى منح الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات مكانة لائقة عبر الأسواق العالمية،ولأجل الوفاء بهذا الغرض، يقترح البرنامج بحث مختلف مجالات التنمية التي بإمكان المصدرين اكتشافها بواسطة نشاطات جماعية أو فردية يتم تحديدها، من خلال أجندة تمنح المؤسسات الجزائرية الناشطة في مجال التصدير إمكانية الترشح لتكون عضوا ضمن هذا البرنامج.

وضع هذا البرنامج لفترة قصيرة حيث ينتهي وقت تنفيذه في 30 ديسمبر 2010 إلا انه مع أواخر سنة 2009 تم تأهيل 44 مؤسسة صغيرة ومتوسطة التصدير في إطار هذا البرنامج لذا تمت المطالبة بتمديد فترة تنفيذ هذا البرنامج إلى غاية 2012 وتوسيعه ليشمل اكبر عدد ممكن من المؤسسات المصدرة وتتكفل بتمويله كلا من الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة لجعله أداة دعم دائمة لترقية الصادرات خارج المحروقات

المطلب الثالث: مشاكل التصدير في الجزائر.

هناك جملة من المشاكل والعراقيل التي تعترض التوسع في العملية التصديرية ويمكن إيجازها فى[10]:

– المشاكل على المستوى الجزئي:وتتمثل في:

- غياب سياسة محددة الأهداف وواضحة ومعلنة ومعروفة من طرف كل الدوائر والمستويات والمصالح والأفراد؛
- تطبيق عشوائي وغير منتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة، بالإضافة إلى غياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية؛
- عدم الأخذ بأسلوب نظام الجودة في مجال تحديد وتصميم المنتجات ؛
- عدم توافر نظام للمعلومات يتضمن كافة البيانات والإحصائيات التي تربط بالعملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق؛

[10]– ورقة بحثية مقدمة من طرف د. سليمة طبايبية وأ. وردة سعيدي، بعنوان:تجربة الجزائر في تنمية الصادرات بين ضرورة التنويع وإشكالية التبعية للمحروقات (الواقع والتطلعات المستقبلية)، ص:10

- غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة، الأمر الذي قضى على كل فرص الإبداع والابتكار
- عدم استجابة الهياكل التنظيمية الميكانيكية للتغيرات الحالية التي تحدث خارج حدود المؤسسة (البيئة الخارجية (منها تحرير المبادلات التجارية، التطور التكنولوجي والإعلام والاتصال مما، أدى إلى ضعف صناعة المؤسسات الجزائرية على مواجهة الهزات القوية التي تمارسها المؤسسات الاقتصادية العالمي.

مما سبق يتبين لنا أن الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الجزائري بمختلف مكوناته يفتقد للكفاءة التنافسية أو التنافسية الدولية، التي تؤهله لأن يتنافس ويكتسب مكانة دائمة في الأسواق المحلية والأجنبية، هذا ما يفسر ضعف مساهمة القطاع الصناعي وحتى الزراعي في حصة الصادرات خارج المحروقات، وبالمقابل الارتفاع المستمر نسبيا لحصة الواردات الجزائرية من المنتجات الصناعية والغذائية.

– المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي: تتمثل في ما يلي:

– وجود تشابك كبير في الأسواق الوطنية والخارجية مما أدى إلى غياب إستراتيجية واضحة للتصدير،

–غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين وميلهم الشديد للاستيراد بسبب ارتفاع الربح وسرعته وتجنب المخاطر الناجمة عن التصدير،

– ضعف ميزانية البحث والتطوير وعدم الاستعمال الأمثل للتكنولوجيا حال دون إيجاد منتوج قادر على المنافسة الأجنبية.

بالإضافة إلي عدم مطابقة المنتوجات الجزائرية لمعايير الجودة العالمية، وارتفاع أسعارها في السوق العالمي كنتيجة لانخفاض قيمة الدينار الجزائري من جهة، والتضخم والتذبذبات النقدية العالمية من جهة أخرى

– المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي:

يتميز المحيط المؤسساتي التشريعي للصادرات خارج المحروقات بالخصائص التالية:

– التشابك والتداخل في المهام الموكلة للهيئات والهياكل المدعمة لترقية الصادرات خارج المحروقات، بين الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية والغرفة الوطنية للتجارة، والشركة الوطنية للمعارض والتصدير، مما أدى إلى غياب التنسيق والتضارب في الأرقام المقدمة، وبالتالي صعوبة تحليل الواقع وإيجاد الحلول اللازمة،

إضافة إلى عدم توفر معلومات قانونية وتشريعية دقيقة، مما يسهل من اتخاذ القرار فيما يخص ترقية الصادرات خارج المحروقات؛

- غياب أدنى تنظيم للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية بما يخدم الصادرات خارج المحروقات؛

- وجود تنظيم وتنسيق غير كافيين بين المصدرين الجزائريين سواء على المستوى الوطني أو الخارجي؛

- سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص لترقية الصادرات خارج المحروقات؛

- ارتفاع تكاليف النقل الدولي مما يتسبب في ارتفاع تكلفة المنتج في السوق العالمي مما يؤثر على تنافسيته؛

- عدم الاهتمام بوظيفة التسويق الدولي وما يمكن أن تقدمه من معلومات للمؤسسات، بحيث أصبح الحصول على المعلومات عن الأسواق الخارجية، من أهم المشكلات التي تواجه المصدر الجزائري نظرا لنقص خبرته.

خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل واقع القطاع التصديري من خلال تطور التجارة الخارجية للجزائر خلال فترة الدراسة وقد خلص إلي أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بنسبة أكثر من 90% على عائدات الصادرات من المحروقات، كما خلص إلي أن الصادرات خارج المحروقات تمثل نسبة ضئيلة من حجم الصادرات إلا أنها كانت في تزايد حيث وصلت إلي نسبة 09,48 %سنة 2020بعد أن كانت 02,67 % سنة 2010، وكانت تعتمد غاليا علي المواد النصف مصنعة بنسبة 75,70 %،بالإضافة إلي المواد الغذائية بنسبة 16,07 %.

وكانت وجهة معظم الصادرات خارج المحروقات نحو البلدان التي تحضي باتفاقيات تفضيلية سواء كانت ثنائية أوفي إطار تكتلات اقتصادية وهذا يعود إلي التخفيضات الجمركية وتسهيل حركة البضائع بين أطراف الاتفاق.

كما تناول هذا الفصل الإستراتيجية المعتمدة من طرف الدولة الجزائرية بهدف تنمية الصادرات خارج المحروقات، وذلك من خلال التطرق إلي أهم الإجراءات المتخذة والقوانين التي وضعت بهدف مساعدة وتحفيز المتعاملين الاقتصاديين على ولوج المجال التصديري، بالإضافة إلي الهيئات التي أنشأتها الدولة لمرافقة المصدرين وتشجيعهم وحمايتهم .

وقد أثمرت هذه السياسة من خلال النتائج التي تم تسجيلها في حجم الصادرات خارج المحروقات والتي ارتفعت بشكل ملحوظ إلا أنها مازالت تمثل نسب ضئيلة مقارنة بحجم الصادرات من المحروقات.

الفصل الثالث

اثر الصادرات خارج المحروقات على نمو الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010-2020

تمهيد

تسعى الجزائر كدولة سائرة في طريق النمو إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، وباعتبـــار أن الصادرات تلعب دورا رئيسيا ومحوريا في التنمية الاقتصادية، فإن الجزائر تعمل على الرفع من صادراتها وخاصة الغير نفطية تفاديا للوقوع في أزمات نتيجة تقلبات أسعار المحروقات، ودلك من خلال تنويـــع وتشجيع الصادرات الصناعية والغذائية ومختلف المنتوجات الفلاحية.

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى واقع النمو الاقتصادي في هده الفترة وذلك في المبحث الأول، ونقوم بدراسة تحليلية لأثر الصادرات الكلية على النمو الاقتصادي،ودراسة قياسية لأثر الصادرات خارج المحروقات على النمو في تلك الفترة، وذلك في المبحث الثاني.

المبحث الأول:واقع النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 2010-2020

يرتبط النمو الاقتصادي بحجم التجارة الخارجية وحصيلة الميزان التجاري لأي دولة، والتي تكون إيجابية في حالة ما إذا كانت حصيلة الصادرات مرتفعة مقارنة بالواردات، وقد عرف الميزان التجاري الجزائري تغيرات في عدة فترات في ظل تحرير التجارة الخارجية نلخصها في المطلبين الآتيين.

المطلب الأول: تطور النمو الاقتصادي خلال الفترة 2010-2020

تعتبر الجزائر من بين الدول التي حاولت تكييف سياساتها الاقتصادية من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي، وعلى الرغم من بعض الصعوبات التي واجهتها، إلا أنها استطاعت تحقيق معدلات نمو هامة، خاصة في بداية العشرية الفارطة ونلاحظ ذلك من خلال حصيلة الميزان التجاري ومعدل التغطية، والناتج الإجمالي المحلي الذي نبينه في ما يلي:

أولا: تطور الميزان التجاري ومعدل التغطية بالنسبة للجزائر خلال الفترة 2010-2020.

من خلال الجدول التالي نبين تطور الميزان التجاري ومعدل التغطية للجزائر خلال فترة الدراسة حيث يمكن الحصول على مؤشر معدل التغطية انطلاقا من المعادلة التالية:

معدل التغطية =(إجمالي الصادرات/إجمالي الواردات)x 100.

جدول رقم (03-01): رصيد الميزان التجاري ومعدل التغطية للجزائر خلال الفترة 2010-2020

السنوات	رصيد الميزان التجاري	معدل التغطية (%)
2010	16581	140,97
2011	26242	155,54
2012	21490	142,66
2013	11065	120,17
2014	4306	102,53
2015	13714-	67,05
2016	17063-	63,76
2017	11194-	96,68
2018	4533-	90,22
2019	6110-	85,43
2020	10595-	69,19

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (01-01)

شكل رقم (03-01): تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2010-2020

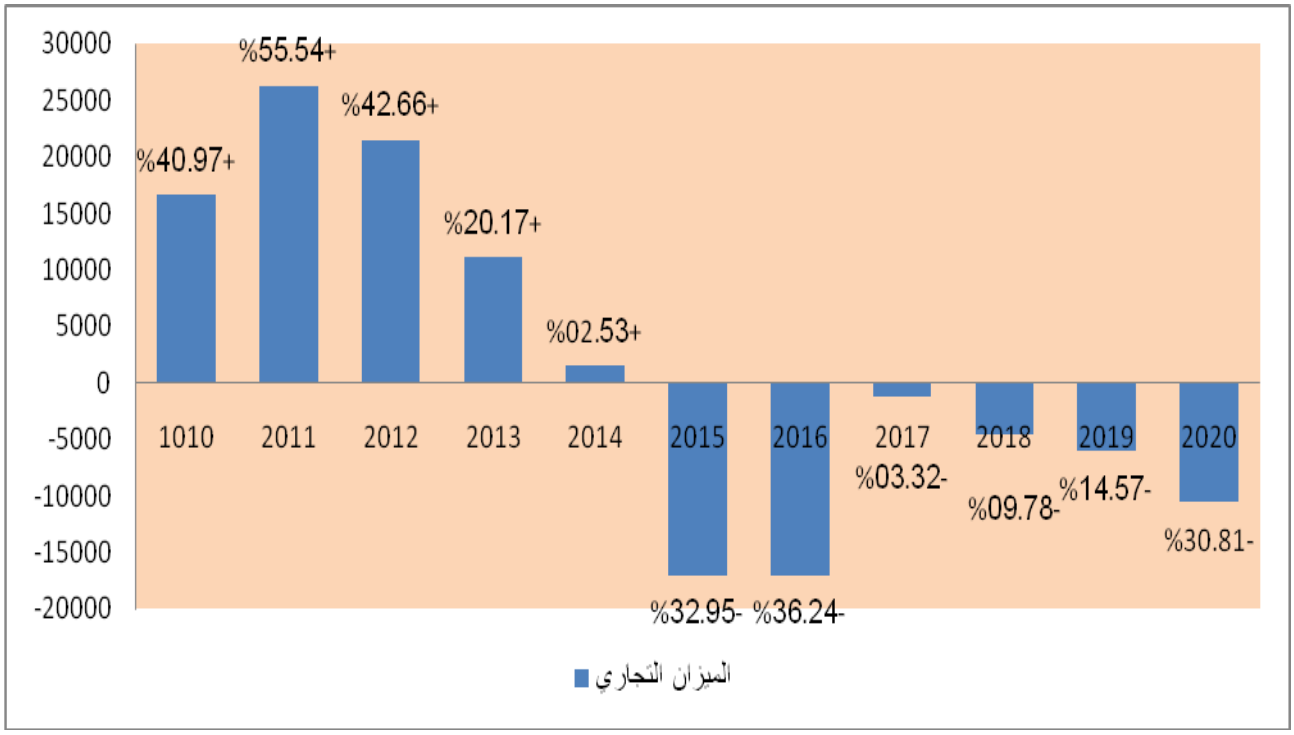

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-01)

نلاحظ من خلال المعطيات المدونة في الجدول رقم (03-01) والممثلة بيانيا في الشكل رقم (03-01) بأن الميزان التجاري عرف فائض في الفترة 2010-2014 وهدا يعود إلي الارتفاع في قيمة الصادرات وخاصة سنة 2011 التي سجلت أعلي حصيلة للصادرات الجزائرية حيث سجل الميزان التجاري أعلى فائض قدر بـ: 26242 مليون دولار أمريكي حيث فاقت قيمة الصادرات الجزائرية عن قيمة الواردات بنسبة +55. 54%، ليعود الفائض في الانخفاض ليصل ادني مستوياته سنة 2014 بحصيلة 1481 مليون دولار (02,53%) وهدا بسبب تسجيل أعلى حصيلة للواردات في هده السنة.

من سنة 2015 إلي سنة 2020 عرف الميزان التجاري عجز تراوح بين -17063مليون دولار سجل سنة 2016 حيث انخفضت الصادرات عن قيمة الواردات بنسبة- 36,24% ، و-1194 مليون دولار سجل سنة 2017 حيث انخفضت الصادرات عن قيمة الواردات بنسبة -03,32 %.

شكل رقم (03-02): تطور معدل تغطية الواردات بالصادرات خلال الفترة (2010-2020)

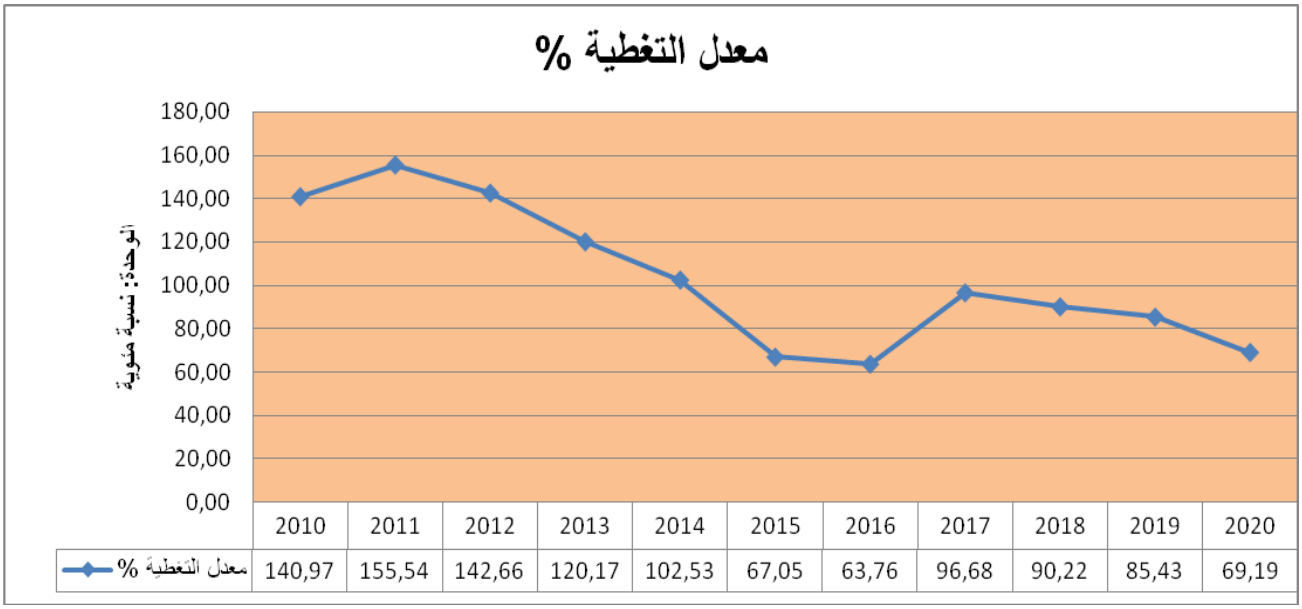

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل التغطية %	140,97	155,54	142,66	120,17	102,53	67,05	63,76	96,68	90,22	85,43	69,19

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (03-01).

في ما يتعلق بمعدل التغطية والذي يفسر مدى تغطية الواردات بالصادرات حيث تعتبر أفضل نسبة في المبادلات التجارية الدولية التي تتراوح بين 80% و 120% وبملاحظة المعدلات الواردة في الجدول رقم (02) والممثلة بيانيا في الشكل رقم (03) فإن نسبة التغطية تتراوح بين 63,76 %و155,54 % وهو ما يفسر التغير في قيمة الصادرات من سنة إلي أخري، وقد سجلت معدلات التغطية نسب مرتفعة تفوق 100% خلال الفترة 2010 إلي غاية 2014 وهي الفترة التي تتزامن مع الارتفاع الملحوظ لقيمة الصادرات النفطية حيث سجل معدل أعلي تغطية سنة 2011 بنسبة 155,54% لينخفض تدريجيا إلي غاية 102,53% سنة 2014.

وقد أستمر في الانخفاض ليصل إلى نسبة 63,76 %سنة 2016 بسبب انخفاض قيمة الصادرات النفطية، ليعود للانتعاش مرة أخري في السنة الموالية ليصل إلي 96,68% سنة 2017 ويعود ذلك إلي الزيادة في قيمة الصادرات الناتجة عن التعافي في أسعار البترول، لينخفض بعد ذلك خلال السنوات 2017، 2019 و2020 مسجلا، 90 ,22% ، 85,43 % و 69,19 %على التوالي ويعود ذلك إلى

الانخفاض الحاد في قيمة الصادرات التي تراجعت إلي غاية 23797 مليون دولار سنة 2020. (أنظر الجدول رقم (03-01).

ثانيا: تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2010-2020

الناتج المحلي الإجمالي، يطلق عليه اختصاراً (بالإنجليزيةGDP)، أو (بالفرنسية PIB) وهو الأداة الأكثر استخداماً في قياس حجم اقتصاد بلد ما[1].

والناتج الإجمالي Gross Domestic Product عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية محلياً (داخل دولة ما)، أي يتم إنتاجها داخل الدولة خلال فترة زمنية محددة، يمكن القول إنها أيضاً كل ما ينتج من قبل الأفراد والشركات داخل الدولة.

ويساعد على قياس مؤشر لمستوى معيشة الفرد داخل الدولة،وبشكل آخر يعتبر الناتج المحلى مقياساً لأداء الاقتصاد، فكلما زاد معدل الناتج المحلي الإجمالي زاد حجم الاقتصاد الكلي،وبالتالي يزيد حجم الدخل الكلي،وفي النهاية يقابله زيادة الدخل الذي يحصل عليه الفرد.

ويعبر التغير النسبي للناتج المحلي الإجمالي للبلد من سنة إلي أخرى عن معدل النمو الاقتصادي لهذا البلد ويتم حسابه حسب المعادلة التالية[2]:

معدل النمو الاقتصادي = PIB1/(PIB1−PIB2)

[1]-https://www.alarabiya.net/aswaq/economic-terms/2017/08/20/-مذا-يعني-الناتج-المحلي-الإجمالي؟date de consultation: le 01/07/2021 ;heure:11h 40.

[2] -https://e3arabi.com/مال-و-أعمال/معدل-النمو-الاقتصادي/ date de consultation: 01/07/2021 , heure:11h45

توضح المعادلة أعلاه كيف يتم حساب معدل النمو الاقتصادي. وعندما يتم تعقبها بمرور الوقت، فإن معدل النمو الاقتصادي يشير إلى الاتجاه العام لاقتصاد الدولة وحجم نموها (أو الانكماش). كما يُمكن استخدامه لتوقّع مُعدّل النموّ الاقتصادي للربع أو العام المقبل.

ومن خلال الجدول التالي الذي يبين الناتج الإجمالي المحلي للجزائر خلال فترة الدراسة يمكن استخلاص نسبة النمو (أو الانكماش) للاقتصاد الجزائري .

جدول رقم (03-02):الناتج الإجمالي المحلي خلال الفترة 2010-2020

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	معدل النمو	نسبة التغير السنوي (%)	الصادرات الإجمالية (مليون دولار)	نسبة مساهمة الصادرات الإجمالية في الناتج المحلي الإجمالي (%)
2010	161207	3,60	-	57053	28,26
2011	200010	2,90	24,07+	73489	27,25
2012	209060	3,40	04,52+	*71866*	29,09
2013	209750	2,80	00,33+	65917	31,82
2014	213810	3,80	01,94+	62886	34,00
2015	165980	3,70	22,37-	37787	43,93
2016	160030	3,20	03,58-	30026	53,30
2017	170100	1,30	06,29+	34763	48,96
2018	175410	1,20	03,12+	41797	41,96
2019	171160	0,80	02,42-	35823	47,75
2020	144290	-5,48	15,70-	23797	60,63

المصدر: معطيات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/country/DZ

الشكل رقم (03-03): تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2010-2020

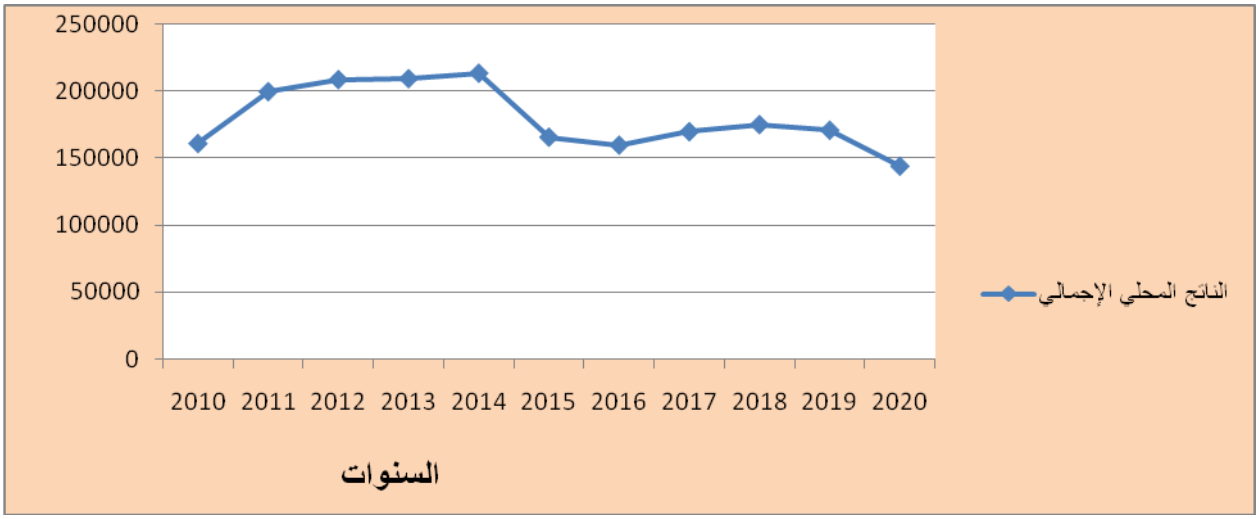

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-02)

من خلال الشكل رقم (03-03) نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي عرف اتجاهين مختلفين خلال مرحلتين من فترة الدراسة وهي:

المرحلة الأولي 2010-2014: في هذه المرحلة عرف الناتج الإجمالي المحلي تطورا مستمرا فبعد أن كان يقدر بـ: 161210 مليون دولار سنة 2010، أرتفع إلي تدريجيا إلي أنوصل قيمة 213810 مليون دولار سنة 2014، وهذا راجع إلى الارتفاع في أسعار المحروقات التي لم تنخفض تحت سقف 100 دولار للبرميل الواحد خلال هذه الفترة.

المرحلة الثانية 2015-2020: في هذه المرحلة عرف الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا كبيرا حيث وصل إلى قيمة 165980 مليون دولار سنة 2015 بنسبة (-22,27%)، واستمر في الانخفاض حتى سنة 2016 حيث سجل قيمة 160030 مليون دولار (-03,58%)، وهذا يعود إلى الانخفاض في أسعار المحروقات في تلك الفترة، ليعود بعد ذلك للارتفاع سنتي 2017 و2018 مسجلا قيمة 170100 مليون دولار (+06,29%) و (+03,12%) على التوالي،وهذا يعود إلى الانتعاش في أسعار المحروقات بسبب الإجراءات التي اتخذتها مجموعة أوبك+ في ما يخص الصادرات من المحروقات، لتعود للانخفاض

سنة 2019 بنسبة (-02,42)مسجلة قيمة 171160 مليون دولار،وسنة 2020 بنسبة (-15,70%) وبأدنى قيمة خلال فترة الدراسة تقدر بـ: 144290مليون دولار،وهذا يعود إلي الإغلاق الاقتصادي العالمي بسبب جائحة كورونا.

ثالثا: إسهام القطاعات في الناتج الإجمالي المحلي

مساهمة قطاع المحروقات:من خلال ملاحظتنا للجدول رقم (03-04) والشكل رقم (03-04) نلاحظ أن قطاع المحروقات يساهم بأكبر نسبة في إجمالي الناتج المحلي بـ أكثر من 25% في المتوسط أي أكثر من ربع مساهمات باقي القطاعات إلي غاية 2019 مجتمعة، إلا أن الملاحظ أن نسبة المساهمة في تغير متذبذب بين الانخفاض والارتفاع الطفيف حيث كانت في بداية فترة الدراسة سنة 2010 تمثل 34,7% لتعرف انخفاضات مستمرة ألي غاية 2016 مسجلة نسبة 17,4 % وهدا راجع دائما إلي الأسعار المنخفضة للمحروقات.

مساهمة القطاع الفلاحي: بناءا على معطيات الجدول رقم (03-04) والشكل رقم (03-04)،قدرت مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تفوق 09% في المتوسط، حيث عرفت زيادات متذبذبة لتصل سنة 2013 نسبة 9,8 %، وصولا إلي 12% سنة 2015، وهذا بفضل الإجراء الذي اتخذته الدولة الجزائرية في إطار برنامج المخطط الوطني للتنمية المحلية، كذلك بسبب توفير شبكات الري ودعم التنمية الريفية عن طريق دعم برنامج حفر الآبار وبناء السدود،وبعد ذلك أخذت وتيرة النمو في هذا القطاع بالانخفاض لتصل خلال سنتي 2016 و 2017 6,3% و 8,9 % بسبب الانخفاض في أغلب المحاصيل الزراعية ماعدا التمور والشوفان التي عرفت زيادة في الإنتاج.

مساهمة القطاع الصناعي: رغم الأهمية التي يمثلها هدا القطاع في الاقتصاد الوطني، إلا أن مساهمته في إجمالي الناتج المحلي ضئيلة جدا مقارنة بالقطاعات الأخرى حيث انحصرت مساهمته بين 4,5%و5,9 %

طيلة فترة الدراسة،وهذا بسبب تخلي الدولة عن العديد من المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع،ومحدودية استثمار القطاع الخاص فيه بسبب نقص الخبرة ومحدودية التنافسية فيه.

مساهمة قطاع الأشغال العمومية: يعتبر هدا القطاع من القطاعات الحيوية التي تساهم بنسبة معتبرة في إجمالي الناتج المحلي بعد قطاع المحروقات، فقد سجلت أدنى نسبة لها سنة 2011 تقدر بـ: 9,2 %، وأعلى نسبة لها سجلت سنة 2019 قدرت بـ: 12,2 %.

جدول رقم (03-03): مساهمة القطاعات الاقتصادية في إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2010-2019

السنوات	مساهمة قطاع المحروقات	مساهمة القطاع الفلاحي.	مساهمة القطاع الصناعي	مساهمة قطاع الأشغال العمومية	أخري %
2010	7,34	04,8	00,5	10,4	41,50
2011	1,36	10,8	60,4	02,9	42,00
2012	34,4	8,80	4,50	9,30	48,70
2013	30,0	9,80	4,60	9,80	46,70
2014	27,1	10,60	5,00	08,10	46,50
2015	918,	12,00	03,5	03,11	5052,
2016	17,4	6,30	5,60	11,90	58,80
2017	19,10	8,90	5,50	11,70	53,90
2018	22,40	12,00	5,60	11,60	48,40
2019	19,30	12,00	5,90	12,20	50,60
المتوسط	25,94	9,69	5,16	10,82	48,96

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر

الشكل رقم (03-04) متوسط نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الإجمالي المحلي

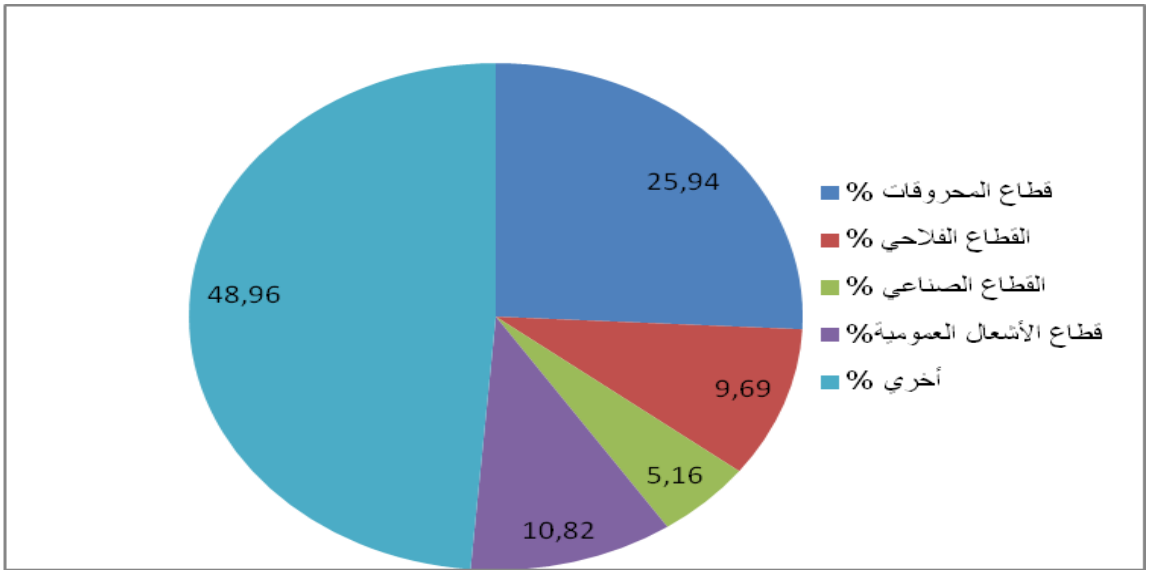

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (03-03)

رابعا: تتبع تطور معدل النمو خلال الفترة 2010-2020

عرف معدل النمو الاقتصادي في الجزائر تدبدبا طوال فترة الدراسة وهدا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (03-04): تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2020

السنوات	معدل النمو الاقتصادي %
2010	3,60
2011	2,90
2012	3,40
2013	2,80
2014	3,80
2015	3,70
2016	3,20
2017	1,30

2018	1,20
2019	0,80
2020	-5,48

المصدر: البنك الدولي

شكل رقم (03-05):التمثيل البياني لتطور النمو الاقتصادي خلال الفترة 2010-2020

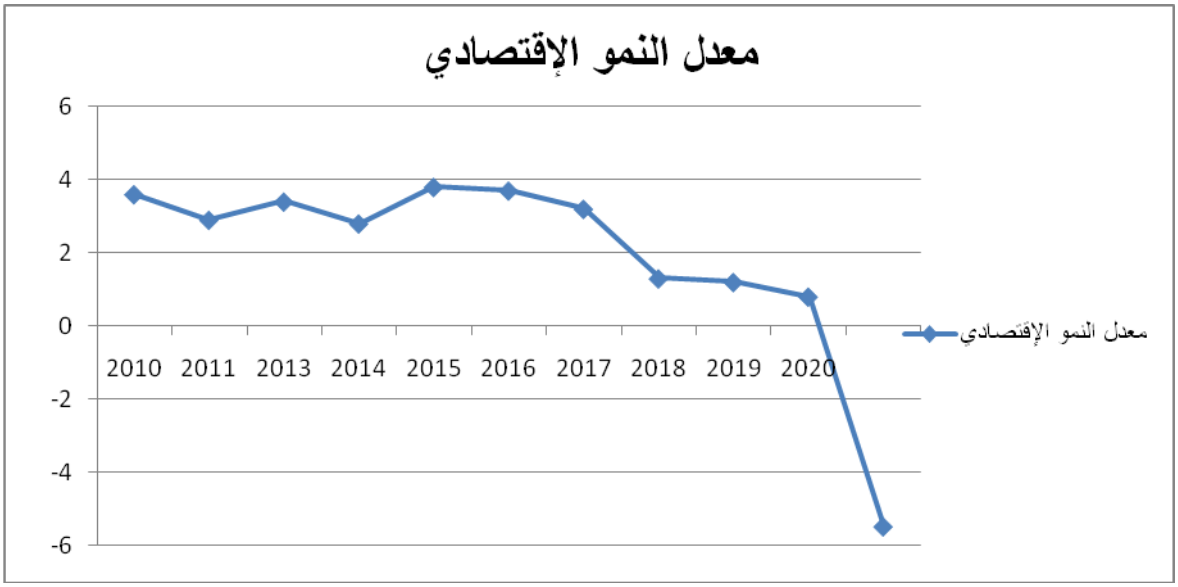

المصدر: بالاعتماد علي معطيات الجدول رقم (03-04)

من خلال الجدول والشكل أعلاه نحاول عرض تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2020، وقد قمنا بتقسيم فترة الدراسة إلي ثلاثة فترات:

الفترة الأولي من 2010 إلي 2016: عرف النمو الاقتصادي للجزائر خلال هذه الفترة انتعاشا نسبيا حيث سجل زيادات نسبية تتراوح بين 2,8 %كحد أدني سجل سنة 2013، و 3,8 %كحد أقصى سجل سنة 2014.

الفترة الثانية من 2017 إلي 2020: خلال هذه الفترة عرف النمو الاقتصادي تدهورا مستمرا حيث أنتقل من معدل 1,30 % سنة 2017 إلي 0,8 %سنة 2019، ليسقط سقوطا حادا سنة 2020 مسجلا معدل -5,48 % وهدا يعود إلي الإغلاق الاقتصادي العالمي الذي كان نتيجة لتفشي جائحة كورونا .

إن ما يمكن ملاحظته هنا أن التذبذب في معدل النمو الاقتصادي يعود إلي التغيرات في أسعار النفط خلال فترة الدراسة وهو ما سنحاول توضيحه في ما يلي:

خامسا: النمو الاقتصادي وأسعار المحروقات.

باعتبار أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على نسبة كبيرة من مداخيل البترول، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي يكون له ارتباط مباشر بتقلبات أسعار البترول،والجدول التالي يوضح المتوسط السنوي لأسعار البترول ومعدل النمو الاقتصادي للجزائر خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (03-05): المتوسط السنوي لأسعار المحروقات خلال الفترة 2010-2020

السنة	المتوسط السنوي لسعر النفط	التغير النسبي السنوي في أسعار النفط (%)
2010	77,38	-
2011	107,46	38,87+
2012	109,45	1,85+
2013	105,87	3,27-
2014	96,28	9,06-
2015	49,49	48,60-
2016	40,76	17,64-
2017	52,51	28,83+
2018	69,78	32,89+
2019	64,04	8,23-
2020	41,47	35,24-

المصدر: إحصائيات أوبك **https://www.opec.org/opec_web/en/data**

شكل رقم (03-06): التمثيل البياني للمتوسط السنوي لسعار المحروقات خلال الفترة 2010-2020

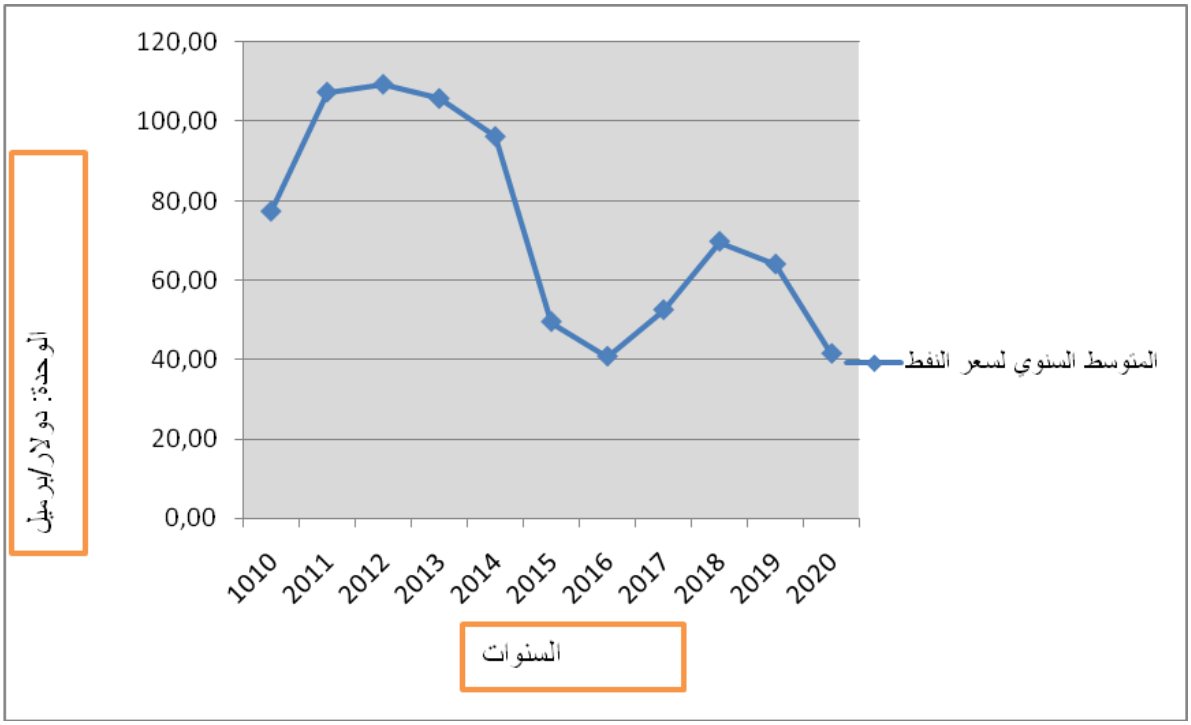

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-05).

من خلال المعطيات المبينة في الجدول رقم (03-05) والممثلة بيانيا في الشكل رقم (03-06)، نلاحظ أن أسعار النفط عرفت ارتفاعا قياسيا خلال الفترة 2011-2013 متجاوزة سعر 100دولار للبرميل، حيث وصلت اعلي قيمة لها خلال فترة الدراسة 109,45 دولار للبرميل، وهدا يعود إلي زيادة الطلب العالمي علي النفط وخاصة الولايات المتحدة ومنطقة اليورو على وجه الخصوص مع زيادة نشاط المصانع،وتحسن مزاج الاقتصاد العالمي ككل،وتوقعات إيجابية للنمو الاقتصادي العالمي، من جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.[3]

[3]-https://al-ain.com/article/price-barrel-oil-since-global-crisis-until-corona/consulté le 02/07/2021.heure:10h15.

واستقرت أسعار النفط الخام ضمن متوسط 105,87 دولارا للبرميل خلال عام 2013، وحتى النصف الأول من عام 2014، كانت خلاله الجزائر تحقق إيرادات مالية، مكنتها من تحسين معدل النمو الاقتصادي حيث أرتفع إلي 03,80 بزيادة 35,71 %.

ومع دخول النصف الثاني من 2014، بدأت الأسعار تسجل تراجعات متتالية، مدفوعة بظهور بوادر تخمة عالمية في معروض النفط الخام، فيوقت كان فيه المنتجون يملكون الحرية الكاملة في ضخ النفط للأسواق العالمية للحفاظ على حصتها السوقية.

ومطلع 2015، بلغ سعر برميل خام برنت 60 دولارا للبرميل، ليتواصل الهبوط إلي غاية مطلع 2016 ببلوغ متوسط سعر خام برنت 40,76 دولارا للبرميل، مسجلا أدنى مستوى أثناء فترة الدراسة،وهدا يعود إلى المخزون الهائل للنفط مدفوعا بظهور بيانات تشير إلى تخمة هائلة في المعروض.مما اثر على النمو الاقتصادي في الجزائر حيث أنخفض بنسبة 13,51 % بين سنتي 2015 و 2016 .

نجحت أوبك في نوفمبر 2016 على الاتفاق بتنفيذ خفض يومي في الإنتاج يبلغ 1.2 مليون برميل يوميا، دخلت دول من خارج المنظمة بقيادة روسيا في ديسمبر 2016 للاتفاق بحجم خفض 600 ألف برميل يوميا.

وبدأ مطلع 2017 تنفيذ اتفاق تاريخي لخفض إنتاج النفط، صعد خلاله متوسط سعر البرميل إلى 52,51 دولارا/للبرميل، إذ تواصل الاتفاق في 2018، إذ بلغ متوسط سعر البرميل في مطلع ذلك العام 69,78 دولارا للبرميل،وخلال سنة 2019 عرف انخفاضا قدر بـ: -8,23 % ليصل متوسط سعر البرميل الواحد حدود 64,04 دولار.

مع بداية 2020، ومنذ مطلع فيفري، شهدت أسعار النفط ضغوطات كبيرة ناتجة عن تراجع الطلب والمزاج الاقتصادي العام، مدفوعا بتفشي فيروس كورونا في أكثر من 160 بلدا، لينخفض متوسط سعر

البرميل إلي 41,47 دولار/برميل مسجلا انخفاضا قدر بـــ: -35,24 % مما أدى إلي هبـــوط حـــاد في معدل النمو في الجزائر،وصل إلي -48, 05 %.

المطلب الثاني:النمو الاقتصادي والصادرات خارج المحروقات بالجزائر

يمكن إظهار أهمية الصادرات غير النفطية في الاقتصاد الوطني من خلال توضيح عدد من المؤشرات التي لها دلالات اقتصادية وهي كالأتي:

1- مؤشر القدرة على التصدير: يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي توضح درجـــة الارتبـــاط الاقتصادي مع العالم الخارجي،وكلما ارتفعت نسبة المؤشر كلما زادت درجة الارتباط بين معـــدلات النمو والتجارة الخارجية، حيث يمكن الحصول على نسبة المؤشر بالطريقة التالية:

نسبة القدرة على التصدير= (الصادرات/الناتج المحلي الإجمالي)100x.

جدول رقم (03-06):مؤشر القدرة على التصدير في القطاع الغير نفطي خلال الفترة 2010-2020

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مؤشر القدرة على التصدير في القطاع غير النفطي	0,95	1,03	0,99	1,03	1,21	1,24	1,13	1,12	1,67	1,51	1,56

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (08)

شكل رقم (03-07): منحني يمثل مؤشر القدرة على التصدير في القطاع خارج المحروقات خلال الفترة 2010-2020

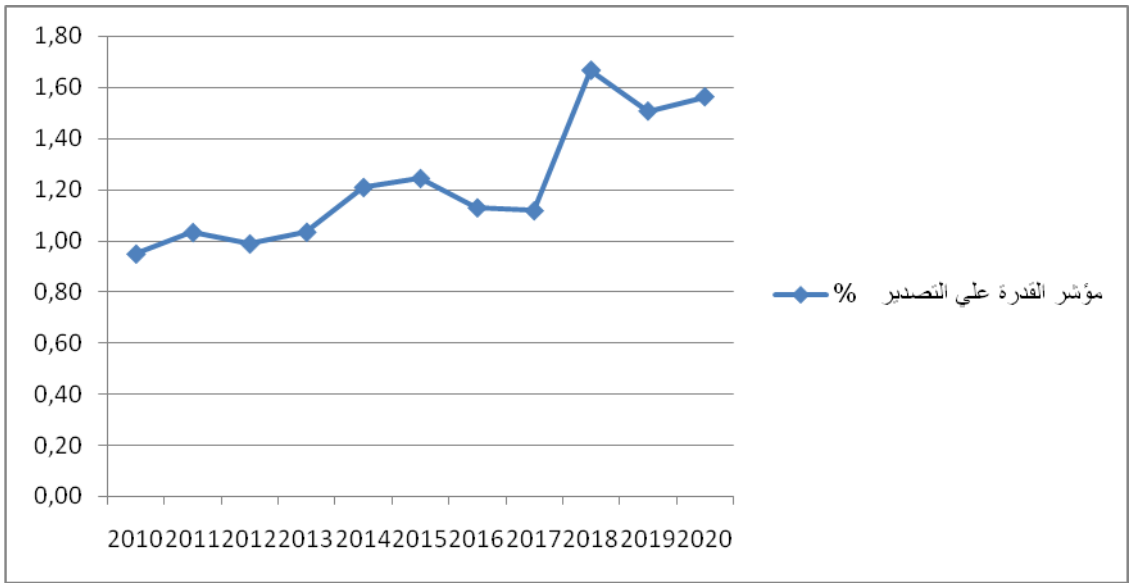

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-06)

2- مؤشر القدرة على التصدير في القطاع غير النفطي: من خلال معطيات الجدول رقم (03-06) والممثلة بيانيا في الشكل رقم (03-07) نلاحظ أن نسبة هدا المؤشر ضعيفة جدا حيث تنحصر بين 0,95 % (أدني نسبة سجلت سنة 2010) و 1,67%، وهي أعلى نسبة خلال فترة الدراسة سجلت سنة 2019 مما يدل على انخفاض درجة ارتباط الصادرات خارج المحروقات بالأسواق الدولية،وقد عرفت قيم متذبذبة إلا أنها أخذت عموما منحي تصاعديا، مما يدل على الدور المتزايد الذي تلعبه الصادرات غير النفطية في التأثير على معدلات نمو الناتج الإجمالي المحلي.

جدول رقم (03-07): تطور العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2010-2020

السنوات	النمو الاقتصادي %	التغير في معدل النمو الاقتصادي %	الصادرات خارج المحروقات(مليار دولار)	التغير في قيمة الصادرات خارج المحروقات(م.د)
2010	3,60	-	1,526	-
2011	2,90	-0,70	2,062	0,536
2012	3,40	0,50	2,062	00
2013	2,80	-0,60	2,165	0,103
2014	3,80	1,00	2,582	0,417
2015	3,70	-0,10	2,063	-0,519
2016	3,20	-0,50	1,805	-0,258
2017	1,30	-1,90	1,899	0,094
2018	1,20	-0,10	2,925	1,026
2019	0,80	-0,40	2,58	-0,345
2020	5,48-	-6,28	2,256	-0,324

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (08)

الشكل رقم (03-08):تمثيل بياني لتطور العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2010-2030)

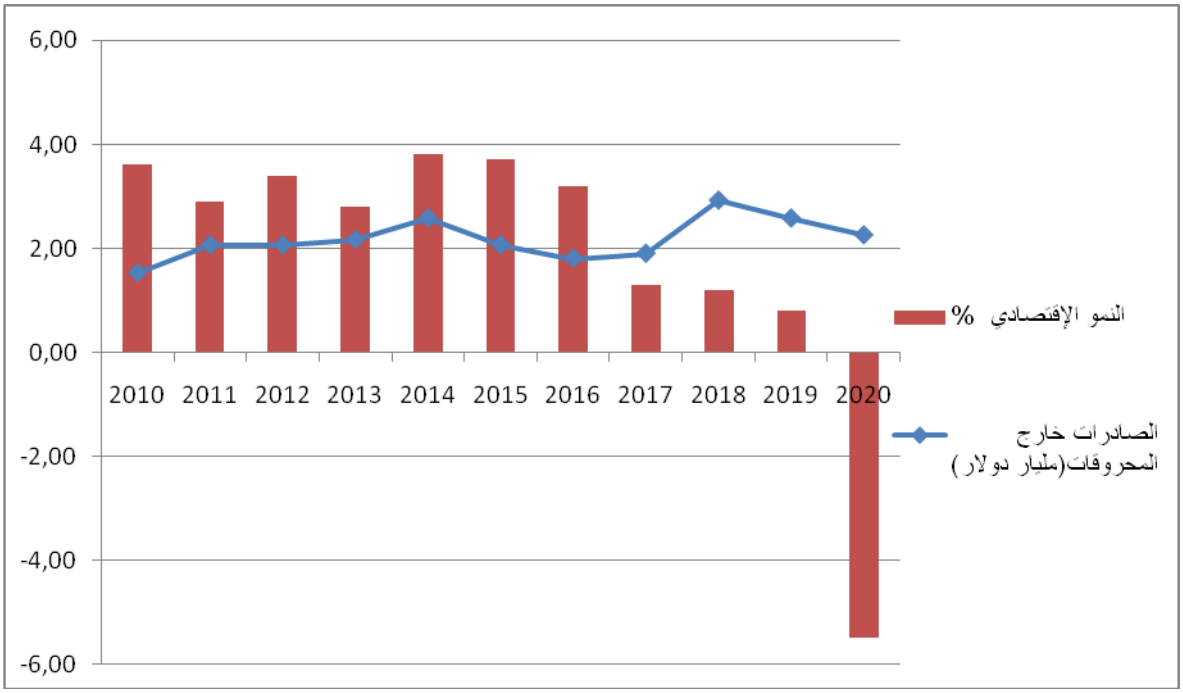

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-07)

من خلال المنحنى البياني الذي يمثل العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات خارج المحروقات نلاحظ أنه في سنوات 2014،2916،2015، 2019 و 2020 كان التغير في معدل النمو الاقتصادي مصاحب للتغير في قيمة الصادرات خارج المحروقات،رغم أن حجم التغير هدا لم يصاحبه نفس الحجم من التغير في قيمة الصادرات الغير نفطية مما يدل على أنها هناك علاقة غير قوية بين النمو الاقتصادي والصـــادرات خارج المحروقات في تلك السنوات.

في السنوات الباقية من الدراسة كان التغير في معدل النمو الاقتصادي عكس التغير في قيمة الصادرات الغير نفطية مما يدل على أن النمو الاقتصادي لا يتأثر بالصادرات غير النفطية.

المبحث الثاني: تحليل أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر 2010-2020

بعد أن تعرضنا إلى واقع النمو الاقتصادي في الجزائر والعلاقة النظرية التي تربطه بالصادرات الإجمالية وخاصة الصادرات خارج المحروقات التي تمثل نسبة أقل من 10% من إجمالي الصادرات، نحاول في هدا المبحث إثبات هذه العلاقة قياسيا،وذلك من خلال التحليل القياسي لأثر الصادرات خارج المحروقات علي النمو الاقتصادي وذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط.

المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة:

نحدد هذه المتغيرات فيما يلي:

المتغير المستقل: يتمثل في الصادرات خارج المحروقات كما هو موضح في الجدول رقم (03-09) .

المتغير التابع: يتمثل في النمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي كما هو موضح في الجدول رقم (03-09)

جدول رقم (03-08):متغيرات الدراسة (معبرا عنها بالمليار دولار)

	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو	الصادرات خارج المحروقات
2010	161,207	3,60	1,526
2011	200,010	2,90	2,062
2012	209,060	3,40	2,062
2013	209,750	2,80	2,165
2014	213,810	3,80	2,582
2015	165,980	3,70	2,063
2016	160,030	3,20	1,805
2017	170,100	1,30	1,899
2018	175410	1,20	2,925
2019	171160	0,80	2,580
2020	144290	-5,48	2,256

المصدر: معطيات من البنك الدولي والتقارير السنوية لـــ: CNIS

1- رسم لوحة الانتشار

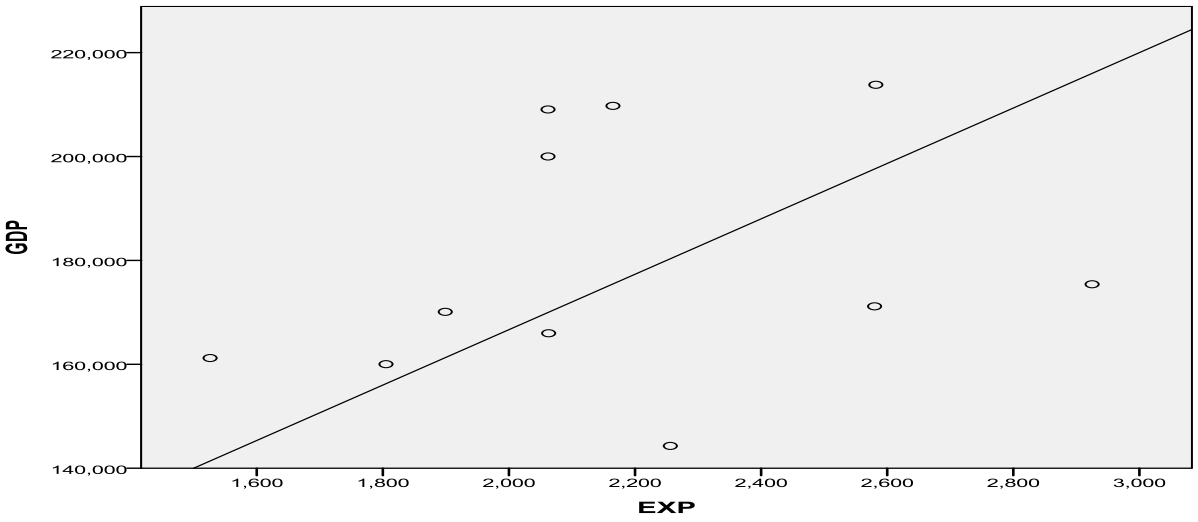

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS

من خلال رسم لوحة الانتشار :يتبين لنا تشكل سحابة من النقاط متباعدة عن بعضها البعض، حيث تمثل خطا مستقيما ذي اتجاه واحد ويؤكد بان العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل علاقة خطية موجبة ضعيفة.

2-معامل الارتباط

Corrélations

		EXP	GDP
EXP	Corrélation de Pearson	1	,231
	Sig. (bilatérale)		,493
	N	11	11
GDP	Corrélation de Pearson	,231	1
	Sig. (bilatérale)	,493	
	N	11	11

المصدر: مخرجات SPSS

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن معامل الارتباط بيرسون بين المتغير التابع والمتغير المستقل ليست دالة إحصائية، حيث قيمة الخطأ SIG (bilatérale) يساوي 0,493 وهي اكبر من 0,05 .

3- إيجاد معادلة الانحدار البسيط:

تحديد معادلة الانحدار بين المتغير التابع (GDP) والمتغير المستقل (EXP).

$$GDP = a + b\,(EXP) + ei$$

حيث :

GDP : الاقتصادي النمو

a : ثابت

b : الانحدار معامل

ei : العشوائي الخطأ

4- اختبار صلاحية النموذج

القدرة التفسيرية للنموذج

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,231[a]	,054	-,052	24,469848

a. Valeurs prédites: (constantes), EXP

يتم الحكم على القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار من خلال معامل التحديد R^2، وبالرجوع إلي الجدول أعلاه الذي يتضمن النتائج الخاصة بمعامل التفسير R^2 والدي يساوي 0,054 وهدا يعني أن المتغير المستقل (EXP) يفسر فقط 05,4 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (GDP)، والباقي 94,6 % راجع إلي عوامل أخري منها الخطأ العشوائي.

5- المعنوية الكلية للنموذج

الفرضية الصفرية H_0: نموذج الانحدار البسيط غير معنوي

الفرضية الصفرية H_1: نموذج الانحدار البسيط معنوي

5-1: قاعدة الرفض والقبول:

إذا كانت قيمة الاحتمال (sig) أقل من 0,05 فإننا نرفض H0 ونقبل H1

إذا كانت قيمة الاحتمال (sig) أكبر من 0,05 فإننا نقبل H0 ونقبل H1

وبالرجوع إلي الجدول أعلاه نجد أن قيمة احتمال الخطأ SIG تساوي 0 ,493 وهي أكبر من 0,05.

المطلب الثاني: نتائج الدراسة

نقبل الفرضية الصفرية H_0 القائلة أن نموذج الانحدار البسيط غير معنوي.

نرفض الفرضية البديلة H_1 القائلة أن نموذج الانحدار البسيط معنوي

- المعنوية الجزئية للنموذج (اختبار معاملات الانحدار)

أ- اختبار معنوية a = 149,769

الفرضية الصفرية: H_0: الثابت a لنموذج الانحدار غير معنوي

الفرضية الصفرية: H_1: الثابت a لنموذج الانحدار معنوي

وبالرجوع إلي الجدول أعلاه نجد أن قيمة احتمال الخطأ SIG لقيمة الثابت a تساوي 0,007 وهي أقل من 0,05.

النتيجة:

نرفض الفرضية الصفرية H_0 القائلة أن الثابت a لمعامل الانحدار غير معنوي.

ونقبل الفرضية البديلة H_1 القائلة أن الثابت a لمعامل الانحدار معنوي.

ب- اختبار معنوية b حيث b = 13,933.

الفرضية الصفرية: H_0: المعامل b لنموذج الانحدار غير معنوي

الفرضية الصفرية: H_1: المعامل b لنموذج الانحدار معنوي.

وبالرجوع إلي الجدول أعلاه نجد أن قيمة احتمال الخطأ SIG لقيمة المعامل b تساوي 0,493 وهي أكبر من 0,05.

النتيجة:

نقبل الفرضية الصفرية H_0 القائلة أن المعامل b لنموذج الانحدار غير معنوي.

نرفض الفرضية البديلة H_1 القائلة أن المعامل b لنموذج الانحدار معنوي.

إذن نستنتج معادلة الانحدار بين المتغير التابع (GDP) والمتغير المستقل (EXP)وهي كالتالي:

DGP= (149,769) + 13,933(EXP)

خلاصة الفصل:

قمنا في هدا الفصل بتسليط الضوء على واقع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة،حيث تطرقنا إلي تطور الميزان التجاري ومعدل تغطية الواردات بالصادرات،كما تطرقنا إلي تطور الناتج الإجمالي المحلي ومعدل مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية فيه،وقد خلصنا إلي أن الصادرات النفطية والتي تساهم بأكثر من 25,94 % من الناتج الإجمالي المحلي تلعب دورا رياديا في معدل النمو الاقتصادي مقارنة بالقطاعات الأخرى التي تساهم بنسب ضئيلة جدا والتي تعادل في مجموعها 25,67 %.

وقد كان قطاع المحروقات يساهم بأكثر من 90% من الصادرات الجزائرية،وباقي القطاعات الاقتصادية كانت تساهم بنسبة أقل من 10% إلا أنها كانت متزايدة طوال فترة الدراسة،غير أنها لم تؤثر في عجلة النمو،وهذا ما يفسره ارتباط الناتج المحلي الإجمالي بأسعار المحروقات.

وقد تأكد لنا ذلك من خلال الدراسة القياسية التي خلصت إلى أن الصادرات خارج المحروقات تساهم بنسبة 05,4 % فقط من الناتج الإجمالي المحلي رغم تبني الدولة لبرامج تنموية بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني.

خاتمـــــــة

الهدف من هذه الدراسة هو تبيان اثر الصادرات خارج المحروقات في نمو الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010-2020، وتعتبر الصادرات كما رأينا في الشق النظري المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي لأي دولة وهدا بإجماع مفكري ومنظري الاقتصاد، وزيادتها يؤدي إلي الزيادة في معدلات النمو،لهدا السبب وضعت الجزائر تنمية الصادرات من أولوياتها، وباعتبار أن الصادرات الجزائرية تعتمد على نسبة أكثر من 90% من قطاع المحروقات،فقد جعلها رهينة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، مما أرغمها على انتهاج سياسات تنموية تهدف إلي الرفع من أداء القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة في المجال التصديري،وذلك من خلال إنشاء هيئات مرافقة للمصدرين وصناديق تساعد وتدعم وتحفز المؤسسات الجزائرية على ولوج عالم التصدير.

هذه السياسة أتت ثمارها والتي تتضح من خلال زيادة الصادرات خارج المحروقات إلا أنها لم تكن كافية لدفع عجلة النمو إلى الأمام بسبب الاعتماد بنسبة كبيرة على مداخيل مادة واحدة وهي المحروقات،مما يجعل الاقتصاد رهين تقلبات أسعار هذه الأخيرة في الأسواق الدولية وهذا ما ينعكس على الاستقرار والنمو الاقتصادي بصفة عامة.

لهذه الأسباب حاولت السلطات أن تنتهج إستراتيجية لتنمية الصادرات خارج المحروقات، هدفها بالدرجة الأولى تحقيق استقرار الاقتصاد وكذا دفع عجلة النمو الاقتصادي، غير أن النتائج المحققة لم تكن عند المستوى المطلوب.

ويمكن تلخيص نتائج الدراسة في النقاط التالية:

- ترتبط الصادرات ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي، حيث تعتبر عنصرا أساسيا لتحريك عجلة النمو الاقتصادي، عن طريق زيادة معدل تكوين رأس المال في البلد مما يعزز طاقته الإنتاجية، وهذا ما يعكس الاهتمام الكبير بها ودراستها من قبل المفكرين الاقتصاديين على مر الزمن.

- يعتمد الاقتصاد الجزائري على مداخيل الصادرات من المحروقات، مما يجعله عرضة إلي تقلبات أسعار هذه الأخيرة في الأسواق الدولية.

-كانت الإجراءات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية بهدف الزيادة من حجم الصادرات خارج المحروقات، إيجابية نوعا ما، حيث ارتفعت نسبة الصادرات خارج المحروقات من 02,67 % سنة 2010 إلي 09,48 % سنة 2020.

- تحققت معدلات نمواقتصادي في فترتين مختلفتين :

الأولي 2010-2014:كان معدل النمو الاقتصاديمتأرجح، مرة نحو الارتفاع ومرة نحو الانخفاض متأثرة بذلك بأسعار النفط في الأسواق الدولية.

الثانية 2015-2020:كان هناك نموا في الصادرات خارج المحروقات إلا أن النمو الاقتصادي كان في انخفاض مستمر بسبب انهيار أسعار البترول،وهدا ما يفسر التأثير الضعيف للصادرات خارج المحروقات في معدل النمو.

- من خلال الدراسة القياسية للعلاقة بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي،خلصنا إلي أن الصادرات خارج المحروقات تساهم فقط بنسبة 05 ,4 % في التغيرات التي تحدث في نمو الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010-2020.

الإجابة على الفرضيات

- تعتبر الصادرات محركا أساسيا للنمو الاقتصادي فهي تساهم في جلب رأس المال وتعزيز الطاقة الإنتاجية للبلد.

- سجلت الجزائر معدلات نمو غير مستقرة في الفترة 2010-2014 .

- في الفترة 2015-2020 سجلت تدهور في معدلات النم ووصلت إلي حد الانكماش الاقتصادي.

- توجد علاقة طردية ضعيفة بين الصادرات خارج المحروقات ونمو الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010-2020.

بناءا على النتائج المتحصل عليها، يمكن اقتراح جملة من الحلول:

- ضرورة بذل المزيد من المجهودات بغية الرفع من حجم الصادرات خارج المحروقات خاصة بعد النتائج التي تم تحقيقها في مجال مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في مداخيل الصادرات .

- تطوير وتنمية الميزة التنافسية،وهذا من خلال الاهتمام بالبحث والتطوير.

- ضرورة العمل على استغلال الطاقات العاطلة في القطاع الصناعي والزراعي، وترقية الشراكة مع المستثمرين الأجانب بهدف اكتساب المهارات .

- الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في مجال التصدير، وتوفير الدعم الضروري لها باعتبارها مؤسسات اقتصادية لها دور على رفع قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات

- الاهتمام بعنصر التدريب في مجال تنمية الأنشطة ذات التوجه التصديري، فتنمية المهارات البشرية يعتبر أمرا ضروريا في قطاع التصدير.

- بناء قاعدة بيانات تصديرية قوية، ودراسة الأسواق الخارجية بهدف مساعدة المؤسسات الجزائرية على ولوج عالم التصدير

المراجع

- بورياح كترة وبطيوي محمد الأمين، واقع وأفاق سياسة التصدير في الجزائر دراسة حالة بمديرية الجمارك لولاية مستغانم، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، شعبة العلوم التجارية، جامعة عبد الحميد ابن باديس-مستغانم-2019-2020.

- رضوان المحمود العمر، تسويق دولي، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2006 .

- قاسمي الأخضر، أثر الصادرات غير النفطية علي النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص:اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر -باتنة -2013-2014.

- عتيق شيخ، الصادرات خارج المحروقات في الجزائر-حالة النفايات-مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة وهران، 2012/2011.

- الدكتور جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولي، 2014.

- د. بلحنافي أمينة ود. مختاري فيصل، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد - 11 :أفريل2019 .

- وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، عدد2002/01.

- استرداد)بالإنجليزية(Drawback : مصطلح يشير في القانون وفي التجارة إلى استرجاع الرسوم الجمركية التي سبق دفعها على الأصناف الخاضعة للضريبة عند تصديرها أو عند إعادة تصدير البضائع الأجنبية.

- سليمان دحو، التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، -دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر-أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة - 2015-2016.

- أ. مليك محمودي، أ. د يوسف بركان، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر(دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990-2014) مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي، الجزائر، العدد السابع، السنة السابعة 2014.

- توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق - دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010.

- كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية:دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013/2012.

- بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي - دراسة نظرية - مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس، 2009/2008 .

- سمير الشناوي، نظريات النمو الاقتصادي من آدم سميث إلى بول رومر الحائز على نوبل في الاقتصاد سنة 2018، ورقة بحثية نشرت في موقع المحطة، https://elmahatta. com اطلع عليه بتاريخ:2021/05/11.

- علي ميرازا، آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة، ملف ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، الدوحة، 07 نوفمبر 2015.

- تعرّف-إلى-رحلة-الأزمات-في-سعر-النفط-منذ-العام-2008-حتى-اليوم https://www. alaraby. co. uk/economy/

-بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعةالجزائر3، السنة الجامعية 2011-2012.

- المادة رقم 06 من المرسوم التنفيذي رقم 93/96 الصادر في 03 مارس1996

- نشرية وزارة التجارة، سنة2013 .

- ورقة بحثية مقدمة من طرف د. سليمة طبايبية و أ. وردة سعيدي، بعنوان:تجربة الجزائر في تنمية الصادرات بين ضرورة التنويع وإشكالية التبعية للمحروقات (الواقع والتطلعات المستقبلية).

-http: //www. mincommerce. gov. dz/arab/?mincom=takitsadi ،- date de consultation le 15/06/2021 heure 10: 54

. - http: //www. elmouwatin. dz/spip. php?page=imprimer&id_article=5141&lang=fr ،date de consultation le 15/06/2021، heure 11: 05.

- https://www. commerce. gov. dz/ar/societe-algerienne-des-foires-et-expositions-safex. DATE date de consultation le 22/06/2021 , heure: 14H40

Variables introduites/supprimées[b]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	EXP[a]	.	Entrée

a. Toutes variables requises saisies.

b. Variable dépendante : GDP

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,231[a]	,054	-,052	24,469848

a. Valeurs prédites : (constantes), EXP

ANOVA[b]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	305,008	1	305,008	,509	,493[a]
	Résidu	5388,961	9	598,773		
	Total	5693,969	10			

a. Valeurs prédites : (constantes), EXP

b. Variable dépendante : GDP

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	149,769	43,096		3,475	,007
	EXP	13,933	19,522	,231	,714	,493

a. Variable dépendante : GDP

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير الصادرات خارج المحروقات على نمو الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010-2020، ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على المعلومات و البيانات المطروحة في تقارير وزارة التجارة الجزائرية والبنك الدولي خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2020، ولمعالجة فرضيات الدراسة تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ضعيفة بين الصادرات خارج المحروقات ونمو الاقتصاد الجزائري خلال الفترة سالفة الذكر، وفي نهاية الدراسة تم تقديم مجموعة من التوصيات لتحقيق مستوى أعلى للصادرات خارج المحروقات من أهمها: ضرورة بذل المزيد من المجهودات بغية الرفع من حجم الصادرات خارج المحروقات، تطوير وتنمية الميزة التنافسية من خلال الاهتمام بالبحث والتطوير، ضرورة العمل على استغلال الطاقات العاطلة في القطاع الصناعي والزراعي وترقية الشراكة مع المستثمرين الأجانب بهدف اكتساب المهارات، الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بناء قاعدة بيانات تصديرية قوية ودراسة الأسواق الخارجية بهدف مساعدة المؤسسات الجزائرية على ولوج عالم التصدير.

الكلمات المفتاحية: تأثير الصادرات خارج المحروقات، نمو الاقتصاد الجزائري.

Summary

This study aims to know the impact of non-hydrocarbon exports on the growth of the Algerian economy during the period 2010-2020. SPSS statistical analysis, and the study found a weak direct relationship between non-hydrocarbon exports and the growth of the Algerian economy during the aforementioned period, and at the end of the study a set of recommendations were presented to achieve a higher level of non-hydrocarbon exports, the most important of which are: Exports outside hydrocarbons, developing and developing the competitive advantage through interest in research and development, the need to work on exploiting the idle energies in the industrial and agricultural sector and promoting partnership with foreign investors with the aim of acquiring skills, attention to small and medium enterprises, building a strong export database and studying foreign markets with the aim of helping Algerian enterprises To enter the world of export.

Keywords: the impact of exports outside hydrocarbons, the growth of the Algerian economy